

# الموقف الديمقراطي

نشرة يصدرها التجمع الوطني الديمقراطي في سورية



## إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

عدد خاص أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

### إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل ، نتيجة السياسات التي سلكها النظام، وأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها. وهي اليوم على مفترق طرق بحاجة إلى مراجعة ذاتها والإفادة من تجربتها التاريخية أكثر من أي وقت مضى. فاحتكار السلطة لكل شيء، خلال أكثر من ثلاثين عاماً، أسس نظاماً تسلطياً شمولياً فتوياً، أدى إلى انعدام السياسة في المجتمع، وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العام، مما أورت البلاد هذا الحجم من الدمار المتمثل بتهتك النسيج الاجتماعي الوطني للشعب السوري، والانهيار الاقتصادي الذي يهدد البلاد، والأزمات المتفاقمة من كل نوع.

إلى جانب العزلة الخائفة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المدمرة والمغامرة وقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي وخاصة في لبنان، التي بنيت على أسس استثنائية وليس على هدى المصالح الوطنية العليا.

كل ذلك، وغيره كثير، يتطلب تعبئة جميع طاقات سورية الوطن والشعب، في مهمة تغيير إنفاذية، تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية، لتمكين من تعزيز استقلالها ووحدها، ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليده الأمور في بلاده والمشاركة في إدارة شؤونها بحرية. إن التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج. وشعوراً من الموقعين بأن اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسؤولاً، يخرج البلاد من حالة الضعف والانتظار التي تسم الحياة السياسية الراهنة، ويجنبها مخاطر تلوح بوضوح في الأفق. وإيماناً منهم بأن خطأ واضحاً و متمسكاً تجمع عليه قوى المجتمع المختلفة، و يبرز أهداف التغيير الديمقراطي في هذه المرحلة، يكتسب أهمية خاصة في إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه، ويساعد على تجنب الانتهازية والتطرف في العمل العام فقد اجتمعت إرادتهم بالتوافق على الأسس التالية :

— إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير و الإصلاح السياسي. ويجب أن يكون سلمياً و متدرجاً و مبنياً على التوافق، و قائماً على الحوار و الاعتراف بالآخر.

— نبذ الفكر الشمولي و القطع مع جميع المشاريع الإقصائية و الوصائية و الاستثنائية، تحت أي ذريعة كانت تاريخية أو واقعية، و نبذ العنف في ممارسة العمل السياسي، و العمل على منعه و تجنبه بأي شكل و من أي طرف كان.

— الإسلام الذي هو دين الأكثرية و عقيدتها بمقاصده السامية و قيمه العليا و شريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة و الشعب. تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره و قيمه و أخلاقه، و بالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، و من خلال الاعتدال و التسامح و التفاعل المشترك، بعيداً عن التعصب و العنف و الإقصاء. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين و ثقافتهم و خصوصيتهم أيّاً كانت انتماءاتهم الدينية و المذهبية و الفكرية، و الانفتاح على الثقافات الجديدة و المعاصرة.

— ليس لأي حزب أو تيار حق الادعاء بدور استثنائي. و ليس لأحد الحق في نبذ الآخر و اضطهاده و سلبه حقه في الوجود و التعبير الحر و المشاركة في الوطن.

— اعتماد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم و الأسس، يقوم على مبادئ الحرية و سيادة الشعب و دولة المؤسسات و تداول السلطة، من خلال انتخابات حرة و دورية، تمكن الشعب من محاسبة السلطة و تغييرها.

— بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد. ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري يجعل المواطنة معياراً للانتماء، و يعتمد التعددية و تداول السلطة سلمياً و سيادة القانون في دولة يتمتع جميع مواطنيها بذات الحقوق و الواجبات، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الإثنية أو الطائفة أو العشيرة، و يمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة.

— التوجه إلى جميع مكونات الشعب السوري، إلى جميع تياراته الفكرية و طبقاته الاجتماعية و أحزابه السياسية و فعالياته الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية، و إفساح المجال أمامها للتعبير عن رؤاها و مصالحها و تطلعاتها، و تمكينها من المشاركة بحرية في عملية التغيير.

— ضمان حرية الأفراد و الجماعات و الأقليات القومية في التعبير عن نفسها، و المحافظة على دورها و حقوقها الثقافية و اللغوية، و احترام الدولة لتلك الحقوق و رعايتها، في إطار الدستور و تحت سقف القانون.

— إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية. بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية و الثقافة و تعلم اللغة القومية و بقية الحقوق الدستورية و السياسية و الاجتماعية و القانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً و شعباً. و لا بد من إعادة الجنسية و حقوق المواطنة للذين حرموا منها، و تسوية هذا الملف كلياً.

— الالتزام بسلامة المتحد الوطني السوري الراهن و أمنه و وحدته، و معالجة مشكلاته من خلال الحوار، و الحفاظ على وحدة الوطن و الشعب في كل الظروف. و الالتزام بتحرير الأراضي المحتلة و استعادة الجولان إلى الوطن. و تمكين سورية من أداء دور عربي و إقليمي إيجابي فعال.

— إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، و إلغاء الأحكام العرفية و الحاكم الاستثنائية،

و جميع القوانين ذات العلاقة، ومنها القانون / ٤٩ / لعام ١٩٨٠، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً وطوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي، برد المظالم إلى أهلها وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد.

— تعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على روحه المهنية، وإبقائه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية، وحصص مهمته في صيانة استقلال البلاد و الحفاظ على النظام الدستوري والدفاع عن الوطن والشعب.

— تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية. وتوفير شروط العمل الحر لها كمنظمات مجتمع مدني.

— إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع.

— ضمان حق العمل السياسي لجميع مكونات الشعب السوري على اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية.

— التأكيد على انتماء سورية إلى المنظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيق الروابط الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي بالأمة إلى طريق التوحيد. وتصحيح العلاقة مع لبنان، لتقوم على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين.

— الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظام عالمي أكثر عدلاً، قائم على مبادئ السلام وتبادل المصالح، وعلى درء العدوان وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجه ضد المدنيين.

ويرى الموقعون على هذا الإعلان، أن عملية التغيير قد بدأت، بما هي فعل ضرورة لا تقبل التأجيل نظراً لحاجة البلاد إليها، وهي ليست موجهة ضد أحد، بل تتطلب جهود الجميع. وهنا ندعو أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة معنا وعدم التردد والحذر، لأن التغيير المنشود لصالح الجميع ولا يحشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد. ويمكن أن يتم تنظيمها وفق ما يلي :

١. فتح القنوات حوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب السوري وفتاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق وفق منطلقات قاعدية تتمثل في :

— ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية.

— العمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، التي قد تجرأها على البلاد عقلية النعصب والشأ والتطرف وممانعة التغيير الديمقراطي.

— رفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج، مع إدراكنا التام لحقيقة وموضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر، دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة. والحرص على استقلالها ووحدتها أراضيها.

٢. تشجيع المبادرات للعودة بالمجتمع إلى السياسة، وإعادة اهتمام الناس بالشأن العام، وتنشيط المجتمع المدني.

٣. تشكيل اللجان والمجالس والمنتديات والهيئات المختلفة، محلياً وعلى مستوى البلاد، لتنظيم الحراك العام الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومساعدتها على لعب دور هام في إنفاذ الوعي الوطني وتنفيذ الاحتقانات، وتوحيد الشعب وراء أهداف التغيير.

٤. التوافق الوطني الشامل على برنامج مشترك ومستقل لقوى المعارضة، يرسم خطوات مرحلة التحول، ومعالم سورية الديمقراطية في المستقبل .

٥. تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان، وعلى قاعدة ائتلاف وطني ديمقراطي واسع.

٦. الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستوراً جديداً للبلاد، يقطع الطريق على المغامرين والمتطرفين. يكفل الفصل بين السلطات، ويضمن استقلال القضاء، ويحقق الاندماج الوطني بترسيخ مبدأ المواطنة.

٧. إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاماً وطنياً كاملاً الشرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة

رأي الأكثرية السياسية و برامجها. وبعد، هذه خطوات عريضة لمشروع التغيير الديمقراطي، كما نراه، والذي تحتاجه سورية، وينشده شعبها. يبقى مفتوحاً لمشاركة جميع القوى الوطنية من أحزاب سياسية وهيئات مدنية وأهلية وشخصيات سياسية وثقافية ومهنية، يتقبل التزامهم وإسهاماتهم، ويظل عرضة لإعادة النظر من خلال ازدياد جماعية العمل السياسي وطاقاته المجتمعية الفاعلة. إننا نتعاهد على العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذل كل ما يلزم لإقلاع عملية التغيير الديمقراطي، وبناء سورية الحديثة وطناً حراً لكل أبنائها، والحفاظ على حرية شعبها، وحماية استقلالها الوطني.

دمشق في ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٥

\* الأحزاب والمنظمات

التجمع الوطني الديمقراطي في سورية

لجان إحياء المجتمع المدني

التحالف الديمقراطي الكردي في سورية

الجهة الديمقراطية الكردية في سورية

حزب المستقبل ( الشيخ نواف البشير )

\* الشخصيات الوطنية

رياض سيف

جودت سعيد

د. عبد الرزاق عيد

سمير النشار

د. فداء أكرم الحوراني

د. كمال زكار

عبد الكريم الضحاك

هيشم المالح

نايف قيسية

## توضيحات حول إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي

### جورج صبرة

مداخلة ألقى في المؤتمر الصحفي الذي تم فيه إشهار " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي " في ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٥

الأهداف:

ليس هذا الإعلان نهاية المطاف في العمل الوطني المشترك ، إنما بداية لمرحلة جديدة في عمل المعارضة السورية . نأمل أن تنتقل بنا من الواقع الحالي كمعارضات مبعثرة إلى واقع جديد ، يتمثل بوجود معارضة سورية مؤتلفة في حركة واحدة ، وموحدة حول برنامج مشترك .

متطلعين بأمل إلى المستقبل لتحقيق ما يلي :

- العمل على تكوين ائتلاف وطني ديمقراطي واسع ، من أجل عملية التغيير وإقامة نظام ديمقراطي ، يحل محل النظام الشمولي القائم .

## الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

- وضع برنامج مشترك للانتقال إلى النظام الديمقراطي ، يتيح للجميع حق التعبير والعمل والمشاركة ، للخروج من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي حقيقي ، يوفر الحريات العامة للشعب ، ويؤمن تداول السلطة سلمياً . يتضمن البرنامج حرية الاعتقاد والرأي والتفكير والتنظيم للجميع على قاعدة المساواة التامة . ويدعو للانخراط في الرابطة الوطنية وتجاوز الحساسيات والعصبيات الطائفية وغيرها ، ويجعل المواطنة معياراً للانتماء .
- اعتماد الديمقراطية كهدف وأسلوب عمل ، ضمن الحفاظ على حرية البلاد واستقلالها وصون سيادتها . بما يعني رفض الالتحاق بالقوى الدولية والانخراط في استراتيجياتها .

### استراتيجية العمل :

- حشد جميع القوى السورية ذات المصلحة بالانتقال إلى النظام الديمقراطي ، والتي تتوافق على الخطوط العريضة لبرنامج التغيير ، وتقبل الاختلافات والتباينات الموجودة وتحترمها . وهذا يفرض استمرار الحوار فيما بينها ، ومع القوى الاجتماعية الأخرى ، وتقبل النقد والملاحظات من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والشخصيات الوطنية . إننا نتطلع لمشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية والشخصيات الوطنية والثقافية للإقلاع في عملية التغيير . من هذا المنطلق ، بقي الإعلان مفتوحاً للجميع ، حتى لمن يقبل به من أهل النظام ، ولم يستثن أحداً . إنه تطلع إلى خط ثالث ، يقوم على إمكان تقدم شعبنا ليأخذ مصيره بيديه ، فلا يرضى باستمرار الاستبداد ، ولا يقبل التفريط بالسيادة الوطنية والاستقلال .
- التفاهم مع جميع القوى العربية والدولية التي تتقاطع مصالحها مع مصالح شعبنا وحركة التغيير في سورية بالحوار ووفق توازن المصالح .
- التأكيد على الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان .
- تحديد سياسة التعامل مع الدول الأخرى على مبدأ المصالح المتبادلة .
- إن وحدة الشعب واستقلال البلاد لا يكفلهما إلا التغيير الوطني الديمقراطي ، الذي يأتي محمولاً على قوى الشعب ومن خلالها .

### وسائل العمل:

- اعتماد الوسائل السلمية والديمقراطية المتاحة ، مثل التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات وأشكال العصيان المدني الأخرى . مع نبذ العنف بكل أشكاله ومن أي جهة أتى .

### يتوجه الإعلان إلى :

- الرأي العام السوري ، إلى جميع المواطنين السوريين أولاً ، لإعلامهم بأن قوة جديدة قد ولدت للعمل من أجل التغيير . وأن بإمكانهم أن ينخرطوا في هذه العملية ، يقدمون الدعم والتأييد لها ، ويستمدون الأمل منها .
- الرأي العام الخارجي ، للقول بأن سورية ليست قوقعة فارغة سياسياً . فقد ولدت بعد الاستقلال ، منذ ستين عاماً ، جمهورية ديمقراطية ذات نظام برلماني قائم على الانتخابات الحرة والتعددية السياسية وتداول السلطة . وهي تتمتع اليوم بوجود قوى شعبية لها تاريخ طويل في النضال الديمقراطي ، جديرة بالثقة ويمكن الحوار معها . وهي موحدة وراء شعارها الرئيس التغيير الوطني الديمقراطي . ولها برنامجها الذي يتلاقى مع روح التجديد في هذا العصر . يرفض الهيمنة والاستبداد والعدوان ، ويسعى إلى توطيد أسس السلم والعدالة والمساواة بين الشعوب ، ويمكن سورية من لعب دور عربي وإقليمي إيجابي وفعال .

## تصريح الهيئة العامة للجبهة والتحالف الكرديين

عزيز داود / محمد موسى محمد

١٦ / ١٠ / ٢٠٠٥ - الهيئة العامة للجبهة والتحالف الكرديين-

إن الوثيقة التي أعلنها اليوم هي بمثابة منطلقات لبرنامج عمل وطني، وخطوة هامة على طريق توحيد مواقف القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد، للعمل معاً من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود، ودرء المخاطر التي تحدق بالوطن، نتيجة السياسات الخاطئة التي يمارسها النظام ، والأوضاع التي ترتبت عليها .

لقد ساهمت الهيئة العامة للجبهة والتحالف الكرديين في صياغة هذا الإعلان وتوقيعه انطلاقاً من مواقفنا كقوى وطنية ديمقراطية كردية سورية، قوى لها مواقف وطنية مشهودة منذ الأيام الأولى لتشكيل الدولة السورية، ومن المصير المشترك الذي يجمعنا مع جميع القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في البلاد، ومن إيماننا بأن القضية الكردية في سورية هي قضية وطنية ديمقراطية بامتياز، وأن حلها مرهون بقيام نظام وطني ديمقراطي، يحقق العدل والمساواة بين جميع أمم الوطن، بعيداً عن سياسات التفرقة والتمييز لأسباب قومية أو دينية . ونؤكد بأن إصدارنا لهذا الإعلان يأتي ضمن الجهود التي نبذلها بصورة مشتركة

لمواجهة المخاطر الجدية التي تحدق بالبلاد ، والتي تزداد وتشتد مع ازدياد وتفاقم الأوضاع العامة نتيجة الأزمة الشاملة التي ترتبت على السياسات الخاطئة للنظام . ومما يزيد الأمر سوءاً، أن النظام لا ينظر بجديّة إلى هذه المخاطر، كما لا يفكر بأي حل وطني للخروج من المأزق، لا بل يصر على نفس النهج الخاطيء، فنج تحاهل القوى الوطنية والديمقراطية، وكبت الحريات وتقييد الحراك السياسي .

إننا بهذه المناسبة نكرر المطالبة بالعمل من أجل توحيد صفوف جميع القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد دون استثناء، والعمل معاً صفاً واحداً متزامياً في سبيل مصلحة الوطن والدفاع عنه.

## بيانات صدرت عن اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

### بيان إلى الشعب

اجتمع الموقعون على " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي " للبحث في الخطوات اللاحقة لصدور الإعلان، وتداولوا في ردود الفعل التي صدرت عليه. واطلعوا على البيانات والمواقف التي أعلنتها الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية لتأييده والانضمام إليه، وتلك التي عارضته أو أبدت ملاحظات عليه. ووقفوا ملياً أمام الارتياح الشعبي لصدور الإعلان، الذي عبر عنه السوريون في جميع أماكن تواجدهم. وتدارسوا الآراء والملاحظات التي قدمت من جهات مختلفة وبوسائل عديدة ، وقيموا تقييماً عالياً المواقف النقدية المخلصة التي عبر عنها أصحابها باتجاه دفع الإعلان لمزيد من توضيح الرؤية وسد الثغرات واكتمال المواقف ، ليصبح معبراً عن الإرادة الوطنية للسواد الأعظم من الشعب السوري وقواه المعارضة في التغيير الوطني الديمقراطي . لقد برهنت هذه الردود والتفاعل الكبير مع الإعلان ليس على رغبة السوريين في التوحد على برنامج للتغيير فحسب، إنما أبرزت قدرتهم على توليد الآمال وجعل سورية الديمقراطية الحديثة أمراً ممكناً.

وإذ يقدر المجتمعون كل التقدير الاستجابة الوطنية السريعة التي أبدتها القوى السياسية والاجتماعية والفعاليات الشعبية السورية ، داخل البلاد وخارجها ، وعلى اختلاف الانتماءات ، فإنهم يرحبون كل الترحيب بجميع الذين أبدوا الرغبة بالانضمام والاشتراك في هذه المسؤولية الوطنية ، ويتقبلون باعتزاز كبير الدعم والتأييد الذي أظهره الآخرون . كما يتلقون بصدر رحب كل الانتقادات التي وضعت موضع العناية والاهتمام في إطار العمل المستقبلي .

وأخيراً ، شكل الاجتماع لجنة مؤقتة ، تتولى إعداد مقترحات وإجراءات لتنظيم آلية العمل في المرحلة المقبلة ، وأولها تحقيق التواصل مع الجهات التي أعلنت انضمامها ، من أجل تأمين تمثيلها في " لجنة المتابعة لإعلان دمشق " التي سيتم تشكيلها لاحقاً لتتولى تفعيل الإعلان وتوجيهاته وأهدافه ، وتشكيل اللجان المتخصصة اللازمة لضمان حسن سير العمل ، وتوفير ما يتطلبه من ضرورات ومستلزمات .

٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ - اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

### بيان

في التاسع عشر من الشهر الجاري ، أصدر المحقق الدولي ديتليف ميليس تقريره الأولي في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ، وعرضه في جلسة استماع لمجلس الأمن عقدت لهذا الغرض . تضمن التقرير نقطتين خطيرتين بالنسبة لسورية ، أولاهما : شبهات حول تورط جهات أمنية وسياسية مسؤولة في جريمة الاغتيال . و ثانيهما : عدم التعاون مع لجنة التحقيق . وعلى إثر ذلك قرر المجلس عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء للبحث في خطوات وإجراءات يمكن أن تتخذ بحق سورية .

والواضح من سياق تطور الأحداث ، أن المجلس يتجه إلى دعوة سورية بشكل حازم للتعاون مع اللجنة لاستكمال تحقيقها ، وقد يتم اللجوء إلى فرض نوع من العقوبات السياسية والاقتصادية كخطوة أولى نحو ما هو أخطر ، بناء على ما ستقرره لجنة ميليس في تقريرها القادم .

## الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

لقد وضعت بلادنا في موقف حرج ، قد يرتب على الشعب السوري تبعات خطيرة ، نتيجة النهج الأمني المغلق والسياسات الخاطئة والمغامرة التي ما زال يسير عليها النظام .

من هنا فقد تدارس المجتمعون في " اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق " مخاطر الأوضاع التي تمر بها البلاد ، ورأوا ضرورة التأكيد على المواقف التالية :

- ١- المصلحة الوطنية العليا للشعب والدولة في سورية تقتضي الالتزام الكامل والواضح بالشرعية والقوانين الدولية ، والتعاون الجدي والكامل مع لجنة التحقيق الدولية بغية الكشف عن الحقيقة .
  - ٢- الحيلولة دون وقوع البلاد في موقع التصادم مع المجتمع الدولي، مما يوقعها بمزيد من العزلة عريباً ودولياً، وقد تتعرض لعقوبات ليس من العدل أن تفرض على الشعب السوري، ولا يمكنه تحملها.
  - ٣- أن يتحمل الأشخاص السوريون، أيّاً كانت مواقعهم، تبعه أعمالهم فيما يتعلق بهذه القضية، وأن ينالوا جزاءهم وفق القانون، إذا أثبت التحقيق أو أي محكمة دولية أو إقليمية تورطهم في هذه الجريمة.
  - ٤- بغض النظر عن نتيجة التحقيق ومآلاته ، فإن الحرص الشديد على العلاقات الأخوية بين سورية ولبنان موقف وطني ثابت ، يقوم على توازن المصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين .
  - ٥- العمل على أن لا يكون تقرير ميليس مدخلاً للتسويات أو الصفقات أو التنازلات على حساب مصالح الشعب السوري ومواقفه الوطنية والقومية .
  - ٦- نرفض رفضاً قاطعاً أية عقوبات يمكن أن تفرض على الشعب السوري بغية أخذه بجريرة أفراد يمكن أن يكونوا قد تورطوا بشكل من الأشكال في هذه الجريمة .
- يتوجه المجتمعون إلى الشعب السوري وجميع قواه الوطنية والديمقراطية لضرورة النظر بعقلانية وحكمة ومسؤولية وطنية إلى خطورة الوضع الناشء حول سورية ، وتطوراتها في هذه الظروف المصرية . واتخاذ ما يتوجب من مواقف سياسية، تصب في مصلحة الوطن، لتحصينه وتأمين سلامته، وتحترم الحقيقة في جريمة لا يختلف اثنان على أنها بشعة في كل المقاييس.

دمشق في ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥

اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

### توضيح

تعلن اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق ، أنها لم تخول أحداً النطق باسمها ، وليست مسؤولة عن أي تصريح أو عمل لا يصدر عنها . ويهملها أن تعلم الجميع أنها ( في الوقت الحاضر ) الجهة الوحيدة التي يحق لها أن تنطق باسم " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي " ، وأن تعبر عن توجهاته وسياساته والإجراءات التي يتخذها . ويتم ذلك عبر بيانات مكتوبة ، تنشرها إلى الرأي العام .

٢٠٠٥ / ١١ / ٥

اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

### بيان

أواسط تشرين الثاني / ٢٠٠٥ اجتمعت اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق لبحث القضايا المطروحة على جدول أعمالها ، وناقشت التطورات التي تمر بها سورية والمنطقة ، وما يتهدد وطننا من أخطار على خلفية العلاقة المضطربة بين سورية والعالم ، التي وضعت السلطة البلاد فيها إثر جريمة اغتيال الحريري وتقرير ميليس والقرار الدولي رقم ١٦٣٦ الصادر عن مجلس الأمن بإجماع أعضائه ، ويطالب سورية بالتعاون الكامل وغير المشروط مع لجنة التحقيق الدولية.

أولاً : تم التوقف عند خطاب الرئيس السوري على مدرج جامعة دمشق يوم الخميس ١٠ / ١١ / ٢٠٠٥ ، ذلك الخطاب الذي شكل صدمة ، لأنه جاء بعيداً عن توقعات السوريين والعرب والرأي العام العالمي ، وانعطافة حادة في الموقف السوري الرسمي وعلاقته مع المجتمع الدولي ، مع ما تحمله هذه الانعطافة من مخاطر ، نرى أنه من حق الشعب السوري أن يتوقف عندها ، ويقول كلمته فيها باعتباره من سيتحمل بالنتيجة تبعاتها المريرة ، وهو أولاً وأخيراً صاحب الشأن والقرار .

ودون الدخول في تفاصيل ذلك الخطاب المثير للجدل ، إلا أننا نتوقف عند المفصل الأساسية فيه :

١- التأكيد على أن التعاون السوري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن سيكون مشروطاً " بالمصلحة الوطنية " ، ودمج هذه المصلحة مع أشخاص في السلطة يمكن أن يطالهم التحقيق ، وجعل مثول بعضهم أمام لجنة التحقيق في أمكنة معينة قضية كرامة وطنية

٢- الموقف الهجومى المستغرب من لبنان وقياداته السياسية بلغة غير مألوفة ، تدفع الأمور إلى حالة قصوى من التوتر بين البلدين ، قاطعاً الطريق على إمكانية إقامة علاقات صحيحة وسليمة مع الدولة والشعب في لبنان ، كما يطالب بذلك جميع السوريين واللبنانيين خاصة وأن الوجود السوري فيه أصبح شيئاً من الماضي ، لا بد من طي صفحته وفتح عهد جديد من العلاقة السوية بين الأشقاء

٣- التوجه إلى الداخل وباتجاه المعارضة بخطاب يعتمد لغة التهديد والوعيد التي تتناقض مع نواياه المعلنة لمرحلة المواجهة التي دعا إليها متجاهلاً استحقاقات المرحلة داخلياً .

إن اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق تنظر بقلق شديد إلى الانعطاف في الخطاب الرسمي السوري ، وترى أن نذر المواجهة التي يستحضرها مع المجتمع الدولي باتت قاب قوسين أو أدنى . ويهتما أن تذكر بما جاء في بيانها المؤرخ في ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ في معالجتها لموضوع تقرير ميليس ، وتؤكد على ما يلي :

- إن مصلحة سورية وطناً وشعباً فوق كل اعتبار وفوق الأشخاص أيّاً كانت مواقعهم ومسؤولياتهم . ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تدمج المصلحة الوطنية لسورية بمصلحة بعض الأفراد وربط مصيرها بمصيرهم .

- ليس من مصلحة الشعب السوري دفع البلاد إلى مواجهة مع المجتمع الدولي . وتقتضي الحكمة والمصلحة الوطنية ، في هذه المرحلة الحرجة ، تنفيذ القرار الدولي رقم ١٦٣٦ والالتزام بقرارات الشرعية الدولية . لأن العمل على عزل سورية عن محيطها العربي وعن العالم ليس سياسة صائبة ، ويضر بالمصالح الوطنية العليا للشعب السوري

- التعاون مع لجنة التحقيق الدولية لتسهيل الوصول إلى الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري . فالكرامة الوطنية ليست مرتبطة باستدعاء شاهد أو مشتبه به للمثول أمام التحقيق والقضاء الدوليين .

- رفض الحصار والعقوبات التي يمكن أن تفرض على الشعب السوري نتيجة لتطورات الأحداث المتسارعة حول سورية ، لأنه ليس من العدل أن يتحمل الشعب وزر سياسات لم تكن له يد في صناعتها .

ثانياً: مساء الأربعاء ٩ / ١١ / ٢٠٠٥ ، تعرضت ثلاثة فنادق في عمان لجرمة إرهابية بشعة . تمثلت في أعمال تفجير راح ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى من المدنيين الأردنيين الأبرياء وبينهم الفنان السوري الكبير مصطفى العقاد .



## الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

إننا ندين العمليات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة الأردنية، ونعتبرها عملاً إرهابياً مقززاً، بنفس القدر الذي ندين فيه كل عمل إرهابي يطال المدنيين في أي مكان من العالم، تحت أي دعوى جاء ومن أي جهة صدر. ونعتبر أن أعمالاً كهذه تضر بمصلحة العرب والمسلمين، وليس لها أي مبرر أخلاقي أو ديني أو سياسي، ولا يمكن لأي قضية، يتذرع بها إرهابيو اليوم، أن تغطي خطورتها وبشاعتها

**ثالثاً:** لاحظ المجتمعون أنه في الوقت الذي أصدر فيه النظام قراراً بإطلاق سراح مئة وتسعين سجيناً سياسياً أغلبهم من قدماء المعتقلين ، وكنا نأمل أن تكون هذه الخطوة كاملة بإغلاق ملف الاعتقال السياسي ، وإطلاق سراح جميع من تبقى قيد الاعتقال والسجن بسبب رأي أو موقف سياسي ، ومنهم معتقلو ربيع دمشق . فإننا نستنكر أن يقدم النظام على القيام باعتقالات جديدة لنشطاء سياسيين . وفي الوقت الذي يجيش فيه الشعب السوري لمواجهة - غير منصفة وغير لازمة - مع المجتمع الدولي ، يعود إلى حالة الاعتقال السياسي باعتبارها واحدة من ثوابته التي لا يريد لها تديلاً . كما يستمر في منع الشعب وقواه السياسية والاجتماعية من ممارسة حقها في الاجتماع والتظاهر والتعبير عن رؤاها في معالجة الأوضاع الخطيرة التي تمر بها البلاد . فقام مساء الأحد ١٣ / ١١ / ٢٠٠٥ بمحاصرة المكان الذي اجتمعت فيه لجنتنا " اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق " وفض الاجتماع بالقوة ، ومنعنا من ممارسة حقنا وواجبنا في متابعة القضايا العامة ، والمساهمة في إيجاد مخرج من الأزمة الوطنية الشاملة التي تعاني منها البلاد . وكانت الأجهزة الأمنية قد فعلت الشيء نفسه الأسبوع الماضي في مدينتي حماه وطرطوس ، حين منعت لجان الدعم لإعلان دمشق من عقد اجتماعاتها وممارسة نشاطها .

إننا ندعو أبناء شعبنا لمزيد من التماسك والوحدة ، والالتفاف حول النهج الوطني الديمقراطي لإعلان دمشق والانخراط به لإجراء التغيير المطلوب ووضع سورية على سكة السلامة عبر أكبر إجماع شعبي وطني ممكن ، ورفض سياسات التخويف والتخوين والقمع التي يستمر النظام في اعتمادها نحو الداخل ، في وقت تحيق به الأخطار ببلادنا من جميع الجهات .

أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

## قصة إعلان دمشق

حازم نهار

-١-

بدأت فكرة إعلان دمشق منذ أشهر قليلة بين عدد من الأفراد، وقدمت صيغة أولية ما لبثت أن تحولت إلى موضوع للحوار بين ممثلين عن لجان إحياء المجتمع المدني وقيادة التجمع الوطني الديمقراطي، لتصبح الصيغة أكثر نضجاً وأوسع مدى. أثناء الحوار جرت مناقشة المعايير والأسس في اختيار القوى الأولى التي ستوقع على الإعلان، كما جرى تحديد الرسائل والأفكار الأساسية التي ينبغي إيصالها من خلال الإعلان.

أما من حيث المعايير التي حددت القوى التي وقعت على الإعلان فهي:

١- تحديد سقف التحالف بالأفق السياسي، وهذا يعني إبقاء الجمعيات الحقوقية والمنتديات الحوارية خارج إطار إعلان دمشق، على الأقل في المرحلة الأولى.

٢- التوجه نحو القوى السياسية والجماعات المستقرة نسبياً، أي تلك التي كونت نفسها وبرامجها وأطرها، وهذا يعني تأجيل القوى الأخرى لمرحلة لاحقة، خاصة أننا شهدنا خلال السنوات الماضية تشكل العديد من القوى والجمعيات والتيارات على أسس واهية أو غير واضحة، مما أدى إلى انحلالها، إن كان بسبب آلية التكون غير السوية، أو بسبب الاختلافات والتناحرات الذاتية لأعضائها.

٣- التوجه كمرحلة أولى نحو القوى السياسية التي حسمت خيارها في المعارضة الوطنية الديمقراطية، ووصلت إلى قناعة واضحة بأن النظام السياسي القائم في سوريا غير قادر أو راغب في القيام بإصلاح أو تغيير جدي، مما جعله العائق الأساسي أمام التغيير الديمقراطي في سوريا، وهذا يعني تمحور الإعلان حول القضية المركزية، أي الديمقراطية.

٤- التوجه نحو القوى السياسية التي أوضحت موقفها بجملاء فيما يخص الداخل والخارج، أي تلك القوى غير المستعدة لبناء تحالف مع الخارج من أجل إنجاز التغيير في سوريا، دون أن يعني ذلك الانعزال عن العالم ورفض الحوار مع المجتمع الدولي بكافة مستوياته.

٥- محاولة تغطية كل الطيف السياسي في سوريا، بمعنى أن يتم تمثيل جميع التيارات السياسية من خلال قوى وأحزاب سياسية تمثلها، أي التيارات القومية والماركسية والليبرالية والإسلامية. لكن هذا ما كان ممكننا، بسبب أن بعض هذه القوى خارج سوريا، أو أن بعض هذه التيارات لم يتبلور بعد على أرض الواقع داخل سوريا، ولذلك جرت محاولة تعويض ذلك من خلال عرض الإعلان على عدد من الشخصيات العامة التي تمثل هذه التيارات.

٦- محاولة أن تكون الشخصيات العامة الموقعة على الإعلان في المرحلة الأولى موزعة على جميع المناطق الجغرافية السورية كافة، لأجل تشكيل حالة استقطابية بالمعنى الوطني العام.

٧- التوجه نحو القوى التي يتوقع أن يحدث توافق عام سريع نسبياً بينها على المبادئ الأساسية المطروحة في الصيغة الأولية للإعلان، وهذه السرعة ضرورية في اللحظة السياسية الراهنة، خاصة أن الضغوط الخارجية على النظام السوري تصل إلى حدود غير مسبوق، الأمر الذي يمكن أن يجر الأوضاع إلى الانفجار الداخلي.

أما الأفكار والمضامين الأساسية التي جرى التأكيد عليها في الصياغة الأولية للإعلان وأثناء الحوار مع القوى السياسية والشخصيات العامة فهي:

١- ضرورة تغيير الصورة السائدة، سواء عند النظام أو في الخارج، والتي تقول أنه لا يوجد معارضة في سوريا، إنما يوجد معارضون، وهي الصورة التي لا تقيم وزناً لوجود معارضة متماسكة داخل سوريا.

٢- ضرورة تغيير مسار خطاب المعارضة السورية من خطاب يعول على النظام ويناشده القيام بالإصلاحات المطلوبة وانتظار مبادرته تجاه المعارضة والمجتمع، إلى خطاب يضع تصوراً للتغيير الديمقراطي بمعزل عن النظام، خاصة بعدما ظهر أن النظام قد أدار ظهره لكل دعوات المعارضة بالإصلاح والتغيير.

٣- تأكيد وتثبيت القضية المركزية التي يجب على التحالف بين القوى السياسية أن يقوم عليها، وهي قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدم تبيع هذه القضية بطرح كل إشكاليات وأزمات الواقع العربي والسوري، كالاحتلال الأمريكي للعراق والقضية الفلسطينية، أو من خلال طرح قضايا اجتماعية اقتصادية تصلح في هذه الفترة أن تكون برنامجاً لحزب سياسي وليس لتحالف أو إئتلاف سياسي، خاصة بعد أن تأكد أن مقاومة

ضغوط الخارج غير ممكنة دون وجود البشر الذين يفترض أن يكونوا الرقم الأساسي في السياسة والمقاومة على حد سواء ، و أيضاً لأن هذه القضايا يستثمرها النظام ويجشد عليها ، ويرفعها إلى المرتبة الأولى من أجل طمس القضية الديمقراطية وتأجيل الاستحقاقات المطلوبة .

٤- توجيه خطاب المعارضة إلى كل المجتمع السوري في الداخل والخارج ، ولفت انتباهه إلى أن مساراً جديداً للتغيير قد ولد ، وهذا المسار لا يلتقي مع سياسات النظام ، ولا يتوافق مع أساليب الخارج في آن معاً ، لذا من الضروري عدم استثناء أي جهة أو فئة أو فرد إلا أولئك المدرجون في سياسات القمع والفساد ، والذين يقيمون تحالفاً صريحاً مع الخارج وموجهاً ضد سوريا الدولة والمجتمع .

٥- ضرورة أن تكون صيغة الإعلان ذات طابع سياسي توافقي ، وهو الأمر الذي اقتضى التخفيف من الأيديولوجيا قدر الإمكان ، والاقتراب أكثر فأكثر من الحقائق الواقعية ، وهو ما تجسد فيما بعد في الحديث عن " المنظومة العربية " بدلاً من " الأمة العربية " ، وفي تثبيت فكرة خاصة بالإسلام ، وأخرى خاصة بحقوق الأكراد والقضية الكردية ، وهذا نوع من الإقرار بالحقائق الواقعية الموجودة على الأرض .

بعد تحديد المعايير الخاصة باختيار القوى السياسية والشخصيات العامة، وتحديد الأفكار الأساسية للإعلان، جرى تثبيت آليات أولية للسير في طريق إطلاق الإعلان:

١- توزيع الأدوار في نطاق ضيق للاتصال بالقوى والشخصيات من أجل ضمان النجاح، وعدم نشر الصيغة المقترحة للإعلان كي لا يصار إلى إفشاله قبل إنضاجه .

٢- إجراء حوار دقيق وتفصيلي حول صيغة الإعلان، كي تكون التوافقات واضحة لجميع الأطراف، وهذا يساهم في ألا يكون الإعلان مجرد فقاعة أو بيان يتلى وينسى ولا يتمخض عنه شيء ، خاصة في ظل كثرة البيانات والمبادرات التي خرجت إلى العلن في الفترة الماضية ، وانتهت بمجرد إعلانها .

قبل إصدار الإعلان جرت مناقشة التوقعات التي يمكن أن تحدث بعد صدوره على مستوى القوى السياسية. لم تحدث مفاجآت بعد الإعلان، لكن صدق الإعلان كان أكبر وأوسع مما تصوره القوى والشخصيات التي أصدرته .

في هذا الشأن كان الاتجاه، ولا زال، أننا لا نستطيع أن نمنع أحداً من تأييد الإعلان أو التضامن معه، أو حتى إعلان الانضمام إليه. وهنا جرى التأكيد على أن الموقعين ، رغم ذلك ، يملكون زمام المبادرة والإرادة في التنسيق والتعاون مع قوى بعينها ، وتأجيل قوى أخرى لحين استبيان اتجاهاتها ورؤاها بناء على المعايير المذكورة سابقاً ، واستبعاد قوى أخرى لا تتوافق لا تتوافق مع روح الإعلان ومضامينه ، رغم أنها قد تبادر لإعلان انضمامها إليه لأسباب معروفة . أي من حق القوى التي أصدرت الإعلان أن تتحدد متى وكيف يتم التنسيق مع القوى الأخرى، وهذا أمر طبيعي في العمل السياسي.

لا يمكن القول أن مسيرة إعداد الإعلان كانت سهلة، فالعقبات كانت عديدة، منها ما هو أيديولوجي، ومنها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي.

بعض القوى أو الشخصيات التي أجزى الحوار معها كان تعلقها بالأيديولوجية وبرامجها الخاصة أهم من الحس السياسي ومن التوصل إلى ائتلاف وطني عريض. بعضها الآخر يقف ضد أي مبادرة لا تصدر عنه. على كل حال جرت حوارات مفيدة للمستقبل مع قوى وشخصيات أخرى لم توقع على الإعلان ، كما جرت أيضاً محاولات للاتصال بعدد من الشخصيات الأخرى ، كالدكتور عارف دليلة الموجود في السجن ، لكنها لم تتم . أما من حيث صيغة الإعلان المقترحة فقد تغيرت كثيراً خلال الحوار، وهذا يبدو أنه ساهم نسبياً في ركافة بعض الصيغ أو إهمامها وعدم وضوحها.

-٢-

## ملاحظات للمستقبل:

١- رغم الجهد المبذول في الإعلان ، والنوايا الطيبة لموقعي الإعلان ، فإن استمرار الائتلاف أو التحالف محفوف بالمخاطر والمطبات ، لعل أولها طبيعة اللحظة السياسية التي تجعل التوصل إلى خطاب سياسي ناضج تجاه الأحداث السياسية أمراً ليس سهلاً ، خاصة في ظل حالة الاستقطاب الجارية على مستوى الشارع ، وفي ظل خطاب التحشيد الذي تطرحه السلطة ضد الخارج بهدف تمرير أزمته المستفحلة . وثانيها أن الإعلان والظرف السياسي الراهن يدفعان إلى ضرورة التوصل إلى برنامج تفصيلي يصلح لأن يكون مسودة لدستور أو برنامجاً لحوار وطني عام ، وهذا الأمر يتطلب الكثير من المسؤولية من جهة ، والكثير من السياسة على حساب الأيديولوجيا والبرامج الخاصة ، وثالثها ضرورة التوصل إلى آليات عملية واضحة أو نظام داخلي يحدد الحقوق والواجبات ونسب التمثيل والهيئات واللجان الضرورية، وطرائق التعامل مع الصحافة والإعلام ، كي

يتسنى للقوى الإعلان تحويله تدريجياً إلى واقع عملي . و رابعها لن ينجح الإعلان وقواه ما لم يتوجه إلى القوى السياسية الأخرى بهدف زيادة مساحة التوافق الوطني ، وهذا ممكن من خلال الحوار العميق والصبور .

٢- بالنسبة للقوى التي اعترضت على الإعلان أو وقفت ضده: هذه القوى مطالبة بداية أن تطرح على نفسها السؤال التالي: أيهما أجدى سياسياً البقاء خارج إعلان دمشق أو الانضمام إليه وإجراء التعديلات الممكنة بالتوافق مع القوى الأخرى؟. هذا الأمر يحتاج إلى إعمال العقل السياسي من جهة ، ويحتاج إلى التأمل ملياً في اللحظة السياسية الراهنة و تحديد أين تكمن المصلحة الوطنية بإيجاز التغيير الديمقراطي، وهذا باعتقادي أهم من إصدار إعلانات موازية تثير من البلبلة أكثر مما تقدم من الفائدة.

٣- عند كل أزمة أو عند الوصول إلى مفترق طرق يعاد عادة طرح سؤال الهوية، وهو السؤال الذي يحكم وعي الجميع أفراداً وقوى سياسية ومجتمعية. هل سوريا دولة قائمة بذاتها ، أم إنها جزء من " الأمة العربية " أو " الأمة الإسلامية " ؟ هل نحن عرب ؟ هل نحن أكراد ؟ هل نحن مسيحيون ؟ هل نحن آثوريون ..؟

سؤال الهوية هذا لم يتح له للآن التواجد في بيئة صحية ، ويتجلى دائماً بسيطرة الماضي والتاريخ والذاكرة على حساب الحاضر والمستقبل ، إذ ينظر للهوية على الدوام على أساس أنها تكونت وانتهت ، وبالتالي ليس من دور للقوى السياسية سوى النضال لتثبيت هذه الهويات وضمان حقوق أفرادها وجماعاتها .

هذه الآلية في التعاطي مع موضوع الهوية ذات طابع أيديولوجي ، يرتكز في الغالب الأعم إلى هواجس الخوف وعدم الأمان ، ومن البديهي القول أن هذه الآلية لا تنتج فهماً سوياً للهوية ، وتؤدي في المستوى السياسي لنمو ذهنية " المحاصصة " المعيقة لبلورة ما هو عام وتوافقي ومشارك . معظم الخيارات السياسية والأيدولوجية للقوى السياسية في سوريا ، بل ولجميع فئات الشعب السوري ، قد نمت وتكونت في ظل بيئة استبدادية ، ولم يتح لهذه الخيارات بعد التكون في بيئة صحية .

لذا من الهام أن تتعامل القوى السياسية مع سؤال الهوية في هذه اللحظة السياسية بشيء من المرونة، وأن تترك فرصة للمستقبل لإعادة تكوينها في ظل شروط وبيئة ديمقراطية. ما يحتاجه السوريون جميعاً هو فسحة من الأمل والديمقراطية لإعادة تكوين قناعاتهم ورؤاهم ، وإعادة النظر بهوياتهم الموروثة أو المشوهة ، الأمر الذي يخفف حدة الدفاع عن الموروثات ويرفع من سوية الدفاع عن الخيارات الحرة .

النقد الموجه للفقرة المتعلقة بالإسلام في إعلان دمشق بعضه صحيح وأغلبه زائف . الصحيح أن الصياغة مرتبكة وغير واضحة واستخدمت مفاهيم سياسية ( الأكثرية ) في ميدان الهوية وليس في حقل السياسة والتعاقد الاجتماعي. لقد وضعت هذه الفقرة لغايات متعددة ، يأتي في آخرها حساب انضمام " الأخوان المسلمين " إلى إعلان دمشق بوصفهم تياراً دينياً معتدلاً . الغايات الأكثر أهمية تتحدد في : أولاً: لقد أصبح الإسلام مشكلة على صعيد العالم ، فيما المسيحية ليست كذلك ، خاصة لجهة ربطه بالإرهاب ، لذا كان من الضروري إبراز فهمنا لأحد المكونات الأساسية لثقافتنا ، وثانيها: محاولة تشجيع التيارات الدينية المعتدلة على حساب التيارات العنيفة المتطرفة التي تنمو في ظل الاستبداد وتجد متنفساً لها بعد زواله ، وثالثها : تأكيد القوى الوطنية الديمقراطية انتماءها لعلمانية ديمقراطية في وجه العلمانيات المعادية للدين ( ومنها تلك التي يمكن تسميتها بالعلمانيات الطائفية ) والقاهرة فوق واقع وشروط مجتمعاتها ، والتي تمارس سياسة متطرفة هي الوجه الآخر للتطرف الديني .

-٣-

إعلان دمشق هو ثمرة لجهود ناجحة وأخرى فاشلة قامت خلال السنوات الخمس الماضية على صعيد المعارضة ، لكنه في الوقت ذاته خطوة نوعية تتجاوز المبادرات والمشاريع السابقة ، من حيث المنظور ، ومن حيث التطور الحاصل في علاقات القوى السياسية ببعضها، وفي التقنيات الحوارية الجديدة القائمة على التوافق والتشارك ، وهي التقنيات الضرورية للممارسة الصائبة للسياسة، وأيضاً من حيث كون الإعلان جاء مشروعاً إنقاذياً في اللحظة السياسية الراهنة .

لا يمكن تجاهل تحول الإعلان إلى قوة معنوية ، وهو الأمر الذي دفع بالقوى والشخصيات المعارضة خارج سوريا إلى إعلان تأييدها وانضمامها ، بما يعني أن إيقاع المعارضة السورية أصبح مرتبطاً بإيقاع قواها في الداخل ، وهذا هو الاتجاه السياسي الصحيح الذي يمكن من خلاله ألا تكون حركة المعارضة في الخارج حركة بلا إنتاج أو حركة بلا بركة أو حركة دون مسار واضح .

الإعلان بحاجة إلى نقد واسع، لكنه بحاجة إلى نقد يستند إلى روح التضامن معه، ودون إغفال الحقيقة السياسية التي تقول أنه من الضروري لكي نلتقي أن نترك جزءاً منا خارج غرفة الحوار، وجزءاً آخر أثناء الحوار. دون روح التفاوض والتسوية والحلول الوسط والتوافق لا يمكن لنا أن نتشارك، فهذه الروح هي جوهر ممارسة السياسة، وهي ما تجسدت نسبياً عند القوى والشخصيات الموقعة على إعلان دمشق.

## إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي من منظور مختلف

غالب عامر

- ١ -

يتسم الفكر السياسي العربي عموماً ، بكونه يغفل بدرجة كبيرة العديد من المجالات الهامة ومن أبرزها مجال النقد الموضوعي لخطابه السياسي ، وما يعتوره من ثغرات وأخطاء ناجمة عن الابتعاد ، على نحو ما ، عن الموضوعية وافتقاده لمحاولة الخلاص من أسر الأيديولوجيا التي تثقل كاهله في التحليل السياسي ، وفي ممارسة النقد ، مما يجعل لغة الجدل والحوار الفكري الحر والمفتوح تتحول إلى أدوات للسجال الذي يجعل الفكر التبسيطي الخطي طاغياً ، ويوقف الحوار الديمقراطي عند حدود لا يتعداها ، حتى أن ما يدعى في أيامنا هذه بالتوافقات التي تتوصل إليها مجموعة من القوى والأحزاب السياسية لا تخرج عن كونها نتيجة لما يحدث من " تنازلات " متبادلة بينها ، أو إغفال العديد من القضايا الرئيسية من البحث الجاد فيها ، أو بالأحرى التزام الصمت حيالها مقابل التوصل إلى تلك التوافقات ، على أمل الارتقاء بالحوار حولها لتوسيع دائرتها والانتقال بها إلى الاتفاق الذي يشكل أبرز الشروط الموضوعية لصوغ التحالفات السياسية .

ويمكن اعتبار المقالات التي حفلت بها وسائل الإعلام المختلفة حول إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الصادر في ١٦ تشرين أول الماضي ، خير دليل على طغيان الرؤية أحادية الجانب لدى العديد من أصحابها ، دون النظر إلى ما يحيط بالعملية السياسية للحركة الوطنية الديمقراطية في سورية من ظروف موضوعية قاسية ، وما يصادفها من صعوبات وتحديات داخلية ، بالرغم من أهمية النقد الموضوعي الذي يفترض به أن لا يتوقف عند حدوده ومحدداته من جانب ، والأخطاء التي يمكن أن تؤثر على المسار السياسي للمعارضة ، وتنعكس سلباً على رؤيتها المستقبلية للعديد من القضايا الهامة التي تناضل لتحقيقها ، من جانب آخر .

وبدايةً يمكن القول أنه لا يمكن لإعلان يتوافق أصحابه على المبادرة للعمل من أجل التغيير الديمقراطي أن يتناول كافة القضايا والمهام المرحلية والاستراتيجية التي يفترض بهذا التغيير تحقيقها كعملية تاريخية متدرجة ، موصولة ومتصلة فيما بينها ، إذ لا يعني هذا الإعلان برنامجاً سياسياً مشتركاً لقوى تتباين ، لا في رؤاها الأيديولوجية ، وحسب ، وإنما في المجال السياسي حول قضايا رئيسة لا يمكن إغفالها أو القفز من فوقها ، ولا بد والحالة هذه ، من التمييز بين برنامج سياسي لحزب معين ، وبين الاعتبارات والمعايير السياسية التي تفرضها الأسس الموضوعية للتحالفات السياسية التي تحتكم للديمقراطية واحترام التعددية السياسية أصلاً لوجودها واستمرارها ، وتقدمها للمشاركة في تقرير مصير الوطن ومستقبله في هذه اللحظة الحرجة من تاريخنا .

- ٢ -

إلا إن كل ذلك وغيره ، مما يحكم مضامين وأبعاد وثيقة سياسية هامة وراهنه ، لا يصادر على ضرورة إبداء الرأي والحوار حولها ، بهدف الكشف عما تتضمنها من رؤوس موضوعات في السياسة والفكر السياسي ، يمكن لها أن تؤسس لإحداث تحولات عميقة ، بحيث تشكل في مجملها تغييراً كاملاً لمقومات الوضعية الراهنه ، وما في بنيتها السياسية ما هو مولد بصورة دائمة للأزمات المتفاقمة وانعدام الاستقرار السياسي .

ثمّة ، إذن ، ما يمكن اعتباره أساساً في الوثيقة / الإعلان موضوع الجدل والحوار ، حين يفرض في نهايته إلى أهمية استمرار الجهود المخلصة لإغنائه ، وتفعيل ما ورد فيه من نقاط يمكن تسمين محاورها الرئيسية ، وخاصة التأكيد على المبادرة لبناء مقومات الدولة السياسية ، بديلاً موضوعياً للنظام الشمولي القائم في بلادنا .

ولا بد أن نستبق هنا لنشير إلى ان المجتمع ، أو بالأحرى الكل الاجتماعي السوري الذي يطمح لبناء دولته الوطنية ، والمعني تماماً بهذه الوثيقة التاريخية ، ليس معنياً في الحقيقة بتلك المعايير التوافقية قدر أصحابها الذين وضعوا أنفسهم في إطارها من قوى وأحزاب سياسية ، وبذلك يمكن للنقد والحوار أن يتم في مناخ كامل وتام من الحرية والديمقراطية ، وأيضاً المسؤولية الوطنية

وفي هذا الإطار العام والشامل ، إطار المجتمع بكل مكوناته ، وعلى قاعدة دعوة الإعلان لتفعيل الحوار حول مجمل القضايا المطروحة فيه ، تجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات المنهجية التي تتناول نمط التفكير السائد وأصوله الأيديولوجية، وتأثيراته الممكنة على مستقبل السياسة ، والتحالفات الوطنية في المستقبل المنظور ، مع التأكيد الإيجابي على المسائل التي تضرب صفتها عنها في هذا المقال :

١- في الدولة السياسية الحديثة ، دولة الحق والقانون ، التي تستند إلى حقوق المواطنة ، وحقوق الإنسان ، وإلى الربط الوثيق بين منظومة الحقوق والواجبات ، وتستند إلى العقد الاجتماعي والتعاقد المدني بين كافة المواطنين على قاعدة المساواة الكاملة بينهم ، في هذه الدولة التي يدعو إعلان دمشق لإقامتها ، يفصح مفهوم الأكثرية أو الأغلبية ، وكذلك مفهوم الأقلية ، عن نفسه في مجال السياسة ، وليس في مجال العقائد الإيمانية التي تتميز بفضائها الخاص بها ، والموسوم بالاحترام العميق لمكوناته المتعددة ، وفي هذا الإطار يمكن للقوانين ان تبتنق فعلاً عن العقد الاجتماعي كمحور وأساس لها ، على قاعدة إعادة إنتاج الوحدة الوطنية الديمقراطية القائمة على جدل حق الاختلاف السياسي والأيديولوجي ، وعلى ضرورة التوحد والتماسك الاجتماعي في مستواه الوطني والقومي ، وبذلك وحده يمكن إخماد التعصب والإقصاء ، واحتمالات انبعاث أمراض الموروث الاجتماعي من طائفية وعشائرية ما دون وطنية ، ومدمرة للسياسة ووحدة المجتمع المعني .

٢- وبالارتباط الوثيق مع هذا المفهوم المعاصر لبناء الدولة ومؤسستها ، استناداً إلى الفكر المؤسسي ، أحد أبرز معايير الديمقراطية ، وتعييناته الموضوعية ، يتجلى الموقف من الثقافة الحديثة والمعاصرة ، من منظور قد يختلف عما ورد في الإعلان ، ذلك ان مهمة الانفتاح على الثقافات الأخرى في مجالاتها المختلفة ، وعلى ميادين العلم والتقدم العلمي والتقني ، لا يمكن ان تكون مهمة هامشية ثانوية ، إلحاقية وملحقة بما بين أيدينا ، وما نملكه " أو بالأحرى يملكنا " من تأخر تاريخي وتحلف حضاري ، وفكر تقليدي ماضوي يؤسس للعزلة والانعزال عن العالم ، وذلك حفاظاً على عنجهية اليقينات القديمة ، وكأن التاريخ والحضارة العربية تدعونا للجمود والتكلس بالتناقض مع مسارها وتطورها وتقديمها وانفتاحها الواسع على كل الحضارات التي سبقتها مما هو معروف ، ويبدو أننا نتجاهله أو نغفله .

٣- ويمكن من خلال الشفافية التي نعتمدها أساساً في استكمال النقد لجوانبه المتعددة ، ان نشير إلى ملاحظة عدد كبير من المثقفين والسياسيين العرب حول استدعاء مفهوم " المنظومة العربية " واستخدامه بدلاً من مفهوم الأمة ، دون التدقيق في دلالاته السياسية ، ومدى مطابقتها لواقع الأمة العربية ، ومكوناتها التاريخية والحضارية وأهدافها القومية ، ففي دلالة المفهوم ، ثمة فارق كبير بين منظومة إقليمية مكونة من أمم وشعوب ترتبط فيما بينها بشبكة من العلاقات التي لا تتعارض مع مصالحها الوطنية والقومية ، وهي علاقات متداخلة أو متخارجه وفقاً لتلك المصالح والأهداف المتباينة لدول لها أوطان متعددة ، وبين أمة واحدة متكونة بقوة التاريخ والجغرافيا والحضارة والأهداف الواحدة ، وتنتمي إلى وطن عربي مجزأ بفعل القوى الخارجية المعادية ، وفي ظل غياب وتغييب إرادتها السياسية الوطنية والقومية . ولا بد لنا إذن أن نسقط هذا التعبير الملتبس ، والذي لا يعبر عن انتماء الشعب السوري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية ، وذلك بغض النظر عن موقع الأقليات الإثنية في المشهد الديمغرافي والسياسي في هذا القطر العربي أو ذلك ، وعن ضرورة المساواة التامة بين كافة المواطنين في مسألة الحقوق الفردية والاجتماعية في مختلف الميادين دون حصرها ، وبالتعارض التام مع المحاصرة الاستبدادية لها . ، وفي مسألة الواجبات الوطنية التي يشكل الحفاظ على وحدة التراب الوطني واستقلاله أول وأبرز محاورها

٤- ومن الملاحظات التي تجدر الإشارة إليها ، وتوسيع الحوار حولها ، ما يخص التنمية في مفهومها الشامل ، وخاصة التنمية الاقتصادية والبشرية ، فالدولة الوطنية الديمقراطية لا يمكن ان تبني ، في ظل العولمة الراهنة وسيطرة الاحتكارات الكبرى على مفاصل الاقتصاد العالمي ، دون تحديد التوجهات الاقتصادية ، من جانب ، والبحث الموضوعي والعلمي في كيفية إطلاق طاقات وإمكانات المجتمع المتعددة وتنميتها في مختلف الميادين الثقافية والعلمية والتقنية ، وتطوير القدرة الإنتاجية ، والقضاء على ظاهرة الفساد والإفساد المستشرية ، وغير المسيطر عليها في ظل النظام القائم .

٥- وفي هذا الصدد يبرز التساؤل حول الكيفية التي يتم بها ومن خلالها ، دعم وتقوية أركان الدولة السياسية عبر محيطها العربي ، وما فيه من إشكاليات ومعوقات ، وما يمتلكه أيضاً من طاقات وإمكانات ، وما هي التوجهات العملية لتحقيق نوع من التوحد والتضامن الفاعل والحقيقي الذي يوقف تحديات وأطماع القوى الخارجية عند حدود لا تتعداها ، ولا يمكن لهذا التضامن أن يبقى أسير السياسات العربية غير المستقرة على نهج معين ومحدد ، ولا بد أن يتجاوز ذلك في أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث يفصح الجانب الاقتصادي عن نفسه في العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي ، وبناء المشروعات الإنتاجية والاستثمارية ، والسوق العربية المشتركة سبيلاً لتحقيق التنمية ، وتوطيد أسس العلاقات بين الدول العربية

٦- لا ريب أن عدم الاستقواء بالخارج ، أو بالأحرى ، الامتناع عن التعاون مع القوى الخارجية المعادية ، والذي أكد عليه الإعلان ، يشكل موقفاً وطنياً هاماً في اللحظة الراهنة التي تتسم بقدر كبير من تخاذل الأنظمة العربية أمام القوى المعادية ، ومحاولتها الدائمة التكييف السلبي والعمل وفقاً لأجندة الإدارة الأمريكية في المنطقة ، ولكن " عدم الامتناع " هذا يعبر في حقيقته عن موقف منفعل إزاء الأحداث والتطورات المتسارعة في المنطقة ، وليس موقفاً فاعلاً ، أو ينم عن المبادرة للانتقال من الحالة السلبية إلى الفعل والتأثير في مسار الأحداث في مواجهة العدوان القائم على الأمة العربية ، إضافةً إلى أن المشروع الأمريكي / الصهيوني يستهدف الوطن العربي بكامله ، ويهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة وفقاً للمصالح الإمبريالية والمشروع الصهيوني ، ومن ثم فإن مقولة " عدم الاستقواء بالخارج " على أهميتها ووضوحها ، لا تتضمن في الأساس موقفاً يعبر عن ضرورة ومواجهة هذه المشاريع المعادية ( وهو الموقف المعروف للتجمع الوطني الديمقراطي ) وعن الانتصار للمقاومة الوطنية في فلسطين والعراق ، وإدانة الأعمال الإجرامية التي تستهدف قتل المدنيين الأبرياء من أبناء شعبنا في العراق ، ، وأيضاً الدعوة للمحافظة على وحدة العراق أرضاً وشعباً وانسحاب القوات الغازية من أراضيه ، وكذلك ضرورة التزام الكيان الصهيوني بالقرارات الدولية والانسحاب من الجولان والأراضي العربية المحتلة وإقامة الشعب الفلسطيني لدولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.... وكان يفترض بالإعلان تحديد هذه القضايا الرئيسة التي يناضل شعبنا العربي لتحقيقها

- ٣ -

نعتقد انه من الواضح تماماً ، أن إيراد هذه الملاحظات ، يندرج في الإطار العام الذي دعا إليه إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي ، للعمل على إغناؤه ، واستكمالاً لما ورد فيه من نقاط وأهداف تمثل مجموعها ، وبالارتباط الوثيق فيما بينها كلاً متماسكاً ، ينم عن موقف وطني ، ومبادرة لإخراج البلاد من أزمتها المتفاقمة ، والأوضاع المتردية التي أوصلها النظام القائم إلى ما وصلت إليه ، كما يدل الاستقطاب الواسع الذي حظي به البيان لمعظم أطراف الحركة الوطنية ومنظمات وهيئات المجتمع المدني والشخصيات السياسية والمثقفون في سورية ، على صدقيته وتعبيره عن الإرادة الوطنية الطامحة للتغيير والديمقراطية وبناء الدولة الحديثة .

من جانب آخر ، ومن المؤسف حقاً ، أن تحاول بعض الجهات التي ارتضت لنفسها وصاية النظام عليها ، والتكيف السلبي مع الاستبداد ، والتوافق مع قواعد اللعبة السياسية لإدامة التفرد والانفراد في الحكم والتحكم بمصير الوطن والشعب من قبل فئة معينة ، وتضليل الجماهير على امتداد العقود الثلاثة السابقة ، نقول ، أن تحاول تشويه المقاصد السياسية والوطنية النبيلة لهذا الإعلان الذي يتضمن تحديد مقومات الدولة السياسية ، بالتعارض مع احتجاج النظام للسياسة والتسلط على مؤسسات الدولة ومحاصرة الحريات العامة والسياسية للمواطنين ، وكنا نتمنى من أولئك الذين اعتادوا الخطاب الذي يفتقد لرصيده في الواقع الموضوعي ، ان يقوموا بإجراء وقفة نقدية لمسارهم السياسي الذي أثبت إخفاقه ، وافتراقه عن المصالح الوطنية ومصالح المجتمع ، وعن إمكانية إعادة إنتاج الوحدة الوطنية الديمقراطية التي ندعو إليها .

## إعلان دمشق

# المعارضة السورية تفتح أفقاً جديداً للعمل الوطني

سليمان الشمر

في السادس عشر من تشرين أول الجاري ، أطلقت كتلة أساسية من المعارضة السورية مشروعاً نوعياً ، يوضح رؤيتها للتغيير الوطني الديمقراطي في سورية ، في بادرة قد تشكل -إذا ما قيص لها المتابعة و النجاح، وهذا متوقف على إرادة الشعب السوري وقواه الفاعلة -مدخلاً تاريخياً لتصحيح أوضاع سوريا المختلة والكارثية ،على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،بعد أن قضت ما يناهز الأربعة عقود في ظل حالة الاستبداد الاستثنائي ،والقوانين الاستثنائية ،مع كل ما حملته من مأس وخراب وإضاعة للفرص .

بداية من المفيد التأكيد، أن القيمة الحقيقية لإعلان دمشق لا تكمن فقط في الصياغات والرؤية للتغيير التي قدمها على أهميتها ،بل تكمن أساساً في المضامين والرسائل المتعددة الاتجاهات التي حملها إلى كل من تعينهم ،داخل الوطن وخارجه .

لقد نجح إعلان دمشق في تقديم صياغة منهجة ومتسقة لمفردات الخطاب السياسي المعارض الذي ساد في المرحلة الأخيرة أقله مرحلة الحكم الجديد في سورية حيث أفسح ذلك الخطاب مجالاً واسعاً ،بين سطوره وفي مطالبه ،لأن يبادر النظام في عملية الإصلاح المطلوبة ، في وقت وصلت فيه الأمور إلى طريق مسدود ،إلا أن النظام أبقى أن يتغير أو أن يغير واستسهل الاستبداد سبيلاً للحفاظ على حالة شاذة لم تعد لها إمكانية الحياة .

لعل من أهم المضامين التي حملها إعلان دمشق وهي كثيرة

أولاً: مع إعلان دمشق تكون المعارضة السورية وبعد مخاض مرير قد خرجت ولأول مرة من شرنقة الرؤى الحزبية الضيقة (وهي ضيقة مهمما امتلكت من طهرانية ونوايا طيبة ) إلى فضاء التوافق الوطني الرحب ،توافق طالما حاربتة السلطة بمختلف الوسائل ومنعت حصوله . ،لقد وعت القوى السياسية السورية ونقلت هذا الوعي إلى حيز الممارسة ، فمشروع التغيير الوطني الديمقراطي المنشود والذي بذلت في سبيله تضحيات كبيرة يحتاج إلى تضافر جهود كل القوى الوطنية والديمقراطية لإنجازه ،كما أن هذا المشروع الوطني الديمقراطي يتسع لكل ألوان الطيف السياسي وبمختلف توجهاته

ثانياً: مع إعلان دمشق أعيد الاعتبار للإنسان وحقوق الإنسان من حيث هو قيمة بحد ذاته و هو مصدر وغاية أي وكل قيمة في العمل السياسي ،الإنسان الفرد المتميز والحر هو مصدر كل شرعية في الدولة الديمقراطية المنشودة ،دولة الكل الاجتماعي ،دولة المواطنة وسيادة القانون التي يكفلها دستور توافقي مبني على عقد اجتماعي حديد يقطع مع الاستبداد والتفرد والإكراه ،ويمنع عودته تحت أية أشكال أو مسميات يمكن أن يتخذها .

ثالثاً: إن المشروع الذي حمله إعلان دمشق ، ينظر إلى التنوع القومي والإثني والديني والثقافي والسياسي والإيديولوجي الذي يشكل حالة الشعب السوري على أنه مصدر إثراء وإغناء لتفاعل حضاري خلاق على هذه الأرض ،ويقطع مع كافة الرؤى الاقصائية والواحدية ورفض الآخر السائدة ،التي طالما أضرت بمصالح الشعب السوري ومزقت نسيجه الاجتماعي وأسست لحالة التحايز المجتمعي القائمة وتعبيراتها العنيفة الظاهر منها أو الكامن .

رابعاً: إن أهم ما يميز إعلان دمشق هو الموقف الواضح والصريح من العنف ومن اتخاذه وسيلة في حسم الصراعات السياسية ،وفي العلاقات بين الجماعات والأفراد ، وهو إذ يرفض العنف وسيلةً أو فكراً ، فإنه يؤسس لنضال ديمقراطي سلمي مرتكزه وأداته الحوار والحراك الديمقراطي السلمي الذي يتيح إنجاز مشروع التغيير الوطني الديمقراطي . بما يعزز تماسك المتحد المجتمعي السوري .

هذه بعض من المضامين التي دخر بها إعلان دمشق ، أما عن رسائله فيمكن أن نتحدد بالتالي:

أولاً: الرسالة الأولى والأهم هي للشعب السوري أفراداً وقوى سياسية وهيئات مجتمعية على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية ،هذا الشعب الذي هو عماد أية عملية تغيير وغايتها ، قد آن له أن ينفص عنه روح الاستكانة والسلبية والانتظار ، وأن ينخرط في مشروع التغيير الوطني الديمقراطي السلمي ،فسوريا في خطر حقيقي وهي تدفع في كل يوم وطناً وشعباً نحو مهاوي الجهول تساهم في هذا الاندفاع الخطر سياسات النظام المتخبطة والمغامرة .

ثانياً: الرسالة الثانية هي للنظام السوري وأهله تقول للنظام إن الشعب السوري وقواه الديمقراطية لم تعد تعول على مشاريعكم الإصلاحية الواهمة لأنكم لم تكونوا يوماً راغبين ولا جادين بالإصلاح وربما أنكم لم تعودوا قادرين عليه بحكم طبيعة النظام الشمولي الذي بنيتومه ومصرون على استمراره بما بات يناقض منطق الأشياء و رغم الطرق المسدودة التي وصلت إليها الأمور في سوريا .



وتقول أيضاً لأهل النظام أن سوريا لكل أبنائها وأن تجنيبها المخاطر وإصلاح أوضاعها العسوية مهمة كل أولئك الأبناء وإن إعلان دمشق والمشروع الذي حملته مفتوح أمام كل من يشعر منكم أن مكانه هنا وأنه يمكن له أن يقدم شيئاً إيجابياً لمصلحة هذا الوطن .

ثالثاً: الرسالة الثالثة هي للشعب اللبناني وقواه الديمقراطية التي تبلورت في ١٤ آذار الماضي وتالياً إلى كل القوى الديمقراطية العربية في المنطقة، مفادها أننا في سورية مازلنا على ما كنا عليه من قناعة في تلازم المسارين الديمقراطي في الساحتين السورية واللبنانية خاصة، وأن كل تقدم يجزره الديمقراطيون في إحدى الساحتين سينعكس إيجاباً في الساحة الأخرى، وأنه كما ربطتنا دائماً حقائق الجغرافيا والتاريخ فإنه ستربطنا أيضاً مطامح الحرية والديموقراطية على قاعدة المصالح المشتركة لشعبينا .

رابعاً: الرسالة الرابعة كانت موجهة للمجتمع الدولي تقول له إن الشعب السوري وقواه الديمقراطية تنشُد من خلال نضالها الديمقراطي الطويل والمكلف، قيام سوريا ديموقراطية، تكون جزءاً إيجابياً في محيطها وفي العالم، تحرص على السلم العالمي وتحترم القانون الدولي والشرعية الدولية، ترفض الإرهاب أيّاً كان مصدره أفراداً أو جماعات أو دول، حريصة على بناء إنسانها وصيانة مصالحه وتأمين انطلاقه الهادف نحو آفاق الحرية والبناء، مصرّة على استقلالها وترفض الاحتلال لغةً في العلاقات الدولية .

إن القوى السياسية والشخصيات المستقلة التي وقعت إعلان دمشق لم تنظر إلى هذا الإعلان أبداً على أنه نهائي وكامل، بل هو خطوة أولى ولكنها هامة على طريق طويل ومليء بالصعاب وتناشد كل الحريصين على هذا الوطن أفراداً وتنظيمات وقوى اجتماعية الانضمام إليه لتأمين الانتقال الآمن لسوريا من صيغة الدولة الأمنية التي أوصلت البلد إلى ما وصل إليه إلى صيغة الدولة السياسية، لأنها وأنها فقط الدولة القادرة على مواجهة أزمات سوريا المستعصية وتجنّبها المخاطر المحدقة بها وهي ليست بالهينة .

## إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي... طريق للخلاص

### محمد جبر المسالمة

في هذه الظروف العسوية والمخاطر المحدقة، يطل علينا (إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي) مبادراً برؤية جديدة، تنير شمعة أمل، وتبشر بطريق للخلاص، حيث شهد الشعب السوري في الفترة ما بين ربيع دمشق، وبين إعلان دمشق، مسيرة سنوات من العمل والنضال والحوار، أكدت فيها المعارضة الوطنية الديمقراطية في سوريا أنها معارضة مسئولة وحريصة كل الحرص على سلامة الوطن وكرامة المواطن، وأن النظام الشمولي بكل قمعه واستبداده ومغامراته ومناوراته لم يعد له مكان في حياة الشعوب، وأن كل أوامره في البقاء والاستمرار لن تقوى على حمايته من السقوط والرحيل، واستطاعت تلك المعارضة أن تتجاوز أباطيل الإصلاح الترقيعي والجزئي في ربيع دمشق، إلى التغيير الديمقراطي الجذري والشامل في إعلان دمشق، ليضع نهاية لمرحلة الطغيان والاستئثار من جهة، وولادة مرحلة جديدة ونهج جديد من جهة ثانية، قوامها العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، مما أهله لاستقطاب وتأييد تيارات واسعة وشخصيات عديدة على المستوى السياسي والاجتماعي، جعلته محط أنظار الجميع لما توفر له من ميزات وحقائق أهمها :

جاء الإعلان من داخل البلاد ومن عاصمتها دمشق بعد أن أجمعت عليه قوى المعارضة الرئيسية والفاعلة، والعديد من الشخصيات الوطنية المستقلة، فالتجمع الوطني الديمقراطي يضم خمسة أحزاب سياسية تمثل تيارات وطنية وقومية ويسارية، إضافة إلى الأحزاب الكردية الرئيسية التي تضم الأغلبية الساحقة من الأكراد السوريين، كالجبهة الديمقراطية الكردية، والتحالف الوطني الديمقراطي اللذين يضمنان ما يقرب من عشرة أحزاب كردية، إلى جانب لجان المجتمع المدني بمنظوماتها المختلفة، وحزب المستقبل، والعديد من الرموز الوطنية مثل رياض سيف وجودت السعيد وهيثم المالح وفداء أكرم الحوراني وغيرهم الكثير ممن انضموا لاحقاً إلى هذا الإعلان المجيد كالإخوان المسلمين الذين اعتبروه (إعلاناً تاريخياً)، والمجلس الوطني في أمريكا على لسان الناطق باسمه الدكتور نجيب الغضبان، واللجنة السورية لحقوق الإنسان في لندن، ومركز الشرق العربي في لندن أيضاً، وأحزاب التجمع من أجل سوريا، وحزب العدالة وحزب الإصلاح وغيرهم .

جاء إعلان دمشق في وقته المناسب، خطوة متقدمة وموقفاً مبدئياً تلتقي حوله أطراف المعارضة السورية تحت سقف الحد الأدنى من المطالب الوطنية، لخلق حراك ديمقراطي واسع، لا يقتصر على النخب والأحزاب السياسية، وإنما يتوجه أساساً إلى كل طبقات الشعب وفتاته بهدف التغيير الديمقراطي الجذري في الحياة السياسية والمدنية في سوريا، بعد الفرصة المديدة الضائعة التي منحتها المعارضة للنظام الشمولي كي يجري إصلاحات جذرية تمس جوهر المشكلات الوطنية المتفاقمة لكن النظام الإقصائي الأمني هدر الوقت وضيع الفرص واستهان بإرادة الشعب .

أخذ الإعلان بمطالب الأغلبية الساحقة من الشعب السوري في بناء الدولة المدنية الحديثة بكل مقوماتها الدستورية والمؤسسية، دون أن يجعل من نفسه نصاً مقدساً لا يخلو من بعض النواقص والثغرات التي تملبها حقيقة أنه نص توافقي، يؤسس لحقبة جديدة من النضج السياسي، بين قوى وتيارات لها تبايناتها التي يمكن للنضال المشترك والحوار الجاد المخلص في إطار جدلية (الوحدة والتمايز) أن يتجاوزها، فالممارسة الديمقراطية في سوريا لا بد أن تمر بمخاض عسير، يتحقق من خلاله إنضاج المشروع الديمقراطي وتدارك النواقص والثغرات، ولذلك نص الإعلان على أنه (يظل عرضة لإعادة النظر) مما يوفر الفرص للتعديل والتطوير، بما لا يترك مسوغاً لأحد أن يبقى خارج هذا الائتلاف الوطني الواعد.

أكد الإعلان القطع التام مع النظام الأمني الرهين الذي لا يزال أسير خطاب متخشب، وموقف يتنامى فيه القمع والاستفراد حتى طال كل أشكال التجمع والاجتماع، ليطوي سنوات من الرهان الخاسر على الإصلاح السلحفائي التجميلي للسلطة المستبدة، متوجها برؤيته إلى جميع مكونات الشعب السوري وتياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية، دون أن يقفل الباب أمام بعض (أهل النظام) ممن لديهم الرغبة والإرادة لتصحيح مواقفهم ليتوافقوا مع مضمون هذا الإعلان، وليشاركوا في التغيير الديمقراطي تحت سقف الوطن ومفهوم المواطنة، وبخاصة أن جميع القوى المؤيدة للإعلان ممن أعادت قراءة تجاربها السابقة وانتقدت أخطأها.

اشتمل الإعلان على ضرورة إيجاد حل للقضية الكردية في إطار حقوق المواطنة وإلغاء كل أشكال الاستثناءات من الحياة العامة مثل قانون ٤٩ وقانون الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، واعتبار الديمقراطية كقيلة بحل عادل لحقوق الإثنيات القومية والتعبير عن خصوصياتها الثقافية في الإطار الوطني.

لقد جاء مطلب التغيير الوطني الديمقراطي في الإعلان مرتبطاً بموقف واضح يرفض (الاستقواء بالخارج) وتداخلاته، وضرورة مواجهتها لأنها ضد المصالح الوطنية العليا، دون الاعتبار لمحاولات النظام البائسة في الربط بين المطلب الديمقراطي في الداخل ومشاريع الهيمنة الأمريكية الصهيونية في الخارج، وأن التقاطعات في المطلب الديمقراطي بين الداخل والخارج لا تعدو أن تكون سمة إنسانية كغيرها من المشتركات في ثقافات الشعوب وتجاربها، وأن النظام الديمقراطي التعددي هو البديل الوطني للاستعمار والاستبداد معاً.

أكد البيان أن الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحة، يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب، تاركاً شرعية النظام السياسي لصناديق الاقتراع والشرعية الشعبية، داعياً لاحترام الأديان والعقائد الأخرى في إطار حرية العقيدة واحترام الآخر.

كما جاء في الإعلان (الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان) مما يوفر ضماناً لحياة إنسانية كريمة، لا تترنن لمنطق شوفيني أو فتوي أو طائفي، ويوفر حماية للفرد والجماعة والأقلية والأكثرية في إطار القانون.

أصبح إعلان دمشق بمضمونه وتأنيده بما يشبه الإجماع من التيارات والأطراف السورية حاملاً حقيقياً لمشروع المعارضة في التغيير الديمقراطي الجذري الشامل لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وبخاصة أنه جاء سليم الأهداف والوسائل، ينبذ العنف ويدعو لأن يكون التغيير سلمياً متدرجاً وقائماً على الحوار والاعتراف بالآخر.

بقي أن يبلغ هذا الإعلان مداه وأن يستكمل خطاه بتحديد الشكل والإطار الذي يمكن لمؤيديه أن يصبوا جهدهم فيه باتجاه مؤتمر وطني شامل، يضع الأسس النظرية والقانونية لدستور ديمقراطي جديد للبلاد، يحكم من خلاله الشعب نفسه بنفسه، ويصبح الوطن في ظله ساحة لجميع أبنائه.

إن هذا الإعلان جدير بدعم وتأييد شرائح المثقفين الديمقراطيين العرب في الساحة القومية لأن تحقيق هذا الإعلان لغاياته ومراميه يشكل انتصاراً للأمة كلها، وإن الإحجام عن ذلك بدعوى تحفظات ليبرالية أو قومية أو علمانية لا مسوغ له، لأن هذا الإعلان يؤسس لمستقبل رحب تزدهر فيه الديمقراطية ويتفاعل فيه الجميع، فليكن يوم السادس عشر من تشرين الأول عام ٢٠٠٥ يوماً وطنياً وتاريخياً.

## صدي إعلان دمشق

### مواقف الأحزاب و الجمعيات المدنية و الحقوقية و الشخصيات العامة و الأفراد داخل سورية و خارجها

#### بيان من جماعة الإخوان المسلمين في سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

(إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي) مُنطلقاً للإجماع الوطني

يا أبناء سورية الحرة الأبية داخل الوطن وخارجه..

إن ما يجري على ساحتنا الوطنية الداخلية، منذ أكثر من أربعة عقود، من انتهاك لحقوق المواطنين، ومصادرة للحريات الخاصة والعامة، وانتشار للظلم والفساد، وما يحيطُ بقطرنا من تحديات وأخطارٍ وتهديدات؛ يضعُ أبناءَ شعبنا جميعاً أمامَ مسئوليتهم التاريخية، ويجعلُ التغييرَ الوطنيَّ الديمقراطيَّ ضرورةً حتمية، ويحملُ جميعَ القوى الوطنية في مجتمعنا، مسئولية المبادرة للانخراط في المشروع الوطني العام للتغيير السلمي الديمقراطي المنشود، فسورية اليوم في قوس الأزمة، ومجتمعها مَرْتَقته سياساتُ الاستبداد والإفساد، بعد أن كان مثلاً رائعاً لشعوب المنطقة في التلاحم والوحدة والحيوية المبدعة والإنجاز..

لقد حطَمَ الاستبدادُ بُنى المجتمع، وأفسدَ المستبدون كلَّ ما لم يقدرُوا على تحطيمه من مؤسسات المجتمع المدني، فعزلوا الشعب عن أيِّ مشاركة حقيقية في الحياة العامة، وألغوا كلَّ مرجعيات الرقابة وأدواتها، ليحلوا الجوّ للفاسدين والمفسدين. ولقد عرضت السلطة الحاكمة عن كلِّ دعوات الإصلاح، وأصمّت آذانها عن كلِّ النداءات المخلصة التي انطلقت تدعو للتسامي فوق المصالح الذاتية والفئوية، وتقديم مصلحة الوطن العليا، في مرحلة من أصعب المراحل التي يمرُّ بها قطرنا، وكأنَّ خسارة الوطن وكرامة أبنائه لا تعني لهم شيئاً، وها هم أولاء لا يزالون مستعدين للمقامرة على حساب الوطن ومستقبله، ووحدة أرضه وإنسانه، مُقابل بقائهم متفرّدين في مواقعهم، يسومون شعبنا سوء العذاب، ويسوسون وطننا بسياسات الفساد والإفساد والتنازل والإذعان..

يا أبناء سورية الحرة الأبية..

لقد تَبَتَّ جماعتنا مبدأ الحوار نهماً أصيلاً مع كافة القوى والتيارات السياسية، وأكدت ضرورة العمل الوطني المشترك، ودعت إلى وحدة الصفِّ الوطني، للنهوض بأعباء التحرير ومقاومة الاستبداد، والسعي لإيجاد البديل الوطني الجامع، وذلك انطلاقاً من رؤيتها الشرعية ومسئوليتها الوطنية، فأصدرت ميثاق الشرف الوطني في شهر أيار ٢٠٠١، والمشروع السياسي لسورية المستقبل في شهر كانون الأول ٢٠٠٤، والنداء الوطني للإنقاذ في شهر نيسان ٢٠٠٥، وأيدت كلَّ المبادرات الحيرة التي قامت بها مختلف القوى الوطنية داخل سورية وخارجها، وأجرت مع معظم هذه القوى حوارات مفيدة، ووصلت معها إلى توافقات وطنية ثنائية ومتعددة، يُعتبر (إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي) الذي صدر في دمشق هذا اليوم، نتيجاً لها.

إن جماعة الإخوان المسلمين في سورية، إذ تعلن اليوم تأييدها الكامل لـ (إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي)، وانضمامها إلى الموقعين عليه، وتعتبره خطوة متقدمة على طريق بناء الإجماع الوطني العام، تمهيداً لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل، ومدخلاً للتغيير الديمقراطي السلمي في بلدنا الحبيب.. لتدعو كافة القوى والشخصيات السياسية، والمنظمات والهيئات الوطنية، داخل الوطن وخارجه، إلى الموقف الموحد، والانضمام إلى هذا الإعلان التاريخي، لإعادة بناء اللحمة الوطنية بكل أبعادها.

يا أبناء سورية الحرة الأبية داخل الوطن وخارجه..

إنه نداءٌ للتحرّر من الذاتيات الضيقة، ومن نوازع الخوف والكراهية والتوجّس التي أفرزتها سياسات المجموعة الحاكمة، واستجابةً لضرورات بناء المجتمع السوري الحي المتآخي، وبناء سورية دولةً حديثةً لجميع أبنائها، دولةً إيجابيةً قوية، تشارك في صنع الحضارة والسلام والاستقرار. إنها للحظة تاريخية لها ما بعدها، نسأل الله العليّ القدير، أن تكونَ منطلقاً لمرحلة جديدة في تاريخ بلدنا الحبيب، يسودها الحرية والعدل والحب والتعاون والبناء.

(واعتصموا بجبل الله جميعاً ولا تفرّقوا..) (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون..) صدق الله العظيم.

لندن في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥

علي صدر الدين البيانوني

المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية

## حزب العمل الشيوعي ينضم لإعلان دمشق

بلاغ

حرصاً على وحدة العمل الوطني الديمقراطي في سورية، وعلى الرغم من تحفظاتنا التي سنذكرها في وقت لاحق، نعلن قرارنا بالموافقة على إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي ونتحمل كامل مسؤولياتنا تجاه ذلك.

المكتب السياسي لحزب العمل الشيوعي في سورية

٢٠٠٥/١٠/١٩

## بيان من المجلس الوطني السوري حول إعلان دمشق

يعلن المجلس الوطني السوري تأييده وانضمامه إلى بيان فصائل المعارضة الذي صدر اليوم في دمشق، الموافق للسادس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويرى المجلس أن الإعلان عن هذه الوثيقة هو دليل على نضج طروحات المعارضة الوطنية السورية، وبرهان على وحدة فصائلها الرئيسية، وخطوة هامة وجريئة على طريق التغيير الجذري والحتمي للنظام الاستبدادي الفاسد، وهو الهدف الرئيس للمجلس. وإذ يرحب المجلس بدعوة إعلان دمشق إلى القوى الوطنية داخل النظام إلى الانضمام إلى صفوف الشعب وأخذ دورها الطبيعي في عملية التغيير، فإنه يرفض رفضاً قاطعاً التعاون مع الشخصيات والقوى التي ارتكبت جرائم بحق الشعب السوري.

واستمراراً للدور الذي لعبه المجلس في التواصل مع بعض فصائل المعارضة الرئيسية، والذي مر بالتوقيع على توافقات ثنائية وجماعية، وأثر إعلان دمشق، استمراراً لهذا الدور يدعو المجلس جميع القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات السياسية المستقلة السورية إلى الانتقال إلى الخطوة العملية القادمة المتمثلة في عقد مؤتمر وطني موسع يحول إعلان دمشق إلى برنامج للتغيير الديمقراطي، ويقدم بديلاً للنظام القمعي المتهاوي.

واشنطن، في ١٦ أكتوبر، ٢٠٠٥ / د. نجيب الغضبان / المجلس الوطني السوري

## حزب الحداثة و الديمقراطية لسورية (الانضمام إلى إعلان دمشق)

الانضمام إلى إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي على قاعدة انفتاحه على (المراجعة التي تؤمن ازدياد جماعية العمل السياسي)

لقد شكلت المرحلة البالغة التأزم التي وصل إليها الحال السوري نتيجة لسياسات النظام الضرورة التي حفزت قوى المعارضة السورية على البحث عن البديل الذي يخرج البلاد من واقع القمع والاستبداد و الفساد ، خصوصا بعد أن تجاهل نظام الأزمة السوري كل دعواتها و نداءاتها التي طالبتة بمعالجة آثار القمع و إرجاع السياسة إلى حيزها الاجتماعي و الشروع في مصالحة وطنية تشكل مدخلا لتحول يسير بسورية إلى حيث ينتفي من عالمها القمع و الفقر و الاغتراب ، وقد كان إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الذي أقرته مجموعة واسعة من قوى المجتمع السوري المدنية و السياسية مؤخرا خطوة مستولة على طريق الإنقاذ من المخاطر التي تترص بالبلاد و التي تطال كل مناحي الحياة فيها ، كونه الآلية المناسبة التي تؤمن ذلك البديل و تقود إليه ، لا سيما أنه ذهب إلى التأكيد على الخيار الديمقراطي الذي ينبذ العنف و يعترف بالآخر و يأخذ بالمشتركات التي توافقت عليها خطابات معظم الأطياف السورية في رفضها للاستقواء بالخارج و دعوتها لتحول سلمي و تدريجي نحو الديمقراطية يبدأه السوريون لمصلحتهم و يكونون حملته و غايته .

إن حزب الحداثة و الديمقراطية لسورية الذي طالما دعا إلى لم تشمل المعارضة السورية و توحيد صفوفها من أجل إصلاح الخلل في معادلة القوة الداخلية التي تميل لمصلحة النظام ، و الذي يتفق و معظم المبادئ التي تضمنها إعلان دمشق خصوصا تلك التي ترفض الإقصاء و العنف و تؤكد على قيم المواطنة و المساواة و مبدأ تداول السلطة السلمي و تلك التي تحكم التغيير الديمقراطي في وسائله و أهدافه ، يؤكد أنه يرى في هذا الإعلان البداية المطلوبة التي تسمح لقوى المعارضة السورية بالانخراط في فعل التغيير الديمقراطي في البلاد ، إن الحزب و إذ يفصح اليوم عن دعمه لإعلان دمشق للتغيير الديمقراطي الذي أكد مطلقوه على أنه غير عصي على المراجعة يعلن من خلال هذا التحديد بالذات الانضمام إلى هذه القوى في إعلانها و العمل معها من أجل وطن سوري حر، يصون مواطنيه و يحقق لهم الحرية و الكرامة . معا من أجل حداثة و ديمقراطية في سورية

المتحدث باسم حزب الحداثة و الديمقراطية لسورية - فراس قصاص - ٢٠٠٥/١٠/١٨

## بيان من تجمع البعثيين الديمقراطيين الوجوديين حول إعلان دمشق

في هذه الظروف العصبية سواء من حيث طبيعة التحديات والاستحقاقات التي يواجهها وطننا ، أم من حيث خطورة الأزمة الشاملة التي يعيشها مجتمعنا نتيجة سياسات النظام الحاكم منذ أكثر من ثلاثة عقود ، يأتي إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي ليمثل الخطوة العملية الهامة التي طال انتظارها . فلقد كانت وجهة نظرنا على امتداد السنوات الماضية ، ومن خلال حواراتنا المتصلة مع مختلف أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية السورية في الداخل والخارج أن هذه الخطوة بالذات ، والتي يعبر عنها إعلان دمشق هي المهمة المطلوبة ، التي ينبغي إنجازها أولا لتجاوز حالة التشتت والانقسام في الصف الوطني ، وبناء الائتلاف الوطني الواسع ، الذي هو وحده أداة التغيير المؤهلة لنقل بلادنا من ليل القهر والشمولية والاستبداد ، إلى حياة الحرية والديمقراطية والتقدم .

ولذا فإننا في تجمع البعثيين الديمقراطيين الوجوديين ، إذ نؤكد تأييدنا المطلق لهذا الإعلان ، وضم جهودنا إلى جهود مختلف مكونات وأطياف الحركة الوطنية، في معركة الإنقاذ والخلاص الوطني . نجدد في الوقت نفسه عزمنا على مواصلة مساهمتنا في كل مراحل الحوار من أجل عقد المؤتمر الوطني الشامل ، وصياغة برنامج التغيير الديمقراطي الجذري والسلمي ، الذي يرسم معالم سورية المستقبل ، والذي يجسد إرادة شعبنا ، وحقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه ، وصنع غده ، والاضطلاع بدوره المنتظر تجاه قضايا الأمة المركزية .

الناطق الرسمي باسم تجمع البعثيين الديمقراطيين الوجوديين / د. حبيب حداد

## بيان من الهيئة التأسيسية لتحالف الوطنيين الأحرار في سوريا

تلعب الهيئة التأسيسية المؤقتة لتحالف الوطنيين الأحرار في سورية، بعد إطلاعها على إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٦ عن تأييدها ودعمها المطلق لهذا الإعلان وتعتبر أنه جاء نتيجة توافقات بين أطراف سورية فاعلة بالداخل، وتدعو كافة القوى السياسية والهيئات المدنية والشخصيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وكافة مكونات المجتمع السوري وأطيافه داخل سورية وخارجها لتأييده وليكون مرتكزاً للدعوة لمؤتمر وطني من أجل التغيير السلمي الديمقراطي في سورية.

الهيئة التأسيسية لتحالف الوطنيين الأحرار في سوريا - حلب ٢٠٠٥/١٠/١٨

## بيان صحفي لحركة الحرية والتضامن الوطني (في سورية)

بسم الله الرحمن الرحيم

إنها خطوة في الاتجاه الصحيح- ما دعت إليه الأحزاب والشخصيات والهيئات التي لتأم شملها في دمشق، فأعلنت عن بيان للتغيير الوطني الشامل والمؤرخ في ٢٠٠٥/١٠/١٦.

نحن في حركة الحرية والتضامن الوطني(في سورية)- إذ نعلن دعمنا المتنامي والحازم، بإذن الله، لهذا التوجه السليم، وخاصة ما ورد في البيان من تأكيد على " ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية"، فقد قمنا فوراً بتكيف أمناء ونشطاء الحركة في سورية والدول العربية وأمريكا والدول الأوربية- لأخذ زمام المبادرة والتواصل مع كافة فصائل العمل الوطني لتكثيف الجهود وشحن الهمم للاضطلاع بتكاليف التغيير المنشود.- إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة فإن فساد الرأي أن تترددا.

إننا نعد شعبنا الصابر المحتسب- صبراً وجلداً وإقداماً في سبيل إنقاذ سورية من الطغيان والقمع والفساد وإقامة سلطة شرعية عبر انتخابات (عامة، حرة، مباشرة، سواسية وسريية) تضطلع بترسيخ وحماية الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات في الدولة والمجتمع- من أجل أن تصان الكرامة الإنسانية وتبسط الحرية.

إن حركتنا أول من رفض التواصل الدليل مع السلطة، بل لم نؤمن بجدوى التواصل مع النظام أصلاً، وقد قدمنا في البيان التأسيسي للحركة تشخيصاً دقيقاً لكنه النظام وأساليب مكره وخداعه (راجع البيان التأسيسي للحركة) كما قدمنا في البيان نفسه برنامج عمل سياسي للوصول بالبلاد إلى عالم الحرية وسيادة القانون.

لقد أضحى واضحاً وجلياً أن الباطنية السياسية، التي كانت مدججة بالدعم الخارجي، قد احتطفت سورية شعباً وأرضاً وثروة- لتصل بها اليوم إلى مواطن الدل والبؤس والجريمة.

لقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبي وأصبح لزاماً على كل مواطن أن يعمل ما في وسعه لإنقاذ البلاد وتحرير العباد من ظلم تلکم الطغمة التي وقف الشعب في حماها مطرفاً حزباناً. إنها طغمة متهالكة على وثن السلطة، وهي على استعداد للتنازل عن كل محرم ومقدس في سبيل البقاء على سدة الحكم.

إذا كان إعلان دمشق الوطني الديمقراطي يهدف، كما ورد في البيان إلى "تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان، وعلى قاعدة ائتلاف وطني ديمقراطي واسع"، فإننا في (حركة الحرية والتضامن الوطني) ندعو إلى ذلك ونعمل له كمرحة لا بد منها للوصول إلى القصد

والهدف المنشود وهو: تمكين الشعب السوري عبر انتخابات (عامة وحرّة ومباشرة وسواسية وسريّة) من اختيار مجلس نيابي(برلمان) يمارس السلطة التشريعية، وتنبثق عنه حكومة تمارس السلطة التنفيذية، في المرحلة الانتقالية، وفق دستور الاستقلال لعام ١٩٥٠ وليس وفق دستور الاستبداد لعام ١٩٧٣ المعمول به اليوم. لهذا سيكون لزاماً على الأخوة الذين أصدروا البيان أن يوضحوا بلا لبس أو غموض ما ورد في البند ٧ "إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاماً وطنياً كامل الشرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية وبرامجها".

ماذا يعني "وفق الدستور والقوانين النافذة"؟ وهل يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل دستور يشرع استبداد حزب البعث ثم الرئيس بالسلطة؟ وهل يعقل إجراء انتخابات تشريعية تحت قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية الأخرى؟!

إذا حصل التغيير المنشود، إنشاء الله، سيكون من طبيعة الأمور وتواكب الأحداث- أن يضطلع المجلس النيابي المنتخب بمهمة الهيئة التأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد، وحتى لا نستبق الأمور أو نستتبت البذور في الهواء، فإننا نحجم عن الخوض في مسألة الدستور الدائم، علماً أن هذا الموضوع من أولى اهتماماتنا الفكرية والسياسية، وسندلي بدلونا عندما تأزف ساعة الشروع في إعداد الدستور الدائم، بعد أن تصل البلاد، إنشاء الله، إلى فضلية الحرية وحقيقة التعددية.

إن حركة الحرية والتضامن الوطني(في سورية) تعد الشعب السوري أن تبذل وسعها في تعزيز التضامن الوطني واغتنام كل فرصة لتحطيم قيود الاستبداد والنيل منه- لتجفيف منابع الفساد والجريمة في سورية الدولة والمجتمع. ستضع الحركة بين يدي أعضاء المؤتمر الوطني، الذي نأمل انعقاده بأقصى سرعة ممكنة، رؤية لقانون انتخابات يراعي كافة المعطيات السكانية(الديموغرافية) ويعطي كل ذي حق حقه ولا يبخس الناس أشياءهم. إننا نعتقد أن مادة وإكسبير الديمقراطية هي الانتخابات العامة، بل هي الكيل والميزان بين الفرقاء؛ وحتى لا تكون الانتخابات قسمة ضيزا- يجب أن يتوخى قانون الانتخابات أعلى مراتب العدل الممكنة وأدق آليات الضبط والربط المعتمدة عالمياً. لقد تعلمنا من التجربة العراقية كيف أن الانتخابات نفسها يمكن أن تكون عملية سطو على إرادة الشعب وتزيف لإرادته، وتخليق للاستبداد والظلم من جديد.

يجب أن لا يفهم أن دعمنا لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي مشروط بشروط لا بد من تحقيقها قبل الدخول في هذا التآلف الوطني، الذي نأمل أن يكون شاملاً، ولكننا نشير إلى أمور قد يكون لها شأن محوري وحاسم في مسير التحرر من الطغيان والفساد وبناء الحكم الصالح.

عبد الحميد حاج خضر / الأمين العام لحركة الحرية والتضامن الوطني (في سورية)

## بيان صحفي إلى الرأي العام

### من الجبهة الديمقراطية لتحرير سورية حول إعلان دمشق

تعلن الجبهة الديمقراطية لتحرير سورية انضمامها للإعلان الصادر عن القوى والشخصيات الوطنية السورية في يوم الأحد ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥ الذي يشكل أول وثيقة تستحوذ على دعم مختلف أطراف الشعب السوري بما فيها الأحزاب الرئيسية اليمينية واليسارية. تبارك الجبهة الديمقراطية لتحرير سورية توافق ممثلي الشعب السوري على صيغة وطنية مؤسسة لعقد وطني على طريق بناء دولة سورية حديثة تجمع مختلف الانتماءات الثقافية والروحية لأبناء الشعب السوري وتخلص البلاد من شبح الدولة الأمنية وصولاً إلى التأسيس للدولة السياسية كمنطلق لحل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها سورية و تكاد تطيح بوحدها و وجودها . إن الجبهة الديمقراطية لتحرير سورية تساند أي جهد يخلص سورية من حقبة الاستبداد و يفتح آفاق العدالة الاجتماعية و الرخاء المجتمعي لكافة أبنائها دون استثناء .

معن قرياش: الناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير سورية (حركة يسارية سلمية ديمقراطية سورية مقرها المؤقت بيروت)

## حزب الإصلاح السوري يدعم "إعلان دمشق"

إعلان دمشق خطوة كبيرة على طريق الوحدة الوطنية النظام يسير بالبلد نحو الهاوية. التغيير يتم بسواعد السوريين دون أية وصاية أو هيمنة. مسؤولية التغيير تقع على كاهل الجميع وكلنا شركاء فيه.

واشنطن - مقاطعة كولومبيا ١٦/١٠/٢٠٠٥ م  
صرح علي الحاج حسين الناطق الرسمي باسم حزب الإصلاح السوري ما يلي:

تمر سوريا اليوم في واحدة من أصعب مراحل تاريخها منذ الاستقلال الأول، ورغم ما آل إليه وضع البلد المزري على شتى الأصعدة بفعل سياسات النظام الخرقاء مازال نظام دمشق يصر على نهجه المدمر، ورغم العزلة الدولية والإقليمية والمحلية، يصر على أنه الأفضل والأصلح، واضعاً مصالح الأسرة الحاكمة فوق مصلحة الوطن العليا، ويدفع بالبلد نحو كارثة تلوح في الأفق. اليوم وأكثر من أي وقت مضى يشدد حزب الإصلاح السوري على التمسك بالثوابت الوطنية التي توحد كل السوريين على مختلف مشاربهم ومناهلهم من كافة مكونات المجتمع. وندعو كافة قوى الشعب السوري للتلاحم والتوافق ملتفتين حولها لتأسيس البديل الديمقراطي الوطني دون إيعاز أو أوامرية أو تبعية لأحد سوى التبعية لسوريا أرضاً وشعباً. ونعتبر مضمون "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" الذي صدر في دمشق اليوم نتيجة موضوعية تسعى نحوها كل القوى الوطنية في سوريا. وقال فريد الغادري رئيس حزب الإصلاح السوري في هذا الصدد: "نؤيد إعلان دمشق ونعتبره خطوة كبيرة على درب الوفاق الوطني والتغيير الديمقراطي". لذا نعلن انضمامنا إلى الموقعين عليه، وندعو كافة الفعاليات السورية من حزبية وشخصيات عامة، ومنظمات ومؤسسات وطنية، في الوطن وخارجه لتوحيد مواقفنا، كما ندعو كافة الأطراف الحزبية والمؤسسات والهيئات المدنية المنضوية تحت لواء التحالف الديمقراطي السوري للانضمام إلى هذا الإعلان والانخراط في العمل المشترك من أجل سوريا حرة وطناً موحداً فيه متسعاً لكل السوريين. وبهذا الصدد أضاف الغادري: "نعتبر إعلان دمشق رسالتنا ونساند بكل جهودنا هذه الخطوة وسنكون جسراً له مع المجتمع الدولي، فالوطن ليس بخير في ظل الوضع السائد، ولا بد من العمل بتوافق لتوجيه سفينة التغيير نحو بر الأمان".

لا بد من التسامح عن "الأنا" الضيقة بكل أشكالها، والتحرر من الذاتية الضيقة وهواجس الخوف من الآخر التي غرسها النظام، ونماها فسوريا للجميع وهي بحاجة لجهودنا جميعاً. وتقديم مصلحة الوطن العليا، وكلنا معني بتحمل مهامه الوطنية من موقعه ووفقاً لقدراته دون أن يألو جهداً، ونساند مضمون "إعلان دمشق" فالتغيير يتطلب تعبئة جميع طاقات سورية الوطن والشعب، في مهمة التغيير والإنقاذ، لإخراج البلاد من ربكة الدولة البوليسية إلى دولة المؤسسات، ولتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها، ويتمكن شعبها من المشاركة في إدارة شؤونها بحرية، وبالتالي التغيير في مختلف جوانب الحياة، لتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، ومن ثم السياسات السورية في الداخل والخارج. وقال الغادري: "هذا الوقت العصيب يتطلب من الجميع موقفاً وطنياً شجاعاً موحداً وعلى قدر عالٍ من المسؤولية من كافة قوى المجتمع المختلفة ولتتم التغيير بأيدٍ سورية بحثة لا بد من تكاتفنا وتوحيد كلمتنا، وإنجاز التغيير المنشود على يد الشعب السوري بعيداً عن الاستفراد أو الإقصائية والتطرف في العمل العام". إن التغيير صار واقعاً، والتريث أو الانتظار ليس في صالح أحد، نحن أمام مهمة جسيمة ومسؤولية المبادرة للانخراط في المشروع الوطني لا تحتاج دعوة من أحد.

نحن على ثقة أن الشعب السوري جدير بحريته وقادر على استردادها، وآلينا أن نخدم قضيته ما وسعنا ذلك.

الناطق الرسمي باسم حزب الإصلاح السوري  
علي الحاج حسين



## بيان حول إعلان دمشق من اللجنة السورية للعمل الديمقراطي

بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٦ و شعوراً بالمسؤولية الوطنية في هذه الظروف المعقدة ، أصدرت مجموعة من الأحزاب السياسية و الشخصيات الوطنية السورية ، إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي . لقد شكل هذا الإعلان خطوة جريئة و متقدمة و حاسمة ، وضعت حداً للخوف و التردد بالدعوة إلى التغيير الجذري للنظام ، و هذا ما كنا و لا نزال ندعو و نعمل له منذ أربعة عقود ، و قدّم شعبنا في سبيله تضحيات كبيرة .

إن الدعوة لعقد اجتماعي و دستور ديمقراطي عصري و اعتبار المواطنة معياراً للانتماء ، و مساواة الجميع في الحقوق و الواجبات دون تمييز لأي سبب كان ، و التمسك بوحدة الشعب و الأرض هي من أهم الثوابت الوطنية .

و إيماناً بضرورة توحيد قوى المعارضة تعلن اللجنة السورية للعمل الديمقراطي تأييدها و انضمامها إلى الأحزاب و الشخصيات التي أصدرته ، و الاستعداد للعمل الإيجابي ، و ضم جهودها إلى كافة الجهود البناءة لإنقاذ وطننا و شعبنا من المخططات و المشاريع المعادية لمصالحه العليا ، و لتحقيق الحرية و الديمقراطية و العدالة و المساواة . و تعتبر اللجنة السورية للعمل الديمقراطي إن الإعلان يتضمن مبادئ هامة و أساسية ، و مشروعاً لميثاق عمل للتغيير الديمقراطي الوطني السلمي ، و قاسماً مشتركاً للمعارضة في الداخل و الخارج ، و ورقة عمل يمكن إغناؤها بالحوار مع كافة الأطراف السياسية و المكونات الاجتماعية ، كما تعتبره نقطة البداية لعمل نوعي جديد ، و خطوة رئيسية على طريق مسيرة التغيير في هذه المرحلة التاريخية . و تأمل لجنتنا البدء بخطوات سريعة عملية و جدية لعقد مؤتمر وطني ، و المبادرة بتشكيل لجنة للإعداد و التحضير له ، و أن لا يتوقف هذا الإعلان عند العمل الإعلامي . و ما التوفيق إلا من عند الله .

الحامي محمد أحمد بكرور / المتحدث الرسمي باسم اللجنة السورية للعمل الديمقراطي / ٢٠٠٥/١٠/١٧

## بيان مسؤول الإعلام في اللجنة السورية للعمل الديمقراطي

إن اللجنة السورية للعمل الديمقراطي و التي أعلنت في ٢٠٠٥/١٠/١٧ موافقتها و تأييدها لإعلان دمشق للتغيير الديمقراطي تحيي المبادرة الوطنية الشجاعة للأحزاب و الشخصيات الوطنية السورية الموقعون على الإعلان ، و الذي تعتبره منطلقاً لجمع و تعبئة مختلف القوى و التيارات الوطنية و الاجتماعية ، بهدف تحمل المسؤولية لعمل جاد و إنهاء سيطرة الدولة الأمنية و النهج التسلطي الاستبدادي ، و إقامة الدولة الديمقراطية و التعددية السياسية و تداول السلطة في ظل سيادة القانون و المساواة ، و تحديث كافة جوانب الحياة في الدولة السورية و السلطة و المجتمع . و اللجنة تناشد كافة النخب الفكرية و الثقافية و السياسية لتطوير مشروع الإعلان الوليد إلى برنامج يكون دليل " نظري وعملي للمعارضة السورية ، لإقامة نظام ديمقراطي يقوم على المواطنة و احترام حقوق الإنسان . و تدعو جميع المواطنين بكافة اتجاهاتهم السياسية و الاجتماعية ، اليقظة و الاستعداد للتحرك المهادف و الجاد لإسقاط نظام القمع و الإرهاب . و تطلب اللجنة السورية للعمل الديمقراطي من كافة منتسبيها و مؤيديها في الداخل و الخارج المساهمة الفعلية لتسريع نجاح هذا المشروع الوطني و تطويره من خلال التفاعل الإيجابي مع كل الفعاليات السياسية و رجال الأعمال و الاقتصاد و الشرائح الاجتماعية التي توافق على التعاهد لإنقاذ البلاد و العباد . و الله من وراء القصد .

هيكل هاني غريب

مسؤول الإعلام في اللجنة السورية للعمل الديمقراطي - ٢٠٠٥/١٠/١٩

## بيان اللجنة السورية للعمل الديمقراطي - فرع المانيا

تم إصدار /إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي/ في دمشق بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٥ من مجموعة من الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية والشخصيات الوطنية في سورية. إن هذا الإعلان يشكل الخطوة الجريئة وشعوراً وطنياً عالياً بتحمل المسؤولية في هذه الظروف الخطيرة التي يمر بها الشعب والوطن، ويمثل الحرص الحقيقي على سورية أرضاً وشعباً، تاريخياً ومستقبلاً، خطوة جريئة تمثل صمام أمان وطني، حيث أمسك الشعب معبراً عنه بقواه الوطنية والديمقراطية بمستقبل سورية، وانتقل مصير سورية من الاستبداد الذي أوصلها إلى حافة الانهيار والذي لم يعد قادراً على حماية المواطن والوطن، هذا الإعلان الذي يعنى انتقال سورية من الحكم الفردي إلى الحرية والديمقراطية، البديل الوطني التعددي الذي يؤسس لبناء دولة الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة بين جميع أبناء الوطن الواحد الموحد أرضاً وشعباً. انطلاقاً من دعواتنا المتكررة ومن قناعتنا التامة التي تعبر عن الإيمان بالحوار والتواصل بين كل فعاليات المعارضة الوطنية في الداخل والخارج وصولاً إلى وحدتها لتتحمل مسؤوليتها الوطنية في هذه الظروف الحرجة، نعلن تأييدنا ودعمنا وضم جهودنا إلى كافة جهود الخيرين وأن نتحمل جزءاً من المسؤولية الوطنية والمساهمة في إنقاذ سورية من الاستبداد والمشاريع المعادية لآمال ومصالح الشعب، وتحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة. إن هذا الإعلان يمثل القاعدة العريضة المشتركة التي ستكون في المستقبل القريب أساساً لمشروع ميثاق عمل وطني للتغيير الديمقراطي الوطني السلمي الشامل في سورية، يتطور بالحوار البيئي المسؤول والصادق بين أطراف المعارضة، وأساساً لإرساء الوحدة بين فصائلها ليكون نواة المشروع الوطني الديمقراطي السلمي للتغيير. والله الموفق.

الدكتور / نصر حسن اللجنة السورية للعمل الديمقراطي - فرع المانيا ١٩/١٠/٢٠٠٥

## انضمام الوفاق الديمقراطي الكردي السوري إلى إعلان دمشق

### بيان حول الموقف من إعلان دمشق

وثيقة إعلان دمشق الصادرة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٥ والموقعة من جانب التجمع الوطني الديمقراطي ولجان احياء المجتمع المدني وكل من التحالف الديمقراطي الكردي السوري \_ والجهة الديمقراطية الكردية \_ وحزب المستقبل وشخصيات وطنية واجتماعية.

تضمن الإعلان الموقف من القضايا العامة في البلاد نحن في الوفاق الديمقراطي الكردي السوري كنا قد أبدينا وجهة نظرنا حول الإعلان المذكور في تصريحنا السابق والمؤرخ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٥ وفي التصريح المذكور قيمنا الإعلان بأنه خطوة ايجابية في طريق التلاحم النضالي للمعارضة الداخلية من القوى الديمقراطية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

والشخصيات الوطنية والتقدمية وهي مبادرة تستحق الاحترام والتقدير وبعد تداول محتوى إعلان دمشق داخل هيئات تنظيمنا، تنظيم الوفاق الديمقراطي الكردي السوري بصورة معمقة ومسؤولية عالية اتجاه الشعب والوطن نبدي اليوم الرغبة في الانضمام إلى هذا الإجماع كتنظيم وطني ديمقراطي فعال على الساحة الوطنية، والقيام بمسؤولياته تجاه متطلبات العمل المشترك داخل إطار إعلان دمشق.

ونعتبر ما ورد في إعلان دمشق يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، وهو مشروع سياسي كخطوة أولية لترسيخ الحوار والتنسيق بين قوى المعارضة في الداخل، مع احتفاظنا بملاحظاتنا التي أبديناها في تصريحنا المؤرخ بـ ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٥.

الوفاق الديمقراطي الكردي السوري ٧ / ١١ / ٢٠٠٥ م

## بيان التجمع السوري الديمقراطي / كندا

نحن تجمع سياسي يضم مجموعة من السوريين الكنديين المهاجرين والمهجرين من مشارب ثقافية وسياسية متنوعة ، يجمعهم الإيمان بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وسورية العزيزة والدفاع عنهما إحساساً بمسؤوليتنا تجاه شعبنا ووطننا، وتقديراً للتحديات الكبيرة التي تواجهها سورية، تشكل التجمع السوري الديمقراطي في كندا من أجل دعم القوى التي تعمل من أجل قيام سورية الجديدة: "وطن ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان ويساوي بين أبنائه دون أي تمييز قائم على الجنس أو العرق أو الدين أو القومية". ودعم التغيير السلمي الديمقراطي في وطننا ويدرك التجمع السوري الديمقراطي في كندا بأن الانتقال بسورية إلى نظام ديمقراطي تعددي محفوف بالصعوبات والمخاطر، لذلك لا بد من إشراك غالبية الشعب الساحقة في هذه العملية. إن هدفنا الوحيد هو المساهمة في بناء سورية الديمقراطية التي ستكون دولة القانون وحقوق الإنسان. ونحن بذلك نؤيد جميع القوى السياسية العاملة في هذا الاتجاه والتي تعمل سلميياً وترفض بشدة كل أشكال العنف في العمل السياسي. إن تقدم الشعوب مرهون بقدرتها على فهم تحديات العصر وهضم الأفكار والتقنيات التي أوصلت الإنسانية إلى ما هي عليه. ولا بد لنا من أن نستفيد من تجارب الشعوب الأخرى وخاصة المتقدمة منها. وهنا لا بد من التذكير بأن التجربة الإنسانية أكدت على:

- مبدأ فصل الدين عن الدولة واعتباره أمراً شخصياً بين الفرد والخالق.
- مبدأ المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وأمام القانون.
- مبدأ اللجوء إلى الشعب في اختيار الحكام وتنحيتهم.
- مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- مبدأ احترام الحريات الشخصية والسياسية وحرية التعبير عن الرأي.

### مبادئنا

- التغيير السلمي الديمقراطي، ونبذ العنف أو التحريض عليه بكل أشكاله.
- اعتماد القوة الذاتية لإحداث التغيير الديمقراطي السلمي، ورفض تحويل سورية إلى ساحة حرب أهلية.
- المساواة الكاملة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.
- المواطنة أساس الدولة، وأساس العلاقة بين الفرد والدولة، والفرد والجماعة، والفرد والفرد.
- الحريات العامة والخاصة مصانة في سورية، في إطار دولة القانون، بما فيها حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير.
- المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وإقرار التشريعات القانونية التي تحمي هذا المساواة.
- التزام مبدأ فصل السلطات ووقف تغول السلطة التنفيذية على الدولة.
- الجيش مؤسسة وطنية مهمته الأساسية الدفاع عن الوطن و يجب إبعاده عن التدخل في الحياة السياسية
- لا يحق لأي قوة أو فصيل أو حزب أو شخصية أن يدعي الحق في احتكار تمثيل دين أو قومية أو وطنية أو طائفية.
- وحدة الأرض السورية ثابت وطني، والجولان المحتل جزء من الأرض السورية، واستعادته مطلب وطني عام.
- الاعتراف بكافة مكونات الشعب السوري الدينية والإثنية والمذهبية، وبكافة تياراته السياسية والفكرية، ورفض كل سياسات الإقصاء والإلغاء والاحتثاث.

\* ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها ، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها، في إطار الدستور وتحت سقف القانون

\* مرحلة انتقالية من أجل الانتقال بسورية من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي ندعو إلى مرحلة انتقالية على الأسس التالية:

- إدارة البلد في مرحلة انتقالية مدتها سنتان، واعتماد دستور ١٩٥٥ خلال هذه الفترة كونه الدستور الوحيد الذي اقر من قبل برلمان منتخب بشكل ديمقراطي وحر .

- السماح بتأسيس أحزاب سياسية ونقابات مستقلة وصحف ومجلات وأندية ثقافية وسياسية.
- تنظيم انتخابات حرة لمجلس تأسيسي مهمته وضع دستور ديمقراطي دائم.
- إجراء انتخابات ديمقراطية (على أساس الدستور الدائم) تبنق عنه حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية.

الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

وإننا نمد يدنا للتعاون لكل القوى والتيارات السياسية الديمقراطية في الداخل والخارج التي تلتزم بخط التغيير الوطني الديمقراطي السلمي لقوى الداخل، فهي التي يقع عليها ظلم هذا النظام وبطشه وذلك من اجل قيام سورية الجديدة وطن نهائي لكل ابنائها وطن ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويساوي بين أبنائه دون إي تميز.

وإننا إذ نناشد القوى الوطنية الديمقراطية في الداخل والخارج المتباينة أن تتوافق على برنامج سياسي يستجيب للحظة الراهنة، و بما يجد أو يخفف من أثر الخارج وتأثيره في صياغة مستقبل أوطاننا على هواه، دون التخوف من حدوث تقاطع بين هذا البرنامج مع ما يعلن عنه الخارج. أي لا بد من التوصل إلى برنامج حقيقي للتغيير الديمقراطي تتقاطع عنده أوسع القوى على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية . هذا البرنامج هدفه تشكيل قطب معارض ديمقراطي يؤمن بقيم الحرية واضح المعالم من حيث القوى المنضوية فيه والساعية إليه، ومن حيث تحديد عناصر التغيير الديمقراطي وعناوينه وآلياته ووسائله.

اللجنة التأسيسية منهم:

ضحى الناشف- عيسى بريك- بسام نيريبة- جان عبد الله- يوسف بركات- محمد زهير الخطيب- فؤاد بريك- فروان خليل- ألبير مهكو- بدر الدين قري- رائد صليبا- سفيان إسماعيل- ياسر سعد الدين- سعد الله مقصود- عمار تسقىة- فريد حداد - سامر بريك- عمر الغبرة.

مونتريال- كندا ٢٧-١٠-٢٠٠٥

## تأييدا لإعلان دمشق / الجمعية الوطنية السورية-كندا

السادة الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الموقعين على إعلان دمشق المحترمين:

يشرفنا ويسرنا في الجمعية الوطنية السورية في كندا إعلانكم التوقيع على إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي ، ونعتبر الاتفاق على هذا الإعلان خطوة كبيرة وسليمة في الاتجاه الصحيح للوصول بسوريا إلى بر الأمان ، بعيدا عن المخاطر التي كنا ولازلنا نحشى على الوطن الانزلاق فيها . هذا ونعلن انضمامنا إلى الموقعين إلى هذا الإعلان ونعتبر أنفسنا جزء من منهم . ونوافق على البنود الواردة فيه .

عنهم : توفيق دنيا - ميخائيل سعد- محمد محمود - محمد زهير الخطيب

## بيان المنظمة الأثرية الديمقراطية

### حول " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي "

لقد مثل " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي " الذي تم إطلاقه في مؤتمر صحفي عقد في دمشق، بتاريخ ١٦-١٠-٢٠٠٥، خطوة هامة متقدمة على صعيد تجميع وتوحيد جهود المعارضة الديمقراطية من أجل إحداث التغيير الديمقراطي السلمي والأمن والذي ينشده جميع المواطنين السوريين، على مختلف انتماءاتهم بعيدا عن تهديدات وضغوطات الخارج، وعدم استجابة السلطة لمتطلبات الإصلاح الديمقراطي المنشود. جاء الإعلان مجسدا في الكثير من بنوده جملة من توافقات أجمعت عليها القوى الوطنية بمختلف طيفها السياسي والقومي خلال السنوات الخمس المنصرمة.

لقد دعيت المنظمة الأثرية الديمقراطية من قبل التجمع الوطني الديمقراطي، صاحب المبادرة، للمشاركة في المناقشات التي سبقت إطلاق الإعلان، بهدف التوقيع عليه مع قوى وطنية أخرى، ومنذ البداية أبدت المنظمة جملة من الملاحظات على طريقة الدعوة وأسلوب مناقشة هذه

الوثيقة من قبل اللجنة المكلفة من التجمع الوطني الديمقراطي بمحاورة كل طرف على حدى. لأن هذه الطريقة لا تسمح بإنضاج رؤية متكاملة يشترك الجميع في صياغتها، كما تحفظت على بندين أساسيين في الوثيقة هما:

**أولاً:** البند المتعلق بموضوع الدين، حيث ينص على أن: "الإسلام هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب. تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيدا عن التعصب والعنف والإقصاء. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أيا كانت انتماءهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة".

إن المنظمة الأثرورية الديمقراطية انطلاقا من نهجها العلماني لم تجد أية ضرورة لذكر بند يتعلق بالدين منعا لأية حساسيات وشروخ قد تنجم عنه، كما أن النص جاء ناقصا بسبب تغييب كثير من العناصر المكونة للهوية الوطنية السورية واعتماده عنصرا وحيدا هو الإسلام فقط، الأمر الذي يتنافى مع الحقيقة والواقع. وأكدت أنه إذا كان لا بد من إدراج الدين ليأتي الإعلان معبرا عن جميع القوى الفاعلة بالمجتمع بما فيها القوى الدينية، فإن الضرورة تقتضي الإشارة إلى الدين المسيحي أيضا، باعتباره دين سوريا قبل الإسلام، ومن سوريا انطلقت الديانة المسيحية للعالم أجمع حاملة رسالة المحبة والسلام، وحيث يعيش في سوريا اليوم ما يزيد على مليوني مسيحي، مع ملايين أخرى ذات أصول سورية تعيش في بلدان الاغتراب. وهؤلاء شكلوا مع أخوتهم المسلمين وأتباع الديانات الأخرى في سوريا نموذجاً للتعايش الأخوي المشترك، وفي هذا تعزيز للعقود الحضارية لسوريا ورسالة ايجابية للداخل والخارج لتأكيد هذه الحقيقة. إن هذا النص بصياغته المتنبهة يتناقض مع بنود أخرى واردة في الإعلان، وبرأينا بصياغته الحالية يكرس حالة من التمييز بين أبناء الوطن الواحد، بين مسلمين وآخرين كما جاء في النص، كما يؤسس لهيمنة فئة على أخرى في المجتمع باسم الدين، ويمهد الطريق مستقبلا لفرض الشريعة الإسلامية بحجة أن الإسلام هو دين الأكثرية وعقيدتها، بزعم أنه جرى التوافق عليه سابقا.

**ثانياً:** أكدت المنظمة على أهمية ذكر وتثبيت أسم شعبنا الآشوري ( السرياني) في البند الخاص بالأقليات القومية، ليس من منطلق المحاصصة وإنما تأكيدا وتكريسا لحق شعبنا الذي يعتبر واحدا من أقدم الشعوب الأصيلة في سوريا، تعرض سابقا لمحاولات مستمرة لتذويبه وصهره، وتأكيدا على حالة التعددية القومية القائمة في سوريا، وأسوة بذكر قضية الشعب الكردي " وهذا حق "، ومنعا لترسيخ حالة الأحادية أو الثنائية القومية في المجتمع السوري على حساب باقي المكونات القومية. وكان قد لقي هذا الطلب قبولا من اللجنة المعدة للإعلان، ومن عدد من القوى الموقعة عليه، بيد أننا فوجئنا بخلو الإعلان من أي ذكر لشعبنا عند إطلاقه في المؤتمر الصحفي.

إن المنظمة الأثرورية الديمقراطية وبالرغم من تحفظها على بعض بنود الإعلان، فإنها في الوقت نفسه تجد فيه الكثير من النقاط الإيجابية التي تصلح لتكون أساسا لصياغة برنامج سياسي مشترك للعمل الوطني الديمقراطي، تشارك فيه جميع القوى الطامحة في التغيير الديمقراطي، كما ترى في هذه المبادرة انطلاقة جديدة باتجاه خلق ائتلاف وطني واسع، يكون له دورا فاعلا في عملية التغيير الديمقراطي السلمي التي يتطلع لتحقيقه جميع أبناء الشعب السوري. وفي هذا الإطار فإننا نؤكد على التعاطي الإيجابي مع هذه المبادرة، واستعدادنا للتواصل والتحاور مع القوى الموقعة على الإعلان، وتلك التي لم تنصوي بإطاره، وصولا لحالة توافقية أكثر شمولا واتساعا تؤسس لبناء وطن لجميع أبنائه، يكون معيار الانتماء فيه مبدأ المواطنة الحقة.

سوريا في ٢٠ - ١١ - ٢٠٠٥ المكتب السياسي

## اللجنة السياسية لحزب يكتي الكرد في سوريا

### تصريح حول مضمون "إعلان دمشق" بشأن القضية الكردية

بتاريخ اليوم ١٦/١٠/٢٠٠٥ صدرت وثيقة باسم " إعلان دمشق " وقع عليها التجمع الوطني الديمقراطي و لجان إحياء المجتمع المدني وكل من التحالف الديمقراطي الكردي و الجبهة الديمقراطية الكردية وقوى وشخصيات أخرى ، تتضمن الموقف من القضايا العامة في البلاد ثم تطرقت إلى الموقف من القضية الكردية ، حيث جاء في الإعلان: " إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية".

إن حزبنا يعلن أنه لم يكن مشاركاً في النقاشات التي أدت إلى هذا الإعلان ، ويرى أن هذا الإعلان قد حدد سقف حقوق الكرد بالمواطنة وهذا يعتبر إجحافاً بحق شعبنا الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية وله خصوصيته القومية ، ونحن نعتبر أن القضية الكردية هي ليست قضية مواطنة فحسب ، بل هي قضية أرضٍ وشعبٍ ويجب أن تحل مثل معظم قضايا الشعوب حسب القوانين الدولية وفي إطار وحدة البلاد . ومن هنا نحن لسنا معنيين بما ورد في إعلان دمشق بشأن القضية الكردية ، أمين من الأخوة مصدرى الإعلان إعادة النظر في الموقف من هذه القضية الحساسة ، التي يعتبر حلها ديمقراطياً مدخلاً هاماً وضرورياً لإنجاز الديمقراطية في البلاد و الإصلاح الحقيقي . إن جماهير شعبنا سوف تتابع نضالها إلى أن تتحقق المساواة التامة بين القوميتين العربية و الكردية .

## ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥

### اللجنة السياسية لحزب يكيي الكردي في سوريا

## بيان تيار المستقبل الكردي في سوريا

إن ما فعله نظام الاستبداد من تفتيت للانتماء الوطني ، وبعثرة للطاقات الاجتماعية ، وهدر للثروة والكرامة الإنسانية ، أوصل المجتمع السوري إلى مأزق سياسي واقتصادي واجتماعي ، هو الأخطر منذ تأسيس الدولة السورية .مكوناتها القومية والاثنية .

ورغم الحاجة الموضوعية لمواكبة منطلق الحياة ، والاستجابة لمتطلبات الواقع السوري في ضرورة التحول الديمقراطي وبما يتوافق مع مصلحة المواطن والوطن ، فقد أصر النظام السوري على إدارة الأزمة وتأزمها أكثر ، عبر عقلية أمنية منافية لأي منطق أنساني أو مصلحة وطنية ، مستندا إلى ثقافة اقصائية لم تعد تتوافق مع حركة المجتمع السوري وتطلعه إلى بناء دولة مدنية ، تكون لكل أبنائها .

وقد كنا في تيار المستقبل الكردي قد أعلننا بان الديمقراطية هي هدف مركزي يحقق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ، وهي كنظام سياسي مبني على الحريات العامة والفردية ومجموع المبادئ والقيم والحقوق ، تشكل الحرية والمساواة وسيادة الشعب وتداول السلطة جوهرها ، يتحقق في ظلها بناء دولة حق وقانون ، دولة مدنية ، تفر بالتعددية السياسية والتنوع القومي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي ، تكون لكل السوريين على أرضية الحق والواجب ، ويتنفي فيها بمحمل السياسات الشوفينية المطبقة على الشعب الكردي والتي استهدفت وجوده وكيونته ، وبما يضمن ذلك الوجود دستوريا كثنائي قومية في البلاد .

وعلى أرضية قناعتنا السياسية فإننا نجد في إعلان دمشق خطوة متقدمة تتضمن العديد من النقاط والمواقف الايجابية ، كما وان الدعوة المرافقة في الإعلان ، تجسد الإحساس بالخطر ، وهي حالة تتوافق معها ونعتبرها دفعة معنوية متقدمة سواء من حيث الخطاب السياسي أو من حيث الدلالة المجتمعية ، على الرغم من أن هناك العديد من المواقف أيضا تحتمل أكثر من تفسير ودلالة .

إننا وان كنا في تيار المستقبل الكردي نتقاطع مع الإعلان في البعض من بنود المستوى الوطني العام ، رغم عدم مشاركتنا في نقاشاته ، لكننا نعتقد بأنه غيب مساحة من الحوار الوطني المفترض به تأسيس الحالة الوطنية المرتقبة ، والتي تبحث كل تعبيرات المجتمع السوري ومكوناته عن مرتكزاتها ، انطلاقا من عمق المأزق السياسي الذي أوصل نظام الاستبداد سوريا إليه ، وليس انطلاقا من ذات الثقافة الاقصائية التي يتبناها البعث في انه محور الإجماع وما على البقية سوى الانضواء تحت الجناحين .

إننا إذ نرحب بالإعلان على الصعيد العام ، نرفض ما جاء به ، بخصوص الوجود القومي الكردي ، معتبرين بان هذا الوجود غير قابل للتفاوض ، بينما الحق قابل للتفاوض والتوافق ، وإعلان دمشق تجاوز الوجود ولم يعترف به ، ليتوقف عن بعض الحقوق المتوافقة مع رؤية غير ناضجة وغير ديمقراطية للمساواة القومية بما هي مسألة وطنية .

إننا نعتبر بان أي إعلان سياسي يطمح إلى تغيير ديمقراطي في سوريا ، يتوجب عليه أن ينص صراحة دون مواربة أو التفاف لفظي على أن حل المسألة الكردية في سوريا ، يقوم على أساس الاعتراف بأها القومية الثانية في البلاد ، وضرورة تمتعهم بحقوقهم القومية ، السياسية والديمقراطية في إطار وحدة الوطن السوري ، ضمانا لوحده وصيانة لاستقلاله .

إننا إذ ننضم في موقفنا إلى موقف حزبي يكيي الكردي ، وأزادي ، على أرضية موقفهما الراض لما جاء في إعلان دمشق بخصوص الوجود القومي الكردي ، نتوجه بذات الوقت إلى كل القوى الوطنية السورية الراغبة حقيقة في القطع مع الاستبداد السلطوي من جهة ، وتصحيح الموقف من الوجود القومي الكردي من جهة ثانية ، بضرورة التخلص من ثقافة التغيب وعقيدة الأنا الحصرية .

مكتب العلاقات العامة/تيار المستقبل الكردي في سوريا/١٨-١٠-٢٠٠٥

## مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية

### نعم لإعلان دمشق

يعلن مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية انضمامه إلى الموقعين على "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" الذي تم إعلانه في دمشق ظهر اليوم الأحد، السادس عشر من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٥، مساهمة في العمل الوطني المشترك لإخراج سورية، مجتمعاً ودولة، من حالة الارتهاق لمشينة الفرد الواحد أو الحزب الواحد.

ويهيب المركز بجماهير شعبنا ونخبه وقواه السياسية ومفكره، في الداخل والخارج، أن يلتفتوا حول هذا الإعلان ليكون محطة الانطلاق إلى التغيير الوطني الشامل المنشود، الذي يستنقذ الأرض والوطن والإنسان من أيدي الاستصاليين والإقصائيين، ويعيد سورية إلى جميع أبنائها، دولة ديمقراطية تداولية حديثة، تحمي كرامة الإنسان، وتصون الثوابت الوطنية.

مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية

زهير سالم / الأحد، ١٣ رمضان ١٤٢٦ هـ، الموافق ١٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٥

## مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية

### تحية إلى إعلان دمشق و نشد على أيديكم

تابعنا وبترحيب حار حوارات القوى الديمقراطية الرئيسية في سورية وما نتج عن ذلك من إعلان دمشق، إننا نحبي هذه المبادرة ونتبناها ونضع أنفسنا نحن العاملين في مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية في عداد المناضلين من أجل نجاحها .

مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية

## بيان مركز الميماس للثقافة والإعلام

مركز الميماس للثقافة والإعلام

الديمقراطية أولاً

في موقف وطني وشجاع ومسؤول قامت مجموعة من أطراف المجتمع الوطني في سوريا بإصدار إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي محددًا الثوابت والأسس منذ بيان ال٩٩ ووثيقة الألف واليوم بتاريخ ١٦ تشرين الأول من عام ٢٠٠٥ يؤكد الإعلان من جديد وي طرح برنامجاً توافقياً تستوجب أن نعلن تأييدنا الكامل لما تضمنه هذا الإعلان من المطالبة بإقامة نظام وطني ديمقراطي بالطرق السلمية ومبني على التوافق وقائم على الحوار والاعتراف بالرأي الآخر.

إننا ندعو كافة أطراف المجتمع الوطني في سوريا لإعلان تأييدها الكامل لما تضمنه هذا الإعلان من برنامج عمل وطني مشترك يدعو لفتح حوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب السوري، والعودة بالمجتمع إلى السياسة بعد أن غابت عنه، توافق وطني شامل على برنامج يرسم

المستقبل الجديد لسوريا المستقبل، الدعوة إلى إجراء انتخابات جمعيه تأسيسية تضع دستورا وطنيا للبلاد ويمهد لإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة تحقق الوحدة الوطنية وتحمي الاستقلال الوطني.

نعم لإعلان دمشق، نعم للحوار الوطني، نعم للحرية، نعم للديمقراطية

مركز الميماس للثقافة والإعلام / حمص ١٦/١٠/٢٠٠٥م

## لجنة ذوي معتقلي الرأي والضمير تتضامن مع إعلان دمشق

صدر في ١٦-١٠-٢٠٠٥ إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الذي طرح تصورا شاملا للخروج بالبلاد من الأزمة التي تمر بها ، ومن جملة ما طرحه الإعلان إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة ووقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية ، وجميع القوانين ذات العلاقة ، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسرا وطوعا عودة كريمة وأمنة بضمانات قانونية وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي برد المظالم إلى أهلها وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد.

إن هذا الإعلان يؤكد ما كنا قد طرحناه في لجنة ذوي معتقلي الرأي والضمير من أن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين هو مطلب وطني وليس مطلبا شخصيا .

إننا في لجنة ذوي معتقلي الرأي والضمير نحدد مطالبتنا بإطلاق سراح معتقلي الرأي والضمير كافة، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي، وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد للتمكن من الوقوف جميعا بوجه الأخطار التي تحيط بنا من كل جانب.

١٨-١٠-٢٠٠٥ لجنة ذوي معتقلي الرأي والضمير

## بيان المنظمة العربية لحقوق الإنسان سورية

المنظمة العربية لحقوق الإنسان سورية

- مكتب الإعلام -

اطلعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية على ما جاء في إعلان دمشق الصادر عن مجموعة من الأحزاب و الفعاليات السورية، و ما تضمنه من تأكيد على حقوق الإنسان و ضرورة إعطاء المواطن دوره في التفكير و إبداء الرأي وحرية التعبير. و المشاركة الفعالة سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً دون خوف أو تردد. ووقف كافة انتهاكات حقوق الإنسان بإلغاء قانون الطوارئ و الأحكام العرفية و المحاكم الاستثنائية و تهريب الأجهزة الأمنية للمواطنين بشتى الطرق لإبعادهم عن المشاركة في قضايا الوطن و المواطن ، ومحاربة الفساد بكل صوره و المفسدين أياً كانوا .

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تؤيد ما جاء في الإعلان المذكور و تؤكد على ضرورة احترام حقوق الإنسان و عزته و كرامته في وطن قوي منيع . و تأخذ على يد كل من يعمل على ذلك من أي طرف كان و تسانده و تدعمه مهما كان موقعه و انتماءه . و تتمنى على الجميع في هذا الوطن أن يقفوا صفاً واحداً قولاً و عملاً لتحقيق ذلك لأن منعة الوطن و قوته من كرامة مواطنه و احترام حقوقه.

كما وتدين المنظمة قيام عناصر الشرطة بطرد الصحفيين و الإعلاميين الذين كانوا متواجدين في مكان الإعلان المذكور و مصادرة أجهزة التصوير من بعضهم.



كما تذكر المنظمة بضرورة الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين و نشطاء حقوق الإنسان و أصحاب الرأي و الفكر . لأن تأخير ذلك ليس من مصلحة الوطن ولا المواطن .

مجلس الإدارة - دمشق في ٢٠-١٠-٢٠٠٥

## اللجنة السورية لحقوق الإنسان تعلن انضمامها إلى "إعلان دمشق"

رحبت اللجنة السورية لحقوق الإنسان بقيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي أكد عليها "إعلان دمشق" والذي تم نشره اليوم الأحد (٢٠٠٥/١٠/١٦) في دمشق من قبل تيارات وطنية رئيسة في سورية . وتعلن اللجنة السورية لحقوق الإنسان عن انضمامها لهذا الإعلان، من أجل السعي الحثيث إلى إقامة نظام ديمقراطي تعددي تداولي يحترم حق المواطنة ويضمن للأفراد والجماعات حرية التعبير والمشاركة ويلغي التمييز القائم على أسس حزبية أو فئوية . وتعتبر اللجنة السورية "إعلان دمشق" خطوة مهمة متقدمة على طريق السعي لإيجاد مخرج من النفق المظلم والأفق المسدود الذي أوصل النظام الشمولي القمعي في سورية الوطن والشعب إليه . وبهذه المناسبة تتوجه اللجنة السورية لحقوق الإنسان لأنصارها ولكافة المواطنين السوريين أفراد وجماعات، نخب و مثقفين ومفكرين للانضمام لهذا الإعلان، والعمل من خلاله لتحقيق التغيير المنشود .

اللجنة السورية لحقوق الإنسان / 16/10/2005

## بيان حول إعلان دمشق للجنة الكردية لحقوق الإنسان

أصدرت مجموعة من الأحزاب العربية والكردية، ولجان إحياء المجتمع المدني بالإضافة إلى شخصيات وطنية. إعلاناً للتغيير الوطني الديمقراطي سمي "إعلان دمشق" يهدف إلى إقامة نظام وطني ديمقراطي، الذي سيكون المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي، ويجب أن يكون سلمياً ومتدرجاً، ومبنياً على التوافق، وقائماً على الحوار، والاعتراف بالآخر.

إننا، ومن منطلق عملنا كلجنة كردية لحقوق الإنسان، مهمتها مراقبة، ورصد كافة الانتهاكات التي تطال الإنسان السوري بمختلف انتماءاته القومية، والدينية، والطائفية تتوافق، وتتقاطع مع معظم نقاط هذا الإعلان في سبيل الالتزام بجميع المعاهدات، والمواثيق الدولية، وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظام عالم أكثر عدلاً، والوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجه ضد المدنيين. إلا أننا نتحفظ على العديد من النقاط التي سنوردتها، والتي أغفلها الإعلان، وحاول التلاعب بالعبارات، والقفز على الكلمات التي من شأنها تغيير شريحة واسعة من الشعب السوري المتعدد الإثنيات، والمختلف الأديان، والثقافات.

كان من الضروري أن يتضمن الإعلان اعترافاً واضحاً، وصریحاً بالتعدد القومي، والديني بحكم أنها مكونات أساسية في المجتمع السوري، وجزء مهم من مكونات هذا البلد.

من المفترض أن يكون أي مشروع للتغيير الوطني، والديمقراطي أن يستند إلى القانون الدولي كأرضية للتغيير، وخاصة في ما يتعلق بحقوق الأفراد، والشعوب المكونة لهذا النسيج.

تطرق الإعلان بإسهاب إلى أن الإسلام الذي هو دين الأكثرية، وعقيدتها بمقاصده السامية، وقيمه العليا، وشرعيته السمحاء. يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة. والشعب. تشكلت الحضارة العربية في إطار أفكاره، وقيمه، وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في المجتمع، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيداً عن التعصب، والعنف، والإقصاء. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم، وخصوصيتهم أيّاً كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة، والمعاصرة.

رغم هذا التوضيح إلا أنه كان من المفترض أن لا يتطرق هذا الإعلان إلى مسألة الأغلبية الدينية في المجتمع السوري، واحترام كافة الأديان على قلتها، وأكثريتها، وضمان حرية العبادة، والمساواة بغض النظر عن أكثرية دين، أو أقلية أخرى، وأي مشروع للتغيير الديمقراطي يجب فيها الفصل تماماً بين الدين، والدولة، وعدم إبراز الثقافة الإسلامية، والعربية على المكون الثقافي السوري. لأن الثقافة السورية مكونة من مزيج مختلط من عشرات الثقافات، والحضارات التي تناوبت على حكم المنطقة، والإسلام واحد من تلك الثقافات التي تعتبر جزءاً من هذه الثقافة، والحضارة العربية واحدة من الحضارات التي تتكون منها الحضارة السورية.

نتمنى من الأطراف التي نظمت هذا الملتقى، وأصدرت هذا الإعلان. إعادة النظر في كافة النقاط التي تشوبها اللبس، والتوضيح بشكل صريح دون موارد في تأويل الكلمات والالتفاف على العبارات لكي يسلك الإعلان الطريق الصحيح، والمستقيم في التغيير الوطني، والديمقراطي ويتعد عن الضبابية ويعطي الحق للجميع المشاركة في التغيير، والتعبير دون إقصاء أحد أو إهمال آخر.

اللجنة الكردية لحقوق الإنسان - ٢٠ / تشرين أول / ٢٠٠٥

## انضمام منتدى جمال الأتاسي إلى الموقعين على إعلان دمشق

يرى منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي أن العديد من النقاط التي حملها إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي تتقاطع مع ما يدعو إليه، وتنسجم من حيث الجوهر مع تطلعاته لمستقبل سورية الديمقراطية. وعلى الرغم من وجود تباينات في نقاط أخرى يمكن مناقشتها، يعلن منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي انضمامه إلى الموقعين ويعتبر نفسه جزءاً من عملية التغيير الديمقراطي المستحقة في البلاد.

منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي 17 تشرين الأول ٢٠٠٥

## تأييداً لإعلان دمشق / ملتقى طرطوس للحوار الديمقراطي

سوريا الآن على مفترق طرق، جراء سياسات السلطة الخاطئة والضيقة الأفق، بل والبعيدة عن مصالح الشعب والوطن. هذا الأمر يستدعي السوريين إلى التداعي والإمسك بزمام الأمور لحماية للوطن ودرعاً للمخاطر المحتملة.

ولأننا نحن أعضاء / ملتقى طرطوس للحوار الديمقراطي نرى في "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" خياراً طيباً ومخرجاً سلمياً لأزمة الوطن العميقة فإننا نعلن تأييدنا وانضمامنا إلى هذا العمل الوطني المشترك ونتحمل كافة المسؤوليات السياسية بهذا الشأن.

٢٠٠٥ / ١١ / ٨ - ملتقى طرطوس للحوار الديمقراطي

## بيان ملتقى العمل الوطني الديمقراطي في السويداء حول إعلان دمشق

بعد اطلاعنا على إعلان دمشق الموقع بتاريخ ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٥ من مجموعة من الأحزاب ولجان أحياء المجتمع المدني وشخصيات فكرية وسياسية سورية، والمتضمن قراءة موضوعية دقيقة لما وصل إليه الواقع السوري من ترد عام، وباعتباره دعوة موجهة إلى فعاليات المجتمع السوري وأطيافه السياسية بمختلف طوائفه وأديانه وإثنياته إلى تحمل المسؤولية، والمبادرة إلى الخروج بالبلاد من السلطة الأمنية إلى دولة سياسية لجميع مواطنيها، ونظام ديمقراطي يحفظ الحريات العامة والمساواة والعدالة للأفراد والجماعات ومختلف الأقليات على قدم المساواة، نعلن عن.

- اعتباره ورقة عمل أولية تحدد ملامح الاستقطاب الواسع والعميق بين قوى الاستبداد والقمع من جهة، والقوى الديمقراطية المناهضة للاستبداد في توجهها وحراكها نحو التغيير المطلوب من جهة ثانية.

الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

– موافقتنا على كل ما ورد في إعلان دمشق من توصيف دقيق، ومن دعوة إلى التغيير الديمقراطي العميق والشامل، ونعتبر أنفسنا من الموقعين عليه، وسنعمل على إغنائه وإبصاليه إلى أوسع فئات الشعب ودعوتها لالتفاف حوله ومساندته، بكل ما يترتب على ذلك من مسؤولية.

ونؤكد على دعوة كل القوى الديمقراطية في سوريا إلى النضال السلمي لإعادة السياسة إلى المجتمع، وللخروج بالبلاد من الأزمة الخانقة، وفي سبيل تكريس قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة.

السويداء- ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٥ / ملتقى الحوار الوطني الديمقراطي في السويداء

## تأييد إعلان دمشق / منتدى حوران للحوار الديمقراطي

منتدى حوران للحوار الديمقراطي في درعا، يؤيد ما جاء في إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي بتاريخ ١٦-١٠-٢٠٠٥، ويضم جهود منتسبيه وطاقاته لتتضافر مع جميع المنتديات واللجان والمجالس والهيئات المختلفة في سوريا لتفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي، واستنهاض الوعي الوطني، وتوحيد قوى الشعب وراء أهداف التغيير الديمقراطي السلمي.

الهيئة العامة

## أنصار المجتمع المدني في القريا يؤيدون إعلان دمشق

نحن أنصار المجتمع المدني في القريا نحيي إعلان دمشق ونعلن انضمامنا إليه للعمل معا من أجل سورية تعددية علمانية ديمقراطية مؤسساتية نصون حقوق الإنسان كافة والمواطن . وانطلاقا من قناعتنا بأن لا أحد يستطيع ادعاء العصمة أو امتلاك الحقيقة الكاملة والمطلقة أو التمثيل الحصري للذات الإلهية على الأرض وبأن الإيمان أو عدمه قضية وجدانية فردية وبأن المهم دائما هو ما يقدمه الفرد / المواطن من عمل لأجل تطور مجتمعه ووطنه فإننا نرى أن أي تسييس للدين سيحجر حتما خلافات لا حصر لها ولا حد. لذا نرى أن شعار الدين لله والوطن للجميع الذي أطلقته الثورة السورية الكبرى من القريا عام ١٩٢٥ والذي استطاع حشد كل طاقات المجتمع السوري آنذاك لمقاومة المحتل الأجنبي يمكن أن يمثل حاليا الحل الأنسب / إذا لم يكن ثمة نوايا مبيتة / لجميع المسائل المتعلقة بالدين والمواطنة والتي نرى تجليها المدمرة في العراق حاليا.

إن رأينا هذا وشعار الدين لله والوطن للجميع مطروحا للنقاش ولا يعني هذا مجال من الأحوال اشتراطا على إعلان دمشق ولا تشكيكا به أو ترددا في إعلان تأييدنا التام له وعملا لتحقيق أهدافه .

## بيان تأييد لإعلان دمشق (مثقفون)

إيمانا مِّنَّا بهدف التغيير الديمقراطي في سوريا وبضرورة الخلاص من الإستبداد ، ولأننا نرى في إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي نقلة نوعية وهامة على هذا الطريق ، فإننا نعلن تأييدنا ودعمنا الكامل لهذا الإعلان :

الأديب والروائي: حيدر حيدر - الطبيب والباحث: إياس حسن - الصحفي والباحث: أيّ حسن

الدكتور المهندس : بدر حيدر - المحامي : ياسر السيد - القاص : علي صقر

## إعلان تأييد و تضامن

### "مثقفون وكتاب وسياسيون"

يعلن المثقفون والكتاب والسياسيون الموقعون أدناه تأييدهم والتزامهم بما جاء في "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، ويرون في هذا الائتلاف العريض و الواسع خطوة أولى على طريق خلاص سورية من الاستبداد والديكتاتورية، وبداية مرحلة جديدة من أجل عملية التغيير الديمقراطي الجذري، وبناء سورية الحديثة، ووطناً حراً لكل أبنائه، قادراً على حماية استقلاله، وسيادة ووحدة شعبه.

باريس ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٥

بشير البكر (شاعر وصحفي)، عبد الحميد الأتاسي (مهندس)، محمد منذر إسبر (باحث)، أنيس حمزاوي (باحث وخبير تقنيات وبرمجة)، محمد تموم (أبو جوان ناشط اجتماعي وسياسي)، د بطرس حلاق (كاتب وأستاذ جامعي) عماد حصري (ناشط اجتماعي)، محمد ربيع (اقتصادي)، بشار رحمان (مصمم وصحفي)، صالح رويلي (اقتصادي)، محمد سلامة (موظف)، فارس الشوفي (ناشط سياسي)، شادي صبره (طبيب مختص)، شكر الله عبد المسيح (طبيب)، أحمد عثمان (ناشط سياسي)، غزوان عدي (طبيب مختص)، صخر عشاوي (طبيب مختص)، نوار عطفه (طبيب مختص)، سليمان علاء الدين (دبلوماسي سابق)، طارق علاء الدين (طبيب مختص)، منذر ماخوس (باحث طاقة بترولي)، فاروق مردم بك (كاتب وناشر)، فائز ملص (باحث ومحاضر)، فاضل المنعم (مدرس)، هيثم نعال (سجين سياسي سابق)، محمد الهواش (ضابط سابق)، بسام الهواش (موظف)، الدكتور بطرس حلاق (أستاذ الجامعي)

### انضمام كامل إبراهيم عباس إلى إعلان دمشق

بالرغم من أن لي ملاحظات عديدة على إعلان دمشق، سواء لجهة الشكل - الطريقة التي تم إخراجها بها إلى العلن مثلاً - أو إلى المضمون - بعض فقراته المسيرة للجدل - فإنني رأيت به (( أنا السجين السياسي السابق، والذي سلخ الاستبداد من عمري أجمل سني حياتي، مطاردة وسجنا وتجريداً مدنياً )) خطوة هامة على طريق معارضة مستقلة تساهم في إخراج البلاد من أزمتها الحالية وتدفعها من الاستبداد إلى الديمقراطية . وبناء على ذلك أعتبر نفسي من المؤسسين فيه ، وأتحمل كافة المسؤولية على ذلك

كامل ابراهيم عباس - اللاذقية - ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٥

### المحامي حبيب صالح ينضم إلى إعلان دمشق من معتقله

أعلن المحامي حبيب صالح المعتقل في سجون النظام السوري بسبب مقالات نشرها على الانترنت انضمامه وبلا تحفظ إلى قائمة الموقعين على إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

وجدير بالذكر أن الأستاذ صالح كان من معتقلي ربيع دمشق وأفرج عنه ثم أعادت السلطات اعتقاله مرة ثانية.

## شخصيات و جمعيات أعلنت انضمامها لإعلان دمشق حتى تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٥

- أحمد مولود الطيار - كاتب وناشط
- الدكتور هيثم مناع - مفكر وحقوقي عربي من سورية
- هدى عبيد - مدرسة
- عمار عبد الحميد - كاتب
- مهند أبو الحسن - مواطن
- د. أميمة أحمد - كاتبة صحفية - شخصية وطنية مستقلة
- عماد الحصري - ناشط في مجال حقوق الإنسان
- نبيل أبو صعب - مترجم - عضو اتحاد الكتاب العرب
- نهاد سيريس - كاتب
- د. مصطفى المسدي - طبيب نسائية. إسبانيا. إسلامي مستقل
- د. مصطفى المدي - طبيب نسائية. إسلامي مستقل: إسبانيا
- سلمان بارودو - كاتب
- غسان المفلح - كاتب
- ب. رونيز (شهاب عبدكي) - كاتب
- مصطفى سليمان - محامي
- د. راغدة العساف - طبيبه و معتقله سياسيه سابقا
- حزب الحداثة و الديمقراطية لسورية - حزب سياسي سوري معارض
- أحمد مولود الطيار - كاتب و ناشط سياسي
- زين أبو عسلي - طالب جامعة و إنسان يسعى للحرية
- د. منذر عياشي - كاتب و استاذ جامعي
- جورج كتن - كاتب
- كنان النجاري - ناشط في الحركة السورية القومية الاجتماعية
- مصعب النبهان - طبيب، معتقل سياسي سابق
- أسامة المصري - صحفي
- شمس الدين الأتاسي - عربي سوري في المنفى
- محمد غزوان عدي - طبيب
- الفارس - شبه مثقف
- نضال فواز الحميدي -
- قاسم بلال - مواطن
- فراس الأتاسي - وطني سوري
- زياد عمران - مواطن سوري
- المحامي محمود برهان عطور / مستقل -
- د محمد حاج صالح - طبيب و كاتب
- بشر سعيد - إنسان ولد في دمشق
- سعد محمد - مواطن سوري
- ينال مجيد - مواطن سوري
- محمد الهاشمي - مستقل
- محمد الهاشمي - مستقل
- عبد الرزاق المدفع - مهندس زراعي
- مجد أكرم الحوراني - مواطنة

- مالك عساف - منفي سوري - بلغاريا
- حسام الكيلاني - عامل مهني
- زكريا حمد - محامي
- zeki murad
- د/رامي محمد ديابي - مؤسس حزب مكافحة التبغ السياسي
- الجمعية الوطنية السورية في كندا - جمعية سورية تضم مجموعة من المواطنين السوريين المعارضين للنظام الحاكم في سوريا
- المحامي محمد حيدر - نائب رئيس وزراء سوريا سابقا وسياسي سوري
- توفيق دنيا - منفي سوري
- ندى عبد الرحمن - موظفة
- ميخائيل سعد - كاتب صحفي
- توفيق زراعنه - منفي سوري
- عقاب يحيى - كاتب وباحث في الشؤون العربية / بالمنفى
- نضال أبو عبدالله - مؤيد
- فؤاد حقي - استاذ
- مغترب ماخرج الا لطلب الرزق الذي حرمه منه النظام الفاسد - مؤيد قلبا وقالبا
- حسن الهويدي - سجين سابق
- ربيع الجندي - مواطن
- هويدي العمر - عامل
- مايا العلي - مهندسة
- حسين خلف - أستاذ جامعي
- آرام كربييت - عضو في حزب الشعب الديمقراطي السوري - سجين سابق - ١٣ عاما
- المحامي محمد أحمد بكور - المتحدث الرسمي للجنة السورية للعمل الديمقراطي
- ليلى عبدالله الخضر -
- رشيد سحلول - تاجر
- ليلى عبدالله الخضر - طالبة جامعية . الأردن
- ياسر علي - طبيب
- حسان شمس - صحفي
- محمود سليم زعون - ممرض
- لبيد الجندي - مهندس مغترب
- منتدى حوران للحوار الديمقراطي في درعا
- شاب سوري - طالب جامعي
- احمد زكار - مهندس
- نورس مجيد - إنسان من سوريا
- د. ميشيل سطوف - طبيب، الجزائر
- حمد العلي - ارفض النهج الطائفي المقيت الذي يفوح منه هذا البيان - تاجر
- مراد مراد - مهندس ، الجزائر
- خلف الحمد / الجربوع / - ناشط / مستقل/
- سمير سطوف - ، كاتب ، وشاعر ، الجزائر
- صخر عشاوي - طبيب ، فرنسا
- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية - منظمة غير حكومية/ السويد
- مصطفى خليفة - حقوقي - سجين سياسي سابق

الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

- ناصر الغزالي -  
 - د. ادب طالب - كاتب
- معاذ الهويدي - موظف  
 - جالينوس - التجمع الوطني الديمقراطي في سورية
- أحمد علي الجوهر - عراقي ومتقاعد ويعرف الشبي الكثير  
 عن سورية والله يوفقكم  
 - كرم الهادي -
- الدكتور / نصر حسن - اللجنة السورية للعمل الديمقراطي  
 - فرع المانيا
- محمد ناصر حمو - ناشط في جمعية حقوق الإنسان  
 - د. رياض معسوس - اعلامي وصحافي
- عبد العزيز حمو - مغترب  
 - علي صبر درويش - مدرس - سجين سيلسي سابق
- الهيئة التأسيسية المؤقتة لتحالف الوطنيين الأحرار في سورية-  
 ناجي عبدالله - تاجر
- احمد علي - مواطن سوري  
 - أحمد الحجي الخلف - ناشط في حقوق الإنسان  
 والديمقراطية
- اع - مواطن  
 - بعثي رافض للنظام الديكتاتوري - مهندس
- احمد الرومي - مواطن  
 - د. خلدون خواجة- مواطن عربي إسلامي
- خادم حزب الشعب الديمقراطي - موظف الإمارات العربية  
 المتحدة
- بشير سلام - مهندس مدني  
 - مروان حمود - القائم بأعمال المنسق العام للتجمع الوطني  
 الديمقراطي السوري - تود
- كلاديس ريشة -  
 - التجمع الوطني الديمقراطي السوري - تود
- سر كيس سر كيس - محامي  
 - أيمن هاشم - كاتب
- ملتقى الحوار الوطني الديمقراطي - في السويداء - ملتقى  
 ثقافي يضم العشرات
- مزيد حمود - مدرس رياضة مقيم في النرويج  
 - طارق حمور -
- منذر ماخوس -  
 researcher
- سحر محمود - مواطنة تتمنى إنقاذ سورية من الخطر  
 - خلدون الاسود - طبيب
- حسن علي حسن - أستاذ جامعي بالمتنقى لأسباب سياسية  
 - تامر عبد الله -
- سميح منصور - جامعي  
 - دارم جبر - مواطن سوري أرضه تحت الاحتلال الإسرائيلي  
 منذ عام ١٩٦٧

الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

- جولان جبر - مواطن سوري
- طريف السيد عيسى - مواطن سوري بالمنفى
- حيدر حيدر - أديب وروائي
- فادية حريري - مواطنة سورية بالمنفى
- إبراهيم طليمات - مستقل
- إياس حسن - طبيب وباحث
- فداء الدين السيد عيسى - مواطن سوري ولد بالمنفى ولم يرى بلده
- أيّ حسن - صحفي وباحث
- بدر حيدر - دكتور مهندس
- مصطفى السيد عيسى - مواطن سوري ولد بالمنفى ولم يرى بلده
- ياسر السيد عيسى - مواطن سوري ولد بالمنفى ولم يرى بلده
- ياسر السيد عيسى - مواطن سوري ولد بالمنفى ولم يرى بلده
- علي صقر - قاص
- د.إسماعيل الحامض - طبيب وناشط سياسي مستقل
- محمد جزاع - باحث في العلاقات الكردية العربية
- بول الأشقر - صحفي
- محمود هنا - maneger seals
- فداء الدين السيد عيسى - مواطن سوري ولد بالمنفى ولم يرى بلده
- مازن ميالة - معارض سوري في المهجر
- زيار مناوخ - مهندس مقيم في المهجر
- الدكتور نظام دوبا - معارض في الخارج
- سهيل ابو زيد - مواطن منفي من عشرين عام . السويد
- وائل القاق - طالب
- جورج اشقر - معارض مغترب
- أدهم مسعود القاق -
- عمر الأموي - أكاديمي
- نصر سعيد - معارض مستقل وسجين سياسي سابق
- ابو طراد المطر - طبيب
- إحسان طالب - كاتب و باحث
- سمير عيسى - عضو في حزب الشعب الديمقراطي السوري
- أحمد الحاج علي - كاتب قصة
- محمد عمران كيلاني - تاجر
- أم شيرين - زوجة سجين سياسي سابق
- محمد الشيخ أحمد - طبيب - أسبانيا
- خليل الحاج صالح - ناشط
- علي المحرز - مواطن
- اللجنة الوطنية الديمقراطية في ديرالزور - لجنة تضم مجموعة من الوان الطيف السياسي وشخصيات وطنية مستقلة
- مروان العث - سوريا وطن الجميع
- جمال قباني -



الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

- أزيد مارك حسين - حزب الإصلاح السوري مع تحفظنا
- علي بعض فقرات إعلان دمشق و ليس مع النص الحرفي لهذا الإعلان بس بي شكل عام معه
- أيمن عطفة - عربي سوري
- شربل شديان - ناشط يساري ديمقراطي
- حسام مندور - سوري يعيش في المنفى
- رياض تاجر العباس - مواطن
- عبد الرزاق هلال العلاطي - مواطن
- غيلاس تاجر العباس - مواطن
- محمد نزال الشيخ - تاجر
- مصطفى بكري السرميني - Engineer
- وليد محمود عامر - طالب بكلية الهندسة الميكانيكية بجامعة دمشق - من قرية قرقفته بمحافظة طرطوس
- عماد عبد الحنان - طبيب
- أكرم عبود - مهندس
- خلف الخطيب - مدرس جغرافية
- دكتور عثمان قدرى مكناسي - عضو رابطة أدباء الشام يعيش في المنفى
- محمد احمد الخطيب - ضابط عقيد مسرح مهندس
- الدكتور قاسم مزرعاني - سياسي واعلامي سوري
- مؤمنون الزعبي - مواطن
- الدكتور مهدي نصر الله - دكتور بالقانون الدولي - بيروت
- ماجدة محمد - ربة منزل
- ابو محمد - مواطن سوري مغترب
- سوار زركلي -
- الدكتور حسام سعد - أستاذ جامعي
- د. شادي محمود - Dentist
- رلى فيصل ركي -
- طالب الكردي - طالب هندسة
- يزن القاق - طالب
- عبد الله الحلاق - طالب جامعي وكاتب
- وضاح هاشم - طالب جامعي
- جمعية أبناء سوريا - جمعية تهتم بالعمل السياسي في سبيل التغيير الديمقراطي
- حسان أيو - ناشط في مجال حقوق الإنسان.

## مختارات من الصحافة العربية تناولت إعلان دمشق

المقالات مرتبة حسب تسلسل الأحرف الأبجدية لأسماء كتابها

### إعلان دمشق: موجبات التأييد ودوافع الرفض

#### إحسان طالب

يعتبر إعلان دمشق قاعدة مبادئ مناسبة و مساحة مؤهلة لتلقي حولها أطياف المعارضة السورية تحت سقف الحد الأدنى من الطموحات و المطالب التوافقية التي ما زالت النخب الثقافية السورية تتحاور و تتفاهم حولها منذ ما يقرب من الخمس سنوات. واللافت حجم التأييد البالغ لهذا الإعلان الذي تم من خلاله جمع فيض من المتناقضات على قاعدة من التوافقات و ساعد على ذلك الانسجام موقف النظام المتخشب و المتصلب و الجاف إلى حد التفتت. فبعد مؤتمر حزب السلطة الأخير تنامي القمع الفكري و الجسدي و تعالي السوط و غابت المرواغة و النفاق اللذين راهن عليهما بعض المثقفين السوريين باعتبارهما نافذة فتحها النظام للإصلاح و التغيير.

بدا جلياً بعد ذلك وجود رغبة حقيقية و صادقة من قبل النظام بالإقصاء و الاستفراد بالقرار و العمل السياسي مما حدا بالمتفائلين للقطع التام مع النظام الذي اتخذ قراراً نهائياً بقطع يد المعارضة و رأسها إذا أمكن ما لم يكن لوجودها سبب و حيد و هو دعم النظام و الإسهام في استمراره و صموده بدون أي ثمن. و المعارضة السورية لم تكن و لن تكون في يوم من الأيام كذلك. فإعلان دمشق وضع مصلحة الشعب و البلد فوق كل الاعتبارات و سيعمل على تحقيق نظام وطني ديمقراطي كمدخل أساسي في مشروع التغيير و الإصلاح السياسي يشترط أن يكون سلمياً و تدريجياً و قائماً على الحوار و الاعتراف بالآخر و الآخر هو كل الآخرين من فئات و قوميات و طوائف و أديان دون استثناء.

#### حقيقتان:

**الأولى:** لقد غدا الإعلان حاملاً و واقعياً لمشروع المعارضة في التغيير و شخصية اعتبارية لا يمكن بحال من الأحوال تجاهلها أو القفز فوقها. "لقد أثبت الإعلان وجود قوة ثالثة على الأرض لها دورها الفعال في الصراع إضافة إلى الخارج و السلطة" برهان غليون - العربية.

**الثانية:** ليس هناك نص تاريخي أو معاصر إلا و يوجد عليه مأخذ و نقائص و عيوب و هذا لا يعني فشل النص أو سقوطه حيث من الطبيعي وجود اختلاف و تعارض خاصة في المصالح و الأهداف و الإعلان أخذ على عاتقه تحقيق مطالب الغالبية الكاسحة من أبناء سورية.

#### جبهة الرفض:

هناك أسباب موضوعية و ذاتية كانت و ستكون وراء بعض الآراء الراضية للإعلان و بغض النظر عن النوايا و باعتبار القصد الحسن لدى كل الراضين فإن هناك جملة من الدوافع كانت خلف عدم التأييد منها الشعور بالإهمال لدى البعض حيث تم الإعلان دون إعلامها أو مشاورتها. ذلك إلى جانب عدم الاطلاع الكافي و ضباب الرؤية لدى البعض مما جعله غير قادر على رؤية الواقع و تحليل الوقائع.

غياب الرؤية الإستراتيجية في العمل السياسي و ضرورات الالتقاء على قاعدة التوافقات و الحدود الدنيا من المطالب و الطموحات و حيثيات الحراك السياسي وفقاً لضرورات اللحظة الراهنة يترافق ذلك مع عدم نضوج الفكر الديمقراطي و الممارسة الديمقراطية فلا يجوز عدم تأييد الإعلان بدعوى انضمام أطياف لا تنسجم كليةً مع فكر الراضين فاللجنة الديمقراطية تقتضي قبول الآخر تحت سقف مفاهيم الحرية و العدالة و المساواة بين الجميع.

بعض الرافضين رأوا في الإعلان خطراً على النظام و هم قسماً إما أعوان النظام المندسين تحت عباءة المعارضة و يعتبرون أن الدولة السورية و شعبها هي النظام فإذا داهم الخطر السلطة اعتبروا ذلك الخطر متجهاً تلقائياً نحو الوطن و هذا أمر اتفقت التيارات و النخب الثقافية السورية على اعتباره خطأً .

تقف على الطرف الآخر فئة تبنت الرفض أساساً لجميع الطروحات القادمة من الآخر و ذلك على أساس من الالتصاق بالثوابت و التقاليد و النظرة الشمولية التي لا تستطيع الرؤية خارج الدائرة المحددة لها، و من تلك الدائرة تنطلق النظرة الفردية للأمر و الحكم المباشر قبل الحوار و النقاش و التفاوض و هذا الأسلوب كان سائداً في العمل السياسي على الساحة السورية تختزنه الرغبة الملحة في السيطرة على الآخرين و تبوء مقعد القيادة و الأخذ بزمامها مما دفع إلى النظر نحو الآخرين مهما كان حجمهم على أنهم أقلية طالما لم ينطوا تحت ففة أو حزب أو تيار أو منتدى أو لقاءً بحد ذاته.

إن معظم النخب السورية الحالية لم يسبق لها أن مارست الديمقراطية بمفهومها الحديث الذي ينص عليه إعلان دمشق حيث الديمقراطية معطلة في سورية منذ عام ١٩٥٨ أي ما يقارب خمسين عاماً و هذا يعني أن الإدراك السياسي للغالبية الجارفة من النخب السورية لم يسبق له معاصرة ديمقراطية وطنية أو اختبارها أو التدريب عليها فضلاً عن ممارستها. لذلك فالمخاض الديمقراطي السوري سيمر عبر ولادة عسيرة تشوبها الأخطار و المعوقات إلا أن الأمر المساعد في ولادة طبيعية غير قيصريّة للديمقراطية السورية هو التوافق تحت سقف الحد الأدنى الذي تضمنه الإعلان و سيساهم العمل المشترك لكافة أطراف المعارضة إنضاج المشروع و تصحيح الأخطاء و إضافة النواقص و سيكون العمل أكثر تكاملاً و قبولاً . و من الضروري الاستفادة من التجربة العراقية حيث ارتأت فئة من العراقيين مقاطعة العملية السياسية و البعد عن الانتخابات النيابية فحسرت مقاعدها فيه ثم عادت و تراجعت عن موقفها السلبى و شاركت بقوة في الاستفتاء على الدستور لبيان موقفها و العمل على تحقيق و جهة نظرها عبر الوسائل الديمقراطية السلمية و هي ستشارك في الانتخابات النيابية القادمة و سيكون تأثيرها و تمثيلها جديريين بحجمها و قدرتها على التغيير.

#### بعض الملاحظات:

نظر الكثيرون إلى الإعلان بموضوعية و تجرد و حظي بموافقة و دعم كبير رغم التحفظات التي لا تخلو من وجهة حق فلقد خلا الإعلان من مجرد ذكر لمفهوم العلمانية أو مصطلحها الذي يعد الحامي و الراعي للعملية الديمقراطية في مجتمع متعدد الأطياف فيه أغلبية متدينة و بالاستفادة من تجارب الآخرين يظهر بجلاء أن العلمانية شرط ضروري لاستمرار العملية الديمقراطية ففي تركيا مثلاً نجد الأغلبية الحاكمة منتمية إلى حزب ديني إلا أن الدستور العلماني للدولة التركية منع من تحول الحكم إلى دولة دينية على عكس ما هو قائم في إيران فلقد تحولت العملية الديمقراطية إلى استئثار بالسلطة من قبل المحافظين المتشددين دينياً و لم يعد المجال مفتوحاً أو متاحاً لأية مساهمة فعلية أو جزئية من قبل طوائف أخرى أو توجهات ليبرالية خارج دائرة المحافظين المتشددين و السبب في ذلك يعود إلى خلو المرجعية الدستورية في إيران إلى توجهات ليبرالية أو علمانية.

تنبه آخرون إلى ضرورة ذكر المسيحية إلى جانب الإسلام حيث أنها كانت و ما زالت تشكل عقيدة و انتماءً و خلفية ثقافية لشريحة سورية ذات وزن حضاري و ثقافي مؤثر في تاريخ سورية و حاضرها و مستقبلها. كما رأى آخرون ضرورة الإشارة إلى الاهتمام و الاعتبار بمكونات الفسيفساء السورية المتنوع و المتباين.

"إعلان دمشق يستحق دعم كل المثقفين الديمقراطيين العرب، لأن معركة ديمقراطية سورية صارت اسماً ثانياً لمعركة استقلال العرب و مستقبلهم" إلباس الحوري - القدس العربي.

و بناءً على ما تقدم فإنني أدعو الجميع إلى دعم و تأييد مبادرة إعلان دمشق و خاصة من القوى العلمانية و الليبرالية التي ما زالت مترددة حتى لا تفوت الفرصة و حتى لا تسهم في إجهاد أول تجمع كبير ذو مشروع و ذو فاعلية للمعارضة السورية المتنامية و التي بدأ يصب عودها تزهراً ثم جذورها و سيكون خطأً فادحاً الإحجام عن تأييد الإعلان بدعوى التحفظات أو الاعتراضات. ساهموا و شاركوا في هذا الحراك السياسي الهام بالقدر الذي يؤسس لمستقبل سوري تزهده فيه الديمقراطية على أسس علمانية رحبة لا تستثني أحداً ترحب بالجميع على أساس المواطنة السورية انطلاقاً من الجنسية السورية.

## إعلان دمشق جدير بالتحية

أدونيس

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي «جديرٌ بالتحية والتقدير والمساندة، خصوصاً انه ينهض على رؤية في التغيير والعمل السياسي بالغة الأهمية في تاريخ سورية الحديث: رفض الإيديولوجية الشمولية، رفض العنصرية، والإقصائية، والعنف، التوكيد على المواطنة، أيّاً كان اتجاه المواطن، السياسي، وأياً كان انتماءه، مما يؤكد الإيمان بالديمقراطية والتعددية.

أقول ذلك، وآمل أن أعود لاحقاً إلى طرح تساؤلات فكرية حول هذا الإعلان، ترتبط، على نحو خاص، بالمسألة الدينية، وبالأخر (العربي والأجنبي)، وبإنسان - مفرداً، وجمعاً، في الحياة السياسية - الاجتماعية السورية.

ظاهرة المعارضة في العالم العربي صحية وضرورية، فلا يأخذ العمل السياسي أو الفكري أبعاده الإنسانية الحقة إلا إذا كانت المعارضات شريكة فيه، وجزءاً عضويّاً منه. وذلك، خلافاً لما حدث في تاريخنا السياسي، حيث ألغيت المعارضة في مختلف أشكالها السياسية والفكرية، ونظر إليها بوصفها «خروجاً» أو «مروقاً» أو «كفراً»... الخ. وبما أن هذه الظاهرة تتزايد وتنمو وتتنوع، فإنني أحرص، إسهاماً في تأصيلها، وجعلها أكثر فعالية، أن أشير إلى بعض المفارقات عند بعض الحركات العربية المعارضة، وبعض المفكرين والكتاب المعارضين، أو جزها كما يلي:

١ - كيف يكون الدين «وطنياً» و «ديمقراطياً» و «تقدمياً» في بلد، مثل فلسطين والعراق، ويكون في بلد آخر، مثل إيران ولبنان، «غير وطني»، و «غير ديمقراطي»، و «رجعياً»؟

٢ - كيف يمكن العمل لإقامة حياة اجتماعية «مدنية»، في مجتمع نقبل بأن يبقى قائماً على مؤسسات تشريعية دينية، لا تقتصر على الفرد، بوصفه فرداً، وإنما تشمل الجماعة، بوصفها جماعة؟

٣ - كيف تمكن الدعوة إلى «عدالة» و «مساواة» و «وحدة» في مجتمع نواصل في كلامنا عليه استخدام مفهومات تناقض هذه القيم، كمثل «الأكثرية» و «الأقلية»، ويقوم فيه أفرادٌ كثيرون بجميع الواجبات، من دون أن تكون لهم جميع الحقوق (ليس للمسيحي أو الكردي في سورية، مثلاً، الحقوق كلها التي يتمتع بها مواطنه المسلم العربي). وكيف يصح، ديمقراطياً، استخدام مفهومي «الأكثرية» و «الأقلية» بالمعنى «العرقى» أو «الديني»؟

٤ - كيف تصح الدعوة إلى «وحدة» ثقافية في مجتمع ينهض أساسياً على «التنوع» و «التعدد» الثقافيين؟

٥ - كيف تصح الدعوة إلى إقامة الديمقراطية وتوكيد حقوق الإنسان في مجتمع يحرص أصحاب هذه الدعوة أنفسهم على أن يظل الدين فيه مؤسسة جماعية، وشرعاً عاماً، وعلى أن يظل الانتماء فيه إيديولوجياً - «قومياً عربياً»، مع أنه مجتمعٌ يتكوّن موضوعياً، إضافة إلى ما هو عربي، من «قوميات» أو «أعراق» أخرى، غير عربية، (آشورية، تركمانية، سريانية، أرمنية، كلدانية، صابئية... وفيه جماعات تؤمن بأديان أخرى غير الإسلام؟ والمثال الأبرز على ذلك هو العراق قبل سورية.

الحياة ٢٥/١٠/٢٠٠٥

## إعلان دمشق يستبق تقرير ميليس

أديب طالب - جورج كتن

"إعلان دمشق" خطوة جريئة ومتقدمة وفي الوقت المناسب على طريق بناء حركة معارضة سورية تعمل للتغيير الديمقراطي، بعد خمس سنوات من تعثر أطرافها المختلفة، وبعد الفرصة الطويلة الضائعة التي أعطيت للنظام لإجراء إصلاحات جذرية للأوضاع المتدهورة.

أهم ما في الإعلان:

- اقترابه كثيراً من طرح صيغة تتضمن القواسم المشتركة التي يمكن أن تجمع وتعبئ أطياف المعارضة الديمقراطية دون إقصاء أية جهة تتعهد العمل لتطبيقه.

- إقراره بأولوية الديمقراطية كمخرج للأزمة، بعكس ما يدعو إليه البعض من أولوية مواجهة تهديدات خارجية، الذريعة التي أعاققت الديمقراطية لعقود طويلة.

- عدم الإشارة لمطالبات للنظام، مما يقطع مع إصلاحات السلطة العاجزة عن طوي صفحة النظام الاستبدادي والانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة السياسية.

- تحديده أن إنجاز التغيير يأتي عن طريق الشعب ووفق مصالحه مع إدراك لأهمية ارتباط العامل الداخلي بالعامل الخارجي، فمحاولة احتراح طريق مستقل للتغيير ليست مسألة مطلوبة لذا، أو لتحریم الاستفادة من الظروف والمواقف الخارجية المساعدة.

- اعترافه بأن الديمقراطية لا تكتمل إن لم تتضمن حلاً عادلاً يؤمن الحقوق القومية للأقليات وخاصة الاعتراف بأن هناك قضية كردية يجب إيجاد حلول لها ضمن وحدة البلاد.

لا حجة بعد الآن لجميع أطراف المعارضة الديمقراطية من مجموعات وشخصيات لعدم التلاقي حول الإعلان حتى لو كان لديها اعتراضات أو تباينات بين ما تسعى إليه وبعض فقراته، فإذا استثنينا الذين رفضوا الإعلان بسبب دفاعهم عن النظام، فهناك معارضون رفضوه لأسباب تتعلق بالفقرة الخاصة بالقضية الكردية، التي رأوا أنها لا تعترف بالخصوصية القومية الكردية باعتبارها القومية الثانية في البلاد. وهو مطلب محق، لكنه لا يجمع التوافق على ما جاء في الإعلان حول التغيير الديمقراطي كطريق لاستكمال الحقوق، وهو ما نوه إليه بيان الجبهة والتحالف الكرديين من أن "القضية الكردية حلها مرهون بقيام نظام ديمقراطي".

ينبغي إدراك أن الإعلان ليس نهاية المطاف ولا نصاً متزلاً، وهو قابل للحوار والتعديل حسب التوافقات الممكنة بين الأطراف المختلفة، فالنص يشير إلى ذلك بوضوح عندما يؤكد أنه "يظل عرضة لإعادة النظر". وحتى لو لم يتم التوافق على هذه المسألة أو تلك فالإعلان ليس برنامجاً حزبياً للقوى الموافقة عليه، بل الحد الأدنى المتوافق عليه كائتلاف من أجل إنجاز هدف محدد هو التغيير الديمقراطي، مع احتفاظ كل مجموعة بمواقفها في الشؤون الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما اتخاذ مواقف سلبية من الإعلان بسبب أهداف خاصة فهو عرقلة لقيام الائتلاف، وتقليل من فرص تشكيل كتلة سياسية ديمقراطية لمواجهة الاستبداد، وإمداد له بأسباب البقاء، وقطع لطريق التغيير من الداخل.

ينطبق هذا أيضاً على اعتراض مجموعات علمانية على الفقرة الخاصة بـ "الإسلام دين الأكثرية... الخ"، من حيث أن الإعلان المشترك لا يحرم عمل العلمانيين - ونحن منهم - من أجل أهدافهم إلى جانب التوافق مع التيارات الإسلامية على التغيير الديمقراطي. ومن جهة أخرى لا نرى أي داع لمناقشة اتهام الإعلان من قبل البعض بأنه مشروع طائفي، فهو اتهام غير جدي يأتي في إطار التشكيك بالإعلان لأسباب مزاجية لا علاقة لها بالسياسة.

## الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

ونرى، بعكس اعتراض البعض من المعارضة السورية، أن القطع مع إصلاحات النظام لا يستتبع رفض انحياز "بعثيين ديمقراطيين" - إن وجدوا- للتغيير الديمقراطي، فقد أحسن الإعلان صنعاً بترك النافذة مفتوحة لمن يريد من "أهل النظام" للتوافق مع الإعلان والمشاركة في التغيير، فلا ينكر عليهم مواطنتهم وحق تصحيح مواقفهم، وهو حق غير محصور بأطراف المعارضة التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد العودة عن أخطائها السابقة: انتقاد القوميين للنظام الاستبدادي أيام الوحدة مع مصر، إعلان جماعة الإخوان التخلي عن ممارسة العنف المسلح، توقف الشيوعيون السابقون عن الدفاع عن الأنظمة الشمولية المسماة اشتراكية...، هذه الأطراف صححت مواقفها مبكراً، والفرصة نفسها صالحة لمن يرغب من أهل النظام، حتى لو تأخر انتقاهم.

إن تأييدنا للإعلان ودفاعنا عن بعض ما ورد فيه لا يعني أنه ليس لدينا ملاحظتنا على فقرات ونواقص. إيرادها ليس لرفضه إنما للمساهمة في النقاش تمهيداً لتطويره:

- النظام التسلطي الشمالي في سوريا ليس كما ورد في الإعلان، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، بل منذ العام ١٩٥٨ فيما عدا ثلاث سنوات بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣.

- لا يجدد الإعلان "الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى" التي تشكلت الحضارة العربية في إطارها، إلى جانب "الإسلام كمكون ثقافي أبرز" في حياة الشعب.

- صياغة جمعية تأسيسية لدستور جديد يجب أن يتلوه كافة القوانين السارية حالياً بما يتلاءم معه.

- لتوضيح ما جاء فيه عن تغيير السياسات الخارجية، ينبغي إضافة الدعوة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. فالإعلان يكتفي بالمطالبة بتصحيح العلاقة مع لبنان على أساس الاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة، ويتعد عن الخوض في المسألة الفلسطينية، والمسألة العراقية الساخنة، وربما لتبائنات أصحاب الإعلان بين من يدعم العملية السياسية الديمقراطية الجارية حالياً، وبين من أطلق لجاناً لنصرة العراق تصب بشكل غير مباشر لصالح دعم العمل الإرهابي.

- ما جاء في الإعلان حول "توثيق الروابط العربية... التي تؤدي بالأمة للتوحد"، أمر غير مطروح لفترة طويلة قادمة، فكيف في إعلان لهدف محدد هو التغيير الديمقراطي؟، فالوحدة العربية حالياً ليست من الشعارات التي يمكن أن تجمع المكونات السياسية السورية حول الهدف الديمقراطي المنشود.

- لا يمكن الحديث عن احتكار السلطة وانعدام السياسة في المجتمع وهتك النسيج الاجتماعي والانهيار الاقتصادي السوري... كما جاء في مقدمة الإعلان، دون الاعتراف بما أدى إليه الاستبداد من فساد معمم مرافق له ومسبب للأزمات العامة.

- يجب توصيف الأوضاع المعيشية المتدهورة للمواطنين الناتجة عن الاستبداد والفساد، والدعوة لحلول اقتصادية متوافق عليها نقترح تلخيصها في "تحرير الاقتصاد من هيمنة السلطة والعمل للحفاظ على مكاسب ذوي الدخل المحدود مع توسيعها وإعادة حق الإضراب السلمي للعاملين كأداة لتحسين أوضاعهم" وهو ما يسمح للإعلان بالوصول ليس فقط للنخب السياسية، بل لتجمعات شعبية أكثر معاناة.

- الإعلان يدعو لمشاركة القوى الوطنية من أحزاب وهيئات مدنية وشخصيات، ولكنه لا يجدد أطراً تصب فيها جهودهم، إذ ينبغي تشكيل هيئة موسعة تكون مهمتها الأساسية تنشيط الحوار للتوصل لمشروع برنامج مشترك ائتلافي يعرض على المؤتمر الوطني المأمول.

- يمكن أن تضاف للإعلان فقرة تشتمل على توضيحات المؤتمر الصحفي حول الأهداف ووسائل العمل.

هل يتحقق التغيير الديمقراطي عن طريق قوى المعارضة الديمقراطية السورية المؤتلفة والمستفيدة من الظروف الخارجية المناسبة، كبديل للطريق الإصلاحية البطيء للنظام، وكبديل لطريق التغيير الخارجي المتعثر؟، نتمنى ذلك، فهو البديل الأقل كلفة ولو أن نجاحه ليس مؤكداً.

## سحر إعلان دمشق

### أكرم البني

ربما كان السؤال الأكثر تكراراً الذي تلا إصدار "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" هو ما السبب الذي جعله يحظى بتلك الأهمية السياسية والإعلامية ويجوز بسرعة قياسية على ما يشبه إجماع القوى المعارضة داخل سورية وخارجها. هل ثمة سرّ أم سحر؟ أم هل هناك اتفاقات سرية وترتيبات مسبقة بين كل ألوان الطيف المعارض لإخراج الأمر على هذه الصورة، أم لعل السبب يعود إلى شدة جوع هذه القوى للتعاون والعمل المشترك بعد فشل عدة محاولات للحوار وأكثر من دعوة لعقد مؤتمر وطني يخلصها من حال التششت والتشردم؟..

البعض وجد مكن السحر في التوقيت، حيث صدر "إعلان دمشق" بعد أيام من خبر انتحار وزير الداخلية السوري غازي كنعان وقبل أيام من موعد تسليم ديتليف ميليس تقريره حول اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه. وإذا كانت الحقيقة تقول إن المبادرين إلى توقيع الإعلان لم يضعوا في اعتبارهم أهمية هذه اللحظة ولم تكن ثمة قصدية من الانتظار خمسة شهور سوى متابعة النقاشات وتطوير المسودة الأولى، فعلينا أن نعترف بأن ضغط التطورات والظروف المستجدة قد سرّع بلا شك مسار الحوار والتوافقات وحفز الحاجة لحضور الصوت المعارض كقوة ثالثة تحسباً من أية انعطافات مهمة يرجح أن تحدث، حتى لو بدا هذا الحضور أشبه بحضور معنوي لا يملك القوى الفاعلة على الأرض. لكن التعويض يكمن في ما يظهره إعلان دمشق من استعداد سياسي صريح لتحمل المسؤولية ومواجهة تفرد السلطة في تقرير مصير البلاد، ليغدو أشبه بإجابة منتظرة على سؤال ملح يشغل بال المجتمع السوري على اختلاف مكوناته حول مستقبله ومستقبل العملية السياسية مع احتمال تشديد الحصار السياسي والاقتصادي واستمرار ممانعة النظام وإصراره على التمسك بعقليته القديمة وأنماط سلوكه العتيقة!!.

وجد آخرون سحر إعلان دمشق في جديد خطاب المعارضة السورية وقد تقدمت للمرة الأولى لانتزاع زمام المبادرة وفق مهمة مزدوجة: أولاً، الدعوة للتغيير الديمقراطي الجذري كحاجة حيوية للمجتمع بغض النظر عن الطرف الخاص الذي يمر به النظام، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية الشكلية. تجلّى هذا الأمر في مطلب إجراء انتخابات عامة لاختيار جمعية تأسيسية تعد دستوراً جديداً للبلاد يضمن تداول السلطة وسيادة القانون، ويشكل رداً واضحاً وملموساً على بعض المواد الواردة في الدستور السوري وخاصة المادة الثامنة التي تقول بدور حزب البعث كقائد للدولة والمجتمع، وكذلك المواد التي تمنح السلطة التنفيذية على اختلاف مواقعها صلاحيات حاسمة على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. كما تجلّى هذا الأمر أيضاً في إبراز أولوية الديمقراطية كخيار نهائي وكمخرج وحيد من الأزمة الراهنة، بخلاف ما كان يدعو إليه البعض من أولوية المسألة الوطنية ومواجهة التحديات الخارجية، الذريعة التي أعاققت الاستحقاق الديمقراطي لعقود طويلة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الإعلان، إذ رفض أي تغيير محمولاً من الخارج، تقصد بالمقابل إظهار إدراكه للترابط الكبير بين العامل الداخلي والعامل الخارجي والتأثير المتبادل بينهما وأهمية الإفادة موضوعياً من الظروف والمواقف العالمية المساعدة. ثانياً، فك الارتباط بين مشروع التغيير الديمقراطي وقواه وبين سياسات النظام ووعوده الإصلاحية وإظهار العزم على تقديم التضحيات من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد وبناء سورية وطنياً حراً لكل أبنائه، بما يعني التوجه إلى حاضنة جديدة لإنجاز التغيير المنشود، هي الشعب وقواه السياسية والاقتصادية الحية، بعيداً عن الخطاب القديم الذي عول أساساً على استجداء السلطة ومناشدتها.

لقد دأبت القوى المعارضة طوال تاريخها على مخاطبة النظام السوري بالعرائض والرسائل كي يقوم بخطوات الإصلاح السياسي ويوسع هوامش الحركة والحرية، لكن سنوات من الوعود الزائفة ومن الممانعة والمماطلة، ثم ما شهدته المجتمع مؤخراً من عودة إلى الوراء إلى الوسائل والطرائق الأمنية والتضييق المستمر على النشاطات المدنية والسياسية، حسم موقف المترددين وشجع الكثيرين على نفص اليد من النظام وإسقاط الرهان على مبادرته أو دوره في عملية التغيير. لكن يبقى هذا الموقف الجديد، وللأسف، عرضة للتراجع والانتكاس طالما لم تتحرر غالبية القوى المعارضة من رهاناتها وأوهامها وطالما تحقق الإجراءات الإصلاحية الفوقية بعض النجاح في تغذية هذه الرهانات. وخير مثال على ذلك التباينات في قراءة القرار الأخير للجنة المركزية لحزب البعث بإزالة نتائج إحصاء عام / ١٩٦٢ / وحل مشكلة الأكراد المحرومين من الجنسية، أو الوعد بإصدار قانون أحزاب يسمح بالنشاط السياسي المعارض، والعفو عن بعض المعتقلين السياسيين..

ثمة من لحظ سحر إعلان دمشق في عموميته وفي ما حفل من مفارقات وتعارضات مثلت النتيجة الطبيعية لسياسة التوافقات التي اعتمدها الموقعون والتي تعني التوفيق بين قوى متباينة من حيث مصالحها ومواقفها ومنابتها الفكرية والسياسية، ليبدو الإعلان أشبه بمرآة أو قاسم مشترك يمكن أن يجد فيه كل طرف بعضاً مما يسعى إليه، طالما الجميع يعترف بالجميع بعيداً عن الروح الاقصائية والوصائية وطالما ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التعديل وإعادة صياغة تتلاءم مع ما يستجد من تطورات وتوافقات وفي ضوء امتحان مسارات إعلان دمشق على أرض الواقع.

لقد اكتفى إعلان دمشق بعرض أنصاف حقائق في قراءته للعديد من المسائل ذات الطابع الإشكالي، أو لنقل انه هرب عامداً من تحديد مواقف واضحة وقاطعة من قضايا خلافية اقتصادية أو سياسية، كمسألة الاقتصاد الحر أو المسألة القومية أو الدين، ربما كي ينجح بالمقابل في توحيد هذه الكوكبة المتنوعة المشارب من القوى والنشطاء السياسيين على مفهوم دولة المواطنة الحاضنة لبشر متساوين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن انتماءاتهم. أما حول حقوق الأقليات القومية واحترام خصوصيتها، فقد تم تجسيد ذلك بالدعوة لحل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية، في محاولة الإفادة من التجربة العراقية وتداعياتها وأيضاً إزالة الشروخ والتصدعات التي خلفتها أحداث القامشلي ربيع عام / ٢٠٠٤ /.

أخيراً، وعلى رغم تنوع الملاحظات والانتقادات التي طاولت "إعلان دمشق" وصحة بعضها لجهة ضرورة تدقيق عدد من النقاط وتوضيح بعض الأفكار التي تضمنها، فإن أهم ما صنعه ليس حجم الدعم والتأييد (وقد انضم إليه أحد عشر حزباً وتجمعاً سياسياً معارضاً وأكثر من مئة شخصية وطنية أو عاملة في الشأن العام)، وإنما أيضاً الصورة التي أظهرها للعالم أجمع بأن سورية ليست أمام خيارين لا ثالث لهما في حال انهيار النظام الراهن: أما التفكك والفوضى والحروب الأهلية، وإما السيطرة التامة للإسلام السياسي المتشدد. كما كان للإعلان دوره في طمأنة الشارع السوري بأن القوى والفعاليات المعارضة على اختلاف فئاتها ومذاهبها وطوائفها وقومياتها ومشاربها الإيديولوجية قادرة على التوافق وعلى احترام تنوعها وعلى الاحتكام لقواعد العملية الديمقراطية السلمية وأنه يمكن الوثوق بما لتجنيب البلاد الاحتمالات الأسوأ.

لقد غدا إعلان دمشق علامة بارزة في الحراك السياسي السوري المعارض لا يمكن لأي كان أن يتجاهلها أو يقفز من فوقها. أو لنقل انه بات أشبه بمظلة عامة يمكن أن تنضوي تحتها مختلف أطراف المعارضة لتوحيد هدفها وإيقاع ممارستها، والأهم أنه حفز روح الإبداع والمبادرة لإنقاذ البلاد مما ينتظرها وللسير خطوات واضحة في طريق التغيير الديمقراطي المنشود. هذا ويمكن اعتبار ما طرحه رياض الترك مؤخراً واحداً من هذه المبادرات الى جانب المشاريع والمقترحات التي طرحتها بعض الشخصيات والجماعات السياسية الأخرى بغية تطوير "إعلان دمشق" صيغة وقوى وخططاً ملموسة، والأمل أن تستكمل النتائج الايجابية التي حصدها هذا الإعلان بخطوات جدية تقرن الأقوال بالأفعال.

"المستقبل"

## نعم يجب تشريح ونقد إعلان دمشق

محمد حاج صالح

كثيراً ما انتقد بعض الناشطين والمثقفين المعارضة السورية بأنها ضعيفة وغير جدية، بل وذهب البعض إلى حد الاستهانة والاهانة. قد يكون الجزء الأعظم من النقد صحيحاً. لكن الصحيح أيضاً هو أن جزءاً من هذا الانتقاد ما هو إلا تهرب لأسباب عدة، منها ما يتعلق بسلامة الرأس والمشى الحيط الحيط، ومنها اعتيادات أيديولوجية أحطها على الإطلاق النوع الطائفي، ومنها ما هو نفعي ذو مصلحة مباشرة. على كل ما قد خطت المعارضة خطوة كبيرة بالمقياس السوري، وأصدرت إعلان دمشق. هذا الإعلان، من واجب الجميع قبل أن يكون من حقهم، نقده. من واجبهم لأن الحال في سورية خطيرة والمستقبل غامض. لا أريد في هذا المقام أن أعيد مطولة الشكوى من نظام بدد وخراب كل شيء، طالما أن الأمر جد وأن التوافق حصل بين القوى الأساسية في المعارضة. وبالتالي فإن الراهن والآني هو العمل الميداني، وقد حدد البيان استراتيجيات العمل. لا يشكو البيان من تطرف ولا تعصب، وهو بيان توافقي سياسي، معتدل، عاقل، صحيح التشخيص للمرض الذي تعاني منه سورية. إذن ما الذي يجعل من بعض النشطاء وبعض الكتاب يحسون بالمرارة وهم ينتقدون البيان؟



بعيداً عن التعالي على منجز سياسي لا شك أنه استغرق وقتاً وجهداً، واستلزم من البعض صبر أيوب وحكمة سليمان كي يظهر إلى العلن، فإن لغة البيان الجيدة ارتبكت، وتلخبطت في الجزء الذي اتخذ منه الزملاء الناقدون والشامتون حجة للأولين، وذريعة للثانين. دعونا نثبت هذا المقطع هنا " الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب . تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه ، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك ، بعيداً عن التعصب والعنف والإقصاء . مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أيضاً كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة . " لا اعتراض لدي على الفكرة بحد ذاتها، لكن ولأن الإعلان وصل هنا إلى عقدة النجار، فإنه كان من الأفضل إيلاء هذا الفقرة اهتماماً ورعاية أكيدتين. كان من الأفضل دراسة المقطع حرفاً حرفاً، واستبعاد حتى الخطأ في حرف الجر. لو أنني كنت من صائغي الإعلان لتوقعت أن هناك من يتلع برقبته ليتلصص وليس لفضول طبيعي. فإيراد المقطع أعلاه للحملة المثيرة للجدل " مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم "، ورغم الحرص الشديد! فإن الصياغة وقعت في المحذور وانكسر المنشار عندما أضاف البيان ( إضافة لغوية ) كلمة آخرين للاسم المضاف إليه عقائد. إذا كان المقصود بالآخرين سوريين من نوع آخر، فإن التوفيق جانب البيان، خصيصاً وأن كلمة الآخر في جزء من أدبيات الثقافة والسياسة أخذت معان لم تكن لها من قبل، وعلى الأخص معنى المغاير. كان من المفترض الانتباه أن المقطع في إطار التجميع والتحالف وليس بمعرض التغاير والمخالفة. أما الجملة الأخيرة " والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة " فتدفع إلى الحيرة وتوحي بأن الجملة السابقة ما كانت إلا عن الآخرين في الثقافات والأمم الأخرى. والحال أن المعنى لا يستقيم. على أي حال اتخذ بعض من الناشطين من هذه الفقرة مدخلاً لنقد وهذا حق جدير بالإكبار، وبعض آخر استغلها لغاية في نفسه. والغاية لا يخفيها أولاء الزملاء، فمن التوصيفات الصريحة المفارقة لعالم الكناية والاستعارة، يمكن إدراك الرسالة التي يريدون التبليغ بها. نسمع من هذه التوصيفات " إعلان طالبان. إعلان قندهار.... " وأحدهم زاد في الكثيثة ذكر أسماء نساء أخوات وزوجات إمعاناً في الإهانة. والبعض شرع منذ الآن بتكرار المسميات الطائفية، على الرغم أنه كان يجرم وي زيد ويرعد عندما كانت ترد تسمية لطائفة في حديث سياسي، مستنكراً ومحتقراً، وعلى الرغم أنه كثيراً ما أعلن إيمانه بالعلمانية، ويضعها شرطاً أولاً وأخيراً. فأين ذهب هذا كله ؟ ولم شرع البعض يهذر بمنولوج طائفي؟ وأكرر: على الرغم من علمانية مفترضة! لعلنا نمتدي بتجربة الثمانينيات سيئة الصيت والمآل بالنسبة للجميع. أنذاك فُرض على الجميع استقطاب حاد، طحن أحزاباً ومبادئ وأيدلوجيات. أنذاك نكص البعض ومن كل الأطراف تقريباً، من العلمانية والدعوة للديمقراطية واليسار النقي المصفى إلى النقيض الطائفي والعائلي. وكان المستفيد الوحيد رأس السلطة والحلقة الضيقة حوله. ثبتوا حكمهم، وبنوا نظاماً شمولياً روحه الخوف والتخويف، وجسده مبني من أجهزة أمن لا رحمة لديها. ولأنهم يحتاجون للناس رغم ذلك فتحوا الأبواب على مصراعها للنهب، والسلب، والرشوة، والاستثناء، ووضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. حطوا من قيمة العلم، لصالح الضحالة والجهل. تجسّسوا التحضر والتمدن، وأعلوا الرعوية والصلبلة. قلبوا المعاني بالسلوك و" بالقانون " وبالممارسة، فالشهادة تحولت من موقعها القدسي إلى حادث سير على درب المطار، والشرف صار عاراً والعار شرفاً، وكتب التقارير وطيون وضحياهم خونة، ومرتكب المجازر أب حنون... كل هذا ما كان ليحدث، أو على الأقل لكان أقل قسوة، لو لم يجر ذاك الاستقطاب المدمر. حينها لعب النظام على أن العلويين مستهدفون وخلصهم فقط بالعمل مع النظام، وشهادات من دخلوا السجون من أبناء الطائفة العلوية ( لأقول علويون ) شيء من الاثبات. فقد كانوا يعذبون عذاباً مضاعفاً على أساس من أنهم الأبناء الخونة! وكثيراً ما قيل لهم أنهم يلحقون بالسنة الذين يريدون ذبح أهلهم!

الجميع يتذكر أن النقابات المهنية حلت، والأحزاب المعارضة ضربت لهدف أوضح من عين الشمس، وهو دفع المجتمع إلى استقطاب حاد معروف النهاية، ومنعه من التعبير عن نفسه بطريقة سياسية وحضارية. إما أن تكون معنا أو مع ميليشيا غير مفهومة وغامضة ( القسم الأكبر منها أجرى مصالحة مع النظام عندما جرت مباحثات عجيبة غريبة في قبرص والسعودية ). لا تبرئة للإخوان هنا فهذا شأنهم، لهم أن يعلنوا اعتذاراً، كما طالب سياسيون كثر، أو أن يبقوا على نصف الاعتذار الذي أعلنه البيانوني مررين ذلك بأن السلطة لا تعبر ولا تعطي الجراب. ما يهمنا أن لا تعود عملية الللمة الطائفية والتخندق في أفكار الاستهداف في وقت يقف الجميع على كف عفريت. وبالتالي من المهم الآن قطع الطريق على أي لاعب يريد إعادة حركات ثبت أنها تؤدي إلى الخسارة، سواء أكان هذا اللاعب علوياً "علمانياً" أو إخوانياً " ديمقراطياً ". ما عدا ذلك فتح البيان أبواباً واسعة يمكن أن يتدفق منها أناس طيبون محبون لوطنهم ولبعضهم البعض. وللابتعاد عن العموميات التي تعود عليها الكاتب السياسي السوري. أقول رأي واضحاً:

لا مصلحة أولاً للطائفة العلوية في أن تكون ملحقاً بالنظام، وهي ليست كذلك، ولم تكن ذلك، وإنما حاول النظام ذلك. فالطائفة العلوية ليست طائفة النظام. وإنما للنظام وجه طائفي. وللتذكير فإن نسبة المعتقلين من أبناء الطائفة العلوية تفوق نسب أبناء الطوائف الأخرى. لا مصلحة للمعارضة في تجاهل النشطاء والتكتلات من أبناء الطائفة العلوية، إذا ما أرادوا حساباً أنفسهم تحت هذا العنوان. وإذا ما كان قد

حدث شيء من هذا، فهو خطأ يجب تداركه. وعلى التجمع وحزب الشعب تحديداً يقع جزء أعظم من المسؤولية لبناء مناخ وطني لاطائفي. لا مصلحة لحزب العمل أن يحسب كذراع طائفية، ولا هو كذلك، و لم يكن كذلك، وبالتالي عليه أن لا يسمح بأحد أن يكتب عنه بطريقة تفوح منها رائحة لا يرضيها. عليه أن لا يبدد سمعة معتقله وأفراده الذين دفعوا أثماناً غالية.

لا مصلحة لبعض ناشطي حقوق الإنسان وبعض الكتاب من أبناء الطائفة العلوية في أن يبدؤوا خطاباً طائفيًا جديداً، ولن يكون مآل أي خطاب مستعر في زمن لم يعد يُخفى فيه شيء، سوى الخسران. لا مصلحة لبعض الأحزاب الكردية في أن تدفع إلى توتر مع تفاهم المعارضة. ولها كل الحق في النقد والعمل مستقلة إن هي أرادت. لكن كل الأمل أن لا تنجر إلى مواقع لا تستفيد منها إلا السلطة.

من مصلحة الطائفة العلوية أن تدفع بأبنائها الوطنيين، ليكونوا في مقدمة العاملين لصالح هدف البيان وهو التغيير، وبناء نظام وطني ديمقراطي لا يستبعد أحداً. وسيستعاد الحظ السعيد لسورية إذا ما اندفع الأبناء الوطنيون لهذه الطائفة ليكونوا رموزاً. شيء من هذا القبيل يلزمه الوضوح والصرحة والتعقل والحماس، ولا أقول الشجاعة لأن في أبناء الطائفة من الشجعان ما يكفي ويفيض لقرضة حسنة.

أخيراً هناك أناس بعينهم ومن جميع الطوائف، عليهم كما يقول المثل السوري أن " يطلعوا من هالأبواب! " فليكتبوا ما شاؤوا وعمّا رغبوا وأرادوا. لكن عليهم أن لا يكتبتوا خلف العلمانية وهم طائفيون حتى العظم. وأن لا يكتبتوا خلف مفردات الديمقراطية وفي نفوسهم روح الأخ وابن العم والجار العنصر في المخبرات ذو المسدس الظاهر عند الخصر. لهم ما يريدون أن يكونوا، ولنا أن نشير إلى الواحد منهم ونقول: إيبسي اطلع من هالأبواب.

الحوار المتمدن - العدد: ١٣٥٣ - ٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٠

## إعلان دمشق المولود المنتظر.. ولكن

### محمود جديد

- جاء " إعلان دمشق " في وقت يمرّ فيها القطر العربي السوري بظروف عصيبة ومعقدة ... ، وبعد مخاض طويل من الحراك السياسي داخل القطر وخارجه ، ولذلك حظي باهتمام واسع بين الأوساط السياسية والاجتماعية السورية ، وبغض النظر عن ظروف ولادته والملابسات حولها ، إلاّ أنّه المشروع السياسي السوري الوحيد الذي التفت حوله القوى والأحزاب ، وتنظيمات المجتمع المدني والكوادر والشخصيات السورية بهذه السرعة ، والتي بعضها عن وعي وإدراك بتفاصيله الدقيقة مع التحفظات والملاحظات حولها ، أو بالبصم السريع عليه ( على العميان ) نظراً لتعطش الكثيرين لإيجاد آلية جديدة لعملية التغيير الديمقراطي في سورية والأحلام الديمقراطية الوردية المشروعة التي ينشدها منها ، أو للإسراع في حجز موطئ قدم في هذه العملية قبل فوات الأوان والخروج " من المولد بدون حمّص " ، أو بدوافع تأرية من النظام السوري الديكتاتوري نتيجة لثقل وويلات سنوات حكمه المديدة الغاشمة ...

- وهنا لن أستعرض وأكرّر النقاط الإيجابية الكثيرة في الإعلان ، والتي تشكّل الحافز والدافع لنقده من داخل الخندق الواحد حفاظاً على هذا المولود قبل أن تسمّمه تبعات ولادته القيصريّة خلف الأبواب المغلقة ، أو من بعض الطمى الذي تراكم حوله قبل أن يلتقط أنفاسه ..

### ملاحظات عامة على مضمون البيان :

١ - إنّ إشارة الإعلان إلى أن: " الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها ... إلى آخر الفقرة " تُعتبر بذرة للمحاصرة الطائفية مستقبلاً ، كما هو سائد ومقنّن في لبنان ، وكما يجري تجسيده وتثبيتته في العراق الشقيق في ظل الاحتلال الأمريكي وتوجيهاته ... هذا بالإضافة إلى أنّ الحضارة العربية قد تشكّلت قبل الإسلام ولكنها ازدهرت في " إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه " ، كما أنّ العامل الديني في تكوين الأمم محلّ خلاف من حيث

أولويته على العوامل الأخرى ، ولا ضرورة لرجه في الإعلان ، ولذلك كان من الأفضل اختصار هذه الفقرة على الشكل التالي : " الحرص الشديد على احترام عقائد وثقافة وخصوصية أيّا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية ، والانفتاح على الثقافات الجديدة المعاصرة ."

٢ - نصّ الإعلان على : " اعتماد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس . " وفي مكان آخر أشار إلى دستور ديمقراطي عصري فمطلب اعتماد الديمقراطية في الحكم يشكّل قاسماً مشتركاً بين كل الأطياف السياسية المعارضة ، وشرط لاغنى عنه ، ولكنّ البيان دمغها ببصمة ليبرالية وبجلباب العولمة الأمريكية التي تحاول بسط قيمها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على وطننا العربي والعالم أجمع ، وذلك بهدف تغطية ما جاء في الملاحظة السابقة ، أو مقايضة عليها ، مع توجيه رسالة للغرب بان نظام الحكم المنشود سيكون ذا صبغة علمانية ، مع العلم أنّ كثيراً من قيم الليبرالية والعولمة تتناقض مع بعض جوانب القيم السائدة في مجتمعنا بكل أطيافه ، والمرفوضة من قبل قطاعات واسعة من جماهير القطر العربي السوري ، وحتى من بعض العناصر التي وقّعت لاحقاً على البيان دون تردّد أو تحفظ ...

٣ - تضمّن الإعلان عبارة جديدة غامضة هي : " المتّحد الوطني السوري الراهن وأمنه ووحدته " . وأزعم هنا أن عبارة المتّحد السوري هي أوّل مرّة تُستخدم في القاموس السياسي ، وتحمل في طيّاتها الكثير من الغموض والالتباس ، ولربّما دار حولها الكثير من المناقشات ، أصرّ خلالها الأخوة الأكراد الذين شاركوا في صياغة البيان على حذف أي لفظة تشير إلى عروبة سورية ، كما يحدث في العراق ، ولا أستبعد أن يكونوا قد طرحوا تسمية الجمهورية العربية السورية " بالاتحاد السوري " كتعبير عن توجه كردي نحو التوصل إلى فيدرالية جديدة في سورية مستقبلاً على غرار ما جرى في العراق ، غير أنّ بقية المشاركين رفضوا هذا الطرح ، ونتيجة لذلك تمّ اختراع عبارة " المتّحد السوري " بديلاً توفيقياً كحلّ وسط غامض لا يثير الانتباه " والله أعلم وأولو المشاركين في إنضاج الإعلان " ، ولذلك المطلوب وباللحاح من ممثلي التجمع الذين تواجدوا في لجنة صياغة البيان تفسير هذا المصطلح الغريب الجديد المريب ...

٤ - أكّد الإعلان على : " انتماء سورية إلى المنظومة العربية ... إلى آخر الفقرة " ، وهنا نلاحظ ونتلمّس ضغوط الأخوة الأكراد الموقعين على الإعلان ، ومحاولة استنساخ ما جرى في العراق حول طمس الهوية العربية للعراق الشقيق ، وتساهل الأطراف الأخرى عن أمور استراتيجية خطيرة ، هذا الأمر الذي يجب أن يكون مرفوضاً مبدئياً وسياسياً وتوجّهاً ، ونرى وجوب معالجته وتصحيحه في المستقبل ضمن آية وثيقة جديدة ، فسورية كانت وستبقى جزءاً أساسياً من الأمة العربية ، ولا يجوز بأيّ شكل من الأشكال مساواة الهوية العربية مع الانتماء إلى منظومات عربية أو إقليمية أو دولية ... أمّا حول ما جاء في الفقرة نفسها حول لبنان فمن الأفضل لو كانت على الشكل التالي : " وتصحيح العلاقة مع لبنان على أسس التكافؤ والأخوة والتكامل بين الشعبين والدولتين ."

٥ - إنّ كلّ ما ورد في الإعلان عن حقوق الأكراد صحيح وعادل باستثناء : " إيجاد حلّ ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية . " ولذلك كان من الواجب حذف هذه العبارة ، مع بقاء كلّ ما ورد قبلها ، وما بعدها ، (وقد سبق لحزبنا أن أقرّ معظم هذه الحقوق في مقررات مؤتمره القومي الحادي عشر عام ١٩٨٠ )

وإلاّ ستشكّل هذه العبارة مسمار جحا لتعليق أشياء كثيرة عليه في المستقبل ، وخاصة إذا علمنا أنّ التطرف الكردي يتنامى في ظل الانحطاط العربي الراهن ، والتأخر في المعالجة الديمقراطية للأخوة لحقوق الأكراد ، هذا بالإضافة إلى وجود أطراف دولية لها مصلحة في توظيف القضية الكردية لخدمة مصالحها ، إذ أنّ ما يُسمّى ( رئيس حكومة كردستان الغربية ) /جواد الملال/ يرسم خريطة مفزعة لحدود كردستانه ، والتي تشمل مناطق الجزيرة ومروراً بالرقّة وحلب وإدلب ، ووصولاً إلى مدينة اللاذقية التي يعتبرها مرفأً الدولة الكردية ( كردستان بكاملها ) ، وقد سمعت منه مباشرة تحديد هذا المرفأً خلال مقابلة تلفزيونية هذا العام ....

ولذلك يستوجب على الأخوة الأكراد الوطنيين والعقلاء الوقوف بحزم ضدّ هذا التطرف داخل الساحة الكردية حفاظاً على الأخوة الكردية - العربية المجسّدة عبر التاريخ الطويل المشترك ، والتي هي قدرنا المشترك في الحاضر والمستقبل دون تعصّب شوفيني من أيّ طرف كان ، وهنا للأمانة والتوضيح أقول إنّ الأخوة الأكراد السوريين الذين تدخلوا هاتفياً بالحصة التلفزيونية كانوا ضد طرح الملال ....

٦ - إنّ معدّي الإعلان والموقعين الأوائل عليه عند صدوره ، قد تجنّبوا عن عمد - على ما يبدو - التعرّض للمخططات الأمريكية - الصهيونية في المنطقة ، وخاصة فيما يتعلّق بمشروع شرق الأوساط الكبير ، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية ، واستهداف قوى الممانعة العربية المسلّحة المناضلة التي تمدّد الأمة بأوكسجين الحياة وبعض الكرامة مثل : المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية الشريفة ... إضافة إلى الضغوط

الأمريكية المركزة والمتلاحقة على الأنظمة العربية والإسلامية، لتوظيفها وتسخيرها في هذا الاتجاه سياسياً ومادياً وقمعياً... الخ. لابل أطلق الإعلان إشارات يُستَم منها إمكانية انتهاج سياسة خارجية ترضى عنها الإدارة الأمريكية، وذلك من خلال بعض العبارات مثل: " تغيير سياسة النظام الخارجية، والعزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المدمرة والمغامرة وقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي.. الخ". وكما جاء في خاتمة فقرة رفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج: " دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة." هذا مع العلم أن الإعلان لم يطرح ويوضح السبيل لإنقاذ سورية للخروج من كل هذه الأوضاع المأزومة...

وحسب تقديرنا، مادام النظام السوري قد أدار ظهره لمصالحه وطنية جادة كما طالبت بها كافة القوى المعارضة الرئيسية، وبقي راكباً رأسه في الاستئثار بالحكم والتفرد به، وفي ظل الانحطاط العربي الراهن، والهيمنة الأمريكية على العالم، والضغوط المتلاحقة والمتصاعدة عليه ومحاوله تحميله تبعات جريمة اغتيال الحريري، وما يجري في الساحتين العراقية واللبنانية، سيكون مستعداً في المحصلة الأخيرة لتنفيذ معظم الشروط الأمريكية، لأنه غير مؤهل أصلاً لرفضها حتى النهاية، وسيضع نفسه في خدمتها مقابل ضمان استمراره في الحكم، وخاصة في ظل معارضة لا تزال غير قادرة على فرض إرادتها في الساحة السورية حتى الآن بالشكل الفاعل والمطلوب... وعلى كل حال، فإن أية مراهنه على وجود رغبة أمريكية في قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي هي مراهنه خاطئة وخاسرة، لا بل قد تعتبرها الإدارة الأمريكية أشدّ خطراً على مصالحها من الأنظمة الاستبدادية الراهنة، ولذلك نأمل ونرجو أن لا تتواجد أية أوهام معلقة على أمريكا لدى أيّ فصيل مشارك في التجمع، أو في التوقيع على الإعلان... كما يجب الحذر من الوقوع في المطبات والأخطاء القاتلة التي وقعت فيها المعارضة العراقية التي تحالفت مع أمريكا وساهمت في تدمير العراق سواء عن جهل أو عمد، وأن لا نترك لغرائزنا وأحقادنا المشروعة على النظام السوري أن تجعلنا نضلّ الطريق، لأنّ الريح الأول عندئذ سيكون التحالف الامبريالي- الصهيوني، والخاسر الأكبر هو الوطن وقضاياها... كما ستقدّم أخطاء المعارضة في هذا الاتجاه ورقة للنظام السوري نفسه ليستخدمها في تمهيم وتشويه صورة المعارضة السورية أمام أعين الجماهير في سورية وباقي الوطن العربي.

وأخيراً: وكيفما كان الإعلان، فقد شكّل محطة هامة في تاريخ العمل السياسي في سورية يجب استثمارها، والبناء فوقها بصر ومسؤولية ومثابرة، وخلق الأدوات المؤهلة والآليات المناسبة والقادرة على ترجمة هذا الإعلان وتجسيده ميدانياً على طريق التغيير الديمقراطي الجذري المنشود.

## تبدل التوازنات السياسية الداخلية في سورية بعد إعلان دمشق

### معقل زهور عدي

يشكل إعلان دمشق حدثاً على غاية من الأهمية في مسار الوضع الداخلي السوري، وأهم ما يحمله من مغزى يتمثل في نقطتين:

**الأولى**: تشكيله لتحالف سياسي واسع لم يسبق له مثيل في تاريخ سورية منذ أربعين سنة على الأقل، يلتقي على أهداف تعتبر بمجموعها برنامجاً سياسياً مرحلياً واضحاً ومتكاملاً.

والأهمية هنا ليست في الأهداف الرئيسية بحد ذاتها فهي معروفة وربما أشبعت في التناول والبحث لدرجة أصبحت معها أقرب الى الثقافة منها الى السياسة، لكن الأهمية تكمن في الاتحاد بحد ذاته خلف تلك الأهداف، مثل ذلك الاتحاد من شأنه إطلاق عدة رسائل للداخل والخارج، رسالته للداخل: أيها الشعب هاهو البديل فانهض الى مهمتك، ورسالته للخارج: في سورية معارضة موحدة تعرف ماتريد ومن العبث التفكير في صنع معارضة وفق مواصفات الخارج بل قد فات الأوان.

لقد ولد مسار سوري للتغيير لا يشابه في شيء المسار العراقي أو اللبناني.

**النقطة الثانية**: تتمثل في أن ولادة مثل ذلك التحالف ربما تؤسس لقطع الطريق على مسارات واحتمالات أخرى من بينها التفكك الاجتماعي، وانفلات العنف، والتدخل الخارجي بكل صوره ومنها التدخل العسكري.

إعلان دمشق يرسم مشروع استقطاب وطني - ديمقراطي يفتح للضغوط السياسية والاجتماعية الداخلية أفنية تتيح إعادة توجيه الحياة السياسية في سورية نحو العقلانية بدلا من التطرف والعنف والانقسام .

ربما يعكس الوصف السابق جانبا من المسألة وهو المتعلق بالآفاق التي يشير إليها الإعلان لكن الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية يتمثل في دلالة تأثير إعلان دمشق في التوازنات السياسية الداخلية في سورية ، فالمعارضة ازدادت قوة في حين تبدلت المعادلة الستاتيكية التي حكمت علاقة المعارضة بالنظام خلال فترة السنوات الخمس الماضية .

النظام الحاكم كان ينظر للمعارضة دائما كحالة يمكن التعايش معها ضمن شروط محددة.

من تلك الشروط حصرها في الداخل ، ومنعها من الامتداد ، ووضع سقف منخفض لحركتها في المجتمع ، ومراقبتها ، ومضايقتها ، وإبقاء سيف الاعتقال مسلطا عليها، ووضع خطوط حمراء لها تتضمن الابتعاد عن التيارات الإسلامية ، والمحافظة على سقف للمطالب الإصلاحية لا يتم تخطيه ، واليوم يمكن القول أن المعادلة السابقة قد انتهت ، وهذا يعني فتح الاحتمالات أمام شكل جديد للتنافس القديم بين المعارضة والنظام .

لا أحد يعرف بالضبط كيف سيستجيب النظام لانهيار أسس المعادلة السابقة، لكن من المؤكد أن استجابته ترتبط بالطرف السياسي الذي يمر به الآن من جهة، وتطور وضعه الذاتي عبر السنوات الخمس الماضية من جهة أخرى.

منذ انعقاد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث شهدنا بوضوح سياقاً لتطور الوضع الذاتي للنظام باتجاه التشدد تجلّى بتقليص هامش الحريات العامة الضئيل المتاح ( إغلاق منتدى الأتاسي مثلا ) ، وليس ثمة ما يدعو للتفكير بإمكانية عكس ذلك المسار في الأفق القريب . وهناك مسألة التكيف مع الشروط الأمريكية للهيمنة ثقيلة الوطأة التي حاول النظام تعديلها ليحتفظ لنفسه بمساحة أوسع للقرار والحركة لكن محاولته تلك لم تعط أي مؤشر للنجاح حتى الآن ويضع ذلك النظام في مأزق يتفاقم باستمرار.

هل يغامر النظام بتوسيع معركته في الداخل وبالتالي ازدياد الانكشاف تجاه الخارج، أم سيحاول احتواء تصعيد المعارضة بالتراجع ولو تكتيكيا ؟ حتى هذه اللحظة يبدو كل شيء مرتبطا بتقلبات علاقته بالسياسة الأمريكية وبناتج التحقيق في مقتل الحريري والتداعيات المحتملة .

في ظل غياب الحضور السياسي للشعب السوري ( وليس المجال هنا للحديث عن الأسباب ) يبدو وكأن المعارضة السورية في خرقها للخطوط الحمراء قد أحرقت سفنها ، واتخذت خطوة تتصف بالجرأة لكنها لا تخلو من المغامرة من وجهة نظر توازن القوى، وإذا لم يسعفها الحظ فقد يصبح رهاقها الواقعي على ضعف قدرة النظام على البطش بسبب ضغوط الخارج ، وهو رهان ستظهر الأيام المقبلة جدواه ، لكن الأهم من ذلك كله أن نقطة انعطاف مفصلية قد ارتسمت في المسار السياسي السوري الداخلي ، وأن المعادلات السياسية الداخلية القديمة قد انتهت ، بغض النظر عن النتائج التي يصعب التكهّن بها في الوقت الحاضر.

## بيان دمشق من الناحية الدستورية والقانونية والسياسية

### موسى موسى

إن الوضع السياسي المتأزم الذي وصلت إليه سورية في ظل سياسة البعث الذي قاد الدولة والمجتمع إلى الهاوية بإرادة البعث والسلطة نفسها، والتي استطاعت أن تقمع الشعب دون أن تستطيع حماية نفسها من نتائج سياساتها الخاطئة التي امتدت إلى خارج البلاد لتسأل عن نتيجة أعمالها.

لم يتحمل الشعب السوري الممارسات التعسفية للسلطة إلا تحت القمع والاستبداد ، بعد أن جعلت الوطن كله سجناً للجميع باستثناء القوة الحامية للعرش والتي أسميتها كمصطلح جديد منذ نهاية التسعينيات ب أجهزة الإرهاب المترتبة. لكن تلك الأجهزة نفسها نتيجة لأخطائها التي

جذبت أنظار المجتمع الدولي الذي كشف بدوره صلتها بالتورط في عملية اغتيال الشهيد الحريري أعطى بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى دفعاً أكثر لتفعيل القوى الوطنية والديمقراطية، الكردية منها والعربية للعزم على ضرورة إيجاد حل لإنقاذ البلاد فكان بيان دمشق .

رغم أن البيان لم يصدر من جهة رسمية من حيث القانون الدولي أو الوطني لكنه كوثيقة تستحق الوقوف عليها ودراستها من الناحية السياسية والدستورية ، كون البيان خص بالتغيير الدستوري في البلاد وصدر من قبل مجموعة ليست بالقليلة من الأحزاب السياسية المعارضة والنشطة على الساحة الداخلية .

#### أهمية البيان:

شهدت الساحة السياسية في سورية منذ ما قبل الاستقلال أحزاباً سياسية شملت في الخمسينات من القرن الماضي كافة الإيديولوجيات من الماركسية إلى القومية والدينية ، وشهدت أيضاً تحالفات واتحادات مختلفة خلال مسيرتها النضالية ، كما عايشت تعاقب الحكومات المختلفة من حيث السيادة ومصدرها ، من الاستعمار إلى الوصاية والانتداب والاستقلال وحكم الحزب الواحد الأطول من سابقاتها استلاماً لزام السلطة من حيث المدة وأكثرها قمعاً وسلباً ونهباً وإقصاء للشعب وقواه الوطنية والديمقراطية التي نصبت أمام أعينها كافة التضحيات لكي تجتمع وتحالف وتنظم بعض المظاهرات السلمية وتعقد بعض الاجتماعات والندوات الفكرية والسياسية لدراسة الوضع السياسي والاقتصادي والإداري ودراسة السبل الكفيلة لإخراج البلاد من مشاكلها المختلفة والمساوي والأخطاء التي تمارسها السلطة وإدارات الدولة ، فكان بيان دمشق ، وأهميته المتأتبة من :

١\_ لأول مرة وبالتوافق تجتمع ما يزيد على ثلاثة عشر تنظيمًا سياسيًا، لتقدم صورة واضحة للنظام السياسي القادم وبخطوط عريضة دون إقصاء أحد.

٢\_ هذا التوافق في الرؤية المشتركة بحد ذاته له أهميته الإيجابية كسابقة أولى تشترك فيه مجموعة قوى سياسية مختلفة .

٣\_ رؤية القوى التي أصدرت البيان بان ما جاء فيها هي عبارة عن خطوات عريضة لمشروع التغيير واستحقاقاته، وبذهنية منفتحة على الجميع.

٤\_ بقاء البيان مفتوحاً في إطاره ومضمونه كما جاء في البيان ويظل عرضة لإعادة النظر خلال ازدياد جماعية العمل السياسي وطاقاته الفاعلة.

٥\_ العمل على إقامة النظام الوطني الديمقراطي الذي يعتبر المدخل الأساسي في مشروع التغيير والإصلاح السياسي بالسلم والتدرج والتوافق على أساس الحوار.

٦\_ إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية كحل لقضية شغلت الشعب السوري عموماً والشعب الكردي خصوصاً والذي يعتبر انجازاً للشعب الكردي الذي ظل محروماً من أبسط حقوقه الإنسانية والقومية التي لم تلقى اهتماماً بها من قبل القوى السياسية الحاكمة وتلك الدائرة في فلكتها

#### القوة الإلزامية للبيان:

إن القوى الموقعة على البيان هي قوى محظورة. بمعنى أنها قوى غير رسمية ولا تمتلك قوة مادية في الضغط بما على غيرها بصورة شرعية في مواجهة القوى الموقعة بحجة الإخلال. بما جاء في البيان ، حيث البيان الصادر لا يعتبر معاهدة دولية أو ما شابهها ، فهي غير صادرة عن دول أو منظمات دولية أو إقليمية، وان نقاط الاتفاق بين قوى بيان دمشق هي خارجة من حيث النظر عن اختصاص المحاكم الدولية أو الوطنية ، بمعنى انه ليس بمنأى عن التغيير ، لذلك من الخطأ البقاء خارج تلك الدعوة .

و البيان ذاته عبارة عن رؤية مشتركة لتلك القوى كما جاء ذلك في البيان صراحة في أكثر من موضع. كما أن البيان لا يحمل قواه الصادرة له بالواجبات والمسؤوليات ، فليس هناك قانوناً ما يلزم الأطراف بتنفيذ ما جاء فيه قبل الاستكمال ووضع آليات معينة لها، كما أن الإخلال بما جاء فيه لا يستوجب أي مسؤولية قانونية، ولكن المسؤولية تنحصر فقط في المسؤولية الأدبية من حيث الثقة والجمالة .

السمو هو العلو، ويستعمل كثيراً في المسائل الدستورية وخاصة في المقارنة بين الدساتير والقوانين ويكون السمو للدساتير على القوانين. بمعنى عدم شرعية القوانين المخالفة للدستور وعدم جواز إصدارها أو إلغائها أو عدم تنفيذ الأحكام الصادرة بموجبها ، وإذا ما قارنا ما جاء في بيان دمشق مع برامج القوى السياسية الموقعة عليه ، رغم أن البيان هو عبارة عن رؤية ومع ذلك نستطيع أن نقول إن وجه المقارنة جائر في ذلك حيث يعتبر برامج الأحزاب هي الأساس بالنسبة لها ، وما جاء في البيان إذا ما خالف برامج حزب معين سيلقى ذلك الحزب معارضة قوية من أعضائه ومناصريه، مما يخلق اضطراباً ضمن الحزب قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه ، وأوجه المخالفة قد يكون في الايدولوجيا أو الأهداف أو الحقائق الثابتة التي انطلق منها ذلك الحزب.

فالأيديولوجيات تتغير كما الأهداف أيضاً ولكن الذي لا يتغير هو تلك الحقائق الثابتة ، والمثال على ذلك الذي يعتبر ثابتاً في خصوص الشأن الكردي ، هو اعتبار الأكراد في سوريا \_ كمجموعة بشرية \_ تعيش على أرضها التاريخية \_ دون أن استعمل في هذا الخصوص مصطلح \_ الشعب أو الأمة \_ كون هذين المصطلحين يمكن تفسيرهما تفسيرات مختلفة من وجهة نظر العلوم السياسية والفلسفية والقانونية أو حسب موقع المصطلح ، وبهذه المناسبة إن ما خص القضية الكردية في سورية حسب ما جاء في البيان لم يخالف ثوابت البرامج السياسية للقوى السياسية الكردية وإن لم يأت بصريح العبارة جملة \_ الشعب الكردي \_ في سوريا بالمعنى الذي يفهم من انه يعيش عليه أرضه التاريخية أو الاعتراف الدستوري به.

فما جاء في البيان بصدد تلك القضية هو حلها، حلاً ديمقراطياً عادلاً، والذي اعتبرته بعض القوى السياسية الكردية تنازلاً أو عدم اعتراف القوى الموافقة على البيان على مقولة الشعب الكردي كقومية ثانية في البلاد ، ولكي يكون لنا جهد في تقريب وجهات النظر أستطيع من خلال التفسير العلمي أن أرجع تلك الجملة \_ الحل الديمقراطي العادل \_ إلى المبدأ الديمقراطي من بدايات عصر التنوير الذي قامت الثورة الفرنسية على أفكار فلاسفة ذلك العصر مروراً بمبادئ الثورة الفرنسية وصولاً بما جاء في بنود ونصوص المعاهدات الدولية ومواثيقها والذي ما زال يتطور لصالح الشعوب في الإقرار بتقرير مصيرها بنفسها بخلاف ما يراه معارضو البيان بأنه تنازلاً عن حق الشعب الكردي. وكما أن للشعب مفاهيم مختلفة، يكون للحل الديمقراطي للقضية الكردية أيضاً مفاهيم مختلفة تضيق وتتسع حسب ضيق مفهوم الديمقراطية وتوسعها في أذهان مفسريها.

خلاصة القول إن الأحزاب الكردية الموقعة على البيان لم تتنازل عن ثوابتها الموجودة في برامجها لصالح بيان دمشق .

### أساسيات التحالفات السياسية :

التحالفات السياسية تتم عادة بين أكثر من طرف بناء على أسس ونقاط مشتركة وليست كلها فإذا كان التوافق في الكل يعني ان الاتحاد قاب قوسين أو أدنى .

وقد نشأت التحالفات قديماً بين مختلف القوى ، وتنشأ اليوم أيضاً ، على الكثير أو القليل من النقاط المشتركة بينهما للقيام بعمل مشترك مهما كان نوعه \_ كاتخاذ رأي مشترك أو إصدار بيان مشترك أو أكثر أو القيام بعمل مشترك \_ . وإبقاء النقاط المختلفة عليه خارج الإطار المشترك لا يعني التنازل عن تلك النقاط، بل احتفاظ كل طرف بما يخصه. والقوى السياسية السورية مختلفة فيما بينها في الكثير من المواضيع، ومشاركة في الكثير من المواضيع الأخرى مما يمكن الاتفاق عليه. وهنا أطرح سؤالاً كالتالي: إذا كانت هناك نقاط مشتركة فهل من المفيد الاتفاق عليها ، أم الابتعاد عن الاتفاق إلا إذا كان على كل النقاط؟؟

إني أرى إذا ما انتظر أحد الأطراف السياسية إلى الاتفاق على كل النقاط ، هذا يعني انه سيقى خارج جميع الاتفاقات وإطارات العمل المشترك فلا يمكن أن يتطابق طرفان سياسيان تطابقاً كاملاً لأنه في حالة التطابق الكامل يعني ولادة حالة وحدة بين ذلك الطرفين ، وإذا لم يتم الوحدة رغم التطابق الكامل إذاً يكون هناك ما لا يمكن تفسيره. كما أن التجارب الدولية كثيرة في الاتفاقات والمعاهدات مع الاحتفاظ على بعض البنود لطرف وخصوصيات دولة معينة وكذلك حال الأحزاب أيضاً. وبيان دمشق يمكن التفاعل معه مع إمكانية الاحتفاظ على رؤية معينة لخصوصية معينة، ومن الخطأ الخروج عنها نتيجة عدم الاتفاق على رؤية واحدة من أصل الكثير منها.

في البداية أريد أن انوه أن حق المواطنة هو مختلف عن حق الجنسية ، فبالرغم من تمتع السوريين بالجنسية (باستثناء مجموعة من أفراد الشعب الكردي قارب اليوم إلى ٢٥٠ ألف ) لم يتمتع السوريون بعثيون وغير بعثيون بحق المواطنة ، أما الفئة القليلة التي تبدو في الظاهر هم المتمتعين بذلك الحق فما هم في حقيقتهم إلا عبيداً للحكام الفعليين مع بعض الامتيازات دون أن يستطيعوا ممارسة حقهم في المواطنة الحقيقية . إن بيان دمشق الذي يؤمن حق المواطنة للجميع دون تمييز إذا ما دخل حيز التطبيق ، يعطي الكردي والاثوري والعربي حيث لا فرق بين احد مهما كانت قوميته أو معتقده الديني من أن يتبوأ حتى منصب رئاسة الدولة .

إن حق المواطنة الذي يلغي القوانين الاستثنائية والمشاريع العنصرية عن المجموعة المتميزة قومياً ، ويلغي قانون الطوارئ والأحكام العرفية ، ويطلق عنان الجميع في التعبير والإفصاح عن الرأي ، وممارسة حقه في التعليم والتكلم والنشر بلغته القومية ، والمشاركة الحقيقية في قيادة وإدارة البلاد ، والتوزيع العادل للثروة على المناطق دون تمييز ، وجعل الوطن كله ملكاً لأبناء الوطن مما يستوجب ولاء المواطن أيضاً للوطن ، ذلك الولاء الذي لا يهمل لجئي الأجنبي الذي يريد فعلاً أن يتدخل لكن لمصالحه وليس لمصالح الشعب ، وإذا ما تدخل الأجنبي عنوة فالولاء الوطني يستوجب التعامل معه بما فيه صالح الوطن والشعب .

إن تمتع المواطن بحق المواطنة كفيل بتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها السلطة بحق المواطن والمناطق والوطن، فالمواطنة جديرة بأن يشارك الجميع في تحقيقها وعدم التنصل من النضال في سبيلها بحجة أن المواطنة هي فقط حق الجنسية. إن المواطنة هي تحقيق الحقوق القومية والدينية وغيرها، كاملة دون إي انتقاص إلا ما كان منها لصيقاً بحقوق أخرى أو بحقوق الغير. إن إمكانية تفسير بعض المصطلحات والحقائق في برامج الأحزاب الكردية وما ورد أخيراً في بيان دمشق بتفسيرات مختلفة قد يسبب في المستقبل إشكالية يمكن تلافيها إذا ما أعطي للعلوم المختلفة القول الفصل.

إن بيان دمشق وتطوراته يستحق الكثير من الدراسة والتمحيص حتى يصل إلى شكله النهائي. بمشاركة الجميع ليكون فاتحة للشعب السوري في حكمه بنفسه ولنفسه.

## نعم إنه "إعلان دمشق"

### كي نحدّ قدرة المغامرين على كبح التطور الديمقراطي

#### ميشال كيلو

تبين، بعد مرور خمسة أعوام على وعد الإصلاح، الذي أطلقته النخبة السورية الحاكمة، وانصب على إصلاح السلطة بأدواتها، أن هذا النمط الجزئي والحدود من الإصلاح ليس ممكناً بسبب طابع السلطة الأمني، الذي يضع المسعى الإصلاحي أمام تناقضات لا تقبل الحل، لأنه يسمح بإصلاح يقتصر على النظام دون أن يغير أي شيء فيه، ويقول بالتخلي عن جوانب منه إذا كان يؤدي إلى توطيد أبنيته السائدة، ذات الطبيعة الأمنية الغالبة.

إصلاح: نعم، ولكن شرط إعادة إنتاج النظام الواجب إصلاحه. بهذه المعادلة، كان من المحال إنجاز أي إصلاح يتلاءم مع ما تحتاج إليه سوريا: دولة ومجتمعاً وشعباً وسلطة، وكان من الحتمي أن تظل الحال القائمة على حالها، في ظرف تغير دولي أبطل شروط إعادة إنتاج نمط السلطة، وقوض الأسس السياسية العالمية، التي يقوم عليها.

ومع التمسك بالنظام المتقادم في الداخل، رغم ما ترتب عليه من نتائج سلبية جدا بالنسبة إلى مجتمع سوريا ودولتها، تم التمسك بسياسات خارجية فات زمانها، استمرت في العمل وكأن انقسام العالم معسكرين ما زال مستمرا، أو كأن النظام السوري ما زال محوراً إقليمياً معتمداً أميركياً وسوفيائياً في الوطن العربي، وتجاهلت أن سقوط المعسكر السوفيائي واختفائه يضعها تحت رحمة أميركا وحدها، التي صار دور سوريا الإقليمي مرتبطاً أساساً بإرادتها، ما لم يجد بدائل داخلية تعوضها بعض ما فقدته في غياب السوفييات.

وبالفعل، ما إن دخلت أميركا العراق حتى أبلغتها بضرورة تخليها عن هذا الدور، وأخبرتها أن عليها الانصياع لما تطلبه منها قبل تقرير نمط علاقتهما المستقبلية معها. هنا، في مجال السياسة الخارجية، واجه الموقف السوري أسئلة تشبه الأسئلة التي طرحها عليه الوضع الداخلي، نشأت عن انتهاء



دوره التقليدي ورفض أميركا التفاهم معه على دور جديد من جهة، وعن رفضه هو إدخال المجتمع كطرف في معادلات القوة والصراع الجديدة، لأن إدخاله يعني تغيير قواعد اللعب وعلاقات القوى الداخلية، وتفكيك وضعه انطلاقاً من حيثيات السياسة الخارجية، بعد أن رفض تغييره لاعتبارات تتعلق بالسياسة الداخلية.

هذه السياسة، التي ما لبثت أن تخلت عن وعد الإصلاح وعادت إلى اعتماد النهج الأمني سبيلاً إلى استمرار النظام في الداخل، رغم ما ترتب عليه من توترات ومشكلات، والتي تجاهلت ما ترتب على تبدل البيئة الدولية من أخطار خارجية على البلد بمجمله، جعلت من الضروري قيام جهة سورية ما بخطوة نوعية، يكون لها طابع وطني عام وشامل، توحد قدر المستطاع قوى وأحزاب المجتمع السياسية والمدنية، دون أن تتخلى عن نهج الحوار والمصالحة الوطنية، أو تنسى أولوية حماية البلاد من أخطار الخارج وركود الداخل، على أن تكون خطوة مرتبطة بالدرجة الأولى بالمجتمع، الذي أبعد منذ نيّف وأربعين عاماً عن شؤونه، ويسود فيه اليوم اقتناع واسع بأن النظام لا يستطيع حمايته أو حل معضلاته، وأن انفراده بشؤونه خلال هذه الحقبة الطويلة أفقده القدرة على وقف تدهور البلاد والعباد. وجاء انسحاب النظام من لبنان يؤكد ضعفه، ويعكس الخلل الخطير في علاقات القوة بينه وبين الأعداء من جيرانه في فلسطين والعراق المحتلين، ويثبت عجزه الفاضح عن فهم ما يجري والتفاعل معه بطريقة خلاقة وملائمة.

هل يعني ما سبق قوله أن حسابات المعارضة لن تنطلق بعد الآن من وجود تطابق بين السلطة والمجتمع، وأنها ستعمل كي لا يكون ضعفها إضعافاً له، وكي لا تؤدي أخطاؤها إلى إنزال مزيد من الضرر به؟ وهل يعني أن المعارضة قطعت شجرة معاوية مع النظام، إذا كانت قد قررت معاونته على صوغ توجه جديد يمكنه من أخذ السلطة إلى خيارات جديدة، إصلاحية وديموقراطية، ترفع قابليته وقابليتها على مقاومة السقوط أمام الأجنبي والمعتدي، بعد أن اتضح بجلاء أن استمرار نهجها سيفضي حتماً إلى وقوع ما يحشاه الشعب ويرفضه ويعمل ضده: الفوضى الداخلية أو الاحتلال الخارجي؟

هذا الإطار العام، الذي وصفت ملامحه الداخلية والخارجية، هو الحاضنة التي جعلت إعلان دمشق خطوة ضرورية ونقله نوعية، ومنحته أهمية داخلية وخارجية حقيقية، من حيث هو:

١- نقلة نوعية في تطور المعارضة السورية، التي قبلت أطرافها جميعها الديمقراطية "خياراً لا عودة عنه"، وإن تعددت قراءاته وتباينت من طرف لآخر. وبما أن الإعلان حظي بموافقة غالبية قوى المعارضة، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فإنه أشار إلى إمكان قيام طرف ثالث في المعادلة السورية، إلى جانب طرفيها الحاليين: السلطة والخارج، يريد أن يقيم علاقات مع السلطة تضيء بعداً وطنياً وعماماً عليها يساهم في تحسين وضع البلد، وإلا فتقديم بدائل من سياساتها تعزز استقلال سوريا ووحدتها الوطنية، وتقيها بلايا الفوضى والعنف. لقد وافقت سائر القوى السياسية والمدنية غير الرسمية على اعتبار الديمقراطية مستقبل سوريا، وألزمت نفسها في الإعلان، أو في ما أبدته من ملاحظات عليه، بالعمل في إطار حوارٍ وسلمي، يبقى للمصالحة الوطنية أولويتها، ويبقى يد هذه القوى ممدودة لأي طرف رسمي أو شعبي ينشدها، فكان توحيدها عملاً عزز وضع البلد، وأقنع عدداً كبيراً من بناتها وأبنائها بأنها ليست ذاهبة بالضرورة إلى وضع عراقي، وأنه سيكون لها دور في تقرير شؤونها، ما دام هذا الجمع الكبير من قواها قد توافق على الديمقراطية كهدف مشترك، وقرر التمسك بها في جميع الظروف والأحوال، وصمم على نقل البلد إليها بطرق سلمية وآمنة، وفي حال التفاهم مع السلطة، تدريجية.

٢- توسيع دائرة المشترك والمتوافق عليه في الحياة الوطنية السورية وإثبات فاعليته في الطرف الراهن، الذي يضع النظام أمام استحقاق خطير لا يستطيع تحاشيه أو التصدي له، رغم أن انعكاساته على البلاد ستكون خطيرة إلى درجة يصعب تصورها أو تصديقها، خاصة بعد أن وضعها القرار ١٦٣٦ تحت وصاية دولية حقيقية لطالما قوض ما يمثّلها في الماضي استقلال دول المنطقة، وأعاد إنتاج نخبها الحاكمة والمالكة، أو أطاحها، أو مهد لاستعمارها. ولأن قراراً كهذا سيجبر السلطة على التوقيع على ذاتها، وسيقلص قدرتها على التصرف بحرية، حتى إن ثبتت براءتها من دم الحريري، فإن تبلور جبهة ديموقراطية عريضة في البلاد من شأنه أن يجد كثيراً من قدرة المغامرين على كبح تطور سوريا الديمقراطية، ما دام هؤلاء سيجدون أنفسهم في مواجهة كتلة شعبية كبيرة، لها قياداتها ومثلها وثوابتها وبرنامج حد أدنى يمثله الإعلان.

٣- تخطي خطوطاً حمراء كان اجتيازها يهدد بمعركة داخلية كبيرة بين السلطة والقوى الديمقراطية، وفتح باب الحوار والتعاون السياسي بين مختلف أطراف المجتمع، بعد أن أغلقه النظام وفتح باب الملاحقة والقمع في الأشهر التي تلت مؤتمر البعث، ووضع حداً للنهج الأمني، الذي يؤكد صدور الإعلان بحذ ذاته سقوطه، ويثبت أن سوريا شبت عن طوق القمع، وأن تنظيم داخلها السياسي والمدني لم يعد ممكناً بالوسائل والأساليب الأمنية، التي اعتمدت خلال ثلث القرن الماضي، وصار من الضروري البحث عن بديل منها، سيكون الأخذ به الإصلاح المنشود، الذي سينقل سوريا من حالة السلطة الأمنية إلى حالة الدولة السياسية/المدنية، التي لن يصلح وضعها إلا بها.

ليس "إعلان دمشق" آخر ما سيتخذ من خطوات لترميم الداخل السوري وإيقافه على قدميه، وهو منذ صدوره وديعة لدى شعب يتوق إلى الحرية والديمقراطية، تعتبره قطاعات واسعة منه دليلاً الأولي إليهما، وتضع آمالها في ما عبر عنه من وحدة سياسية تكاد تكون شاملة، يعني قيامها لأول مرة في تاريخ سوريا الحديث بعد عام ١٩٦٣، ألما ستكون حاضنة جهوده وقاعدة مستقبله.

(دمشق - نقلاً عن "النهار")

## إعلان دمشق أو دينامية الوحدة والاختلاف

### هيثم مناع

أول مرة، منذ استلام حزب البعث السلطة بانقلاب عسكري في الثامن من مارس/ آذار ١٩٦٣، ينال إعلان سياسي انتساب أغلبية واسعة من المجتمعين السياسي والمدني في سورية. وفي التاريخ، نادرا ما تحول إعلان مبادئ إلى نص قرآني مقدس، ولكن مجرد الاتفاق بين عدد كبير من مكونات المجتمع على أن التغيير الديمقراطي ليس أمنية ثلة من الحالمين بل برنامج كل من يعتبر المواطنة الشرط الأساسي والأولي لعافية الوطن وكرامة الإنسان وسيادة الشعب، بمجرد أن يتحول التفكير السياسي المعارض من البحث في إعادة صياغة هذه الجملة أو تلك عدة مرات، إلى اتفاق على دينامية للوحدة في حق التباين والاختلاف، تتسطر حقبة جديدة للنضج السياسي. فحرية التعبير هي التي ستخلق الظروف الأمثل للبرنامج الأفضل، وحرية التنظيم هي التي ستفسح المجال لكل القوى السياسية للتعبير عن نفسها، وحرية التجمع والنضال السلمي هي التي تضمن الاستفادة المشروع الديمقراطي من كل الطاقات من أجل الخروج من الطريق المسدود للسلطة الأمنية التي لم يعد لديها سوى الاعتقال والمنع من السفر وأشباه المحاكمات والاعتداءات الجسدية وأساليب التهديد داخل وخارج البلاد وسيلة للاستمرار في الحكم.

وما أذل على ذلك، طبيعة التحفظات التي أبداها البعض، وهذا حقهم الكامل، مثل التحفظ على فقرة: "الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب." من الملاحظ أن هذه الجملة تقييم لواقع، تقييم يقول بأن المكون الثقافي الأبرز في سورية ليس الوجودية أو الماركسية وإنما الإسلام، وهو الأبرز وليس الوحيد، الأمر الذي يوضحه النص في حديثه عن الحضارة فيتحدث بأمانة ووضوح عن التفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى.

إلا أن مربط الفرس بالنسبة لنا ليس وصف الأوضاع بل تحديد الالتزامات بالمعنى الحقوقي للكلمة. هنا من الواجب التذكير والتركيز على فقرة رئيسية في إعلان دمشق لا تترك المجال للدخول في منطقتي العشيرة والطائفة والقوم، هذه الفقرة تقول: "الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان".

في مشاركاتي مع إخواننا العراقيين من المعارضين والمؤيدين لحكومتهم في ندوات حول الدستور بقيت أطالب بالإصرار على عهد مجتمعي مشترك حتى حذفت المادة التي تنص على الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان. عندها قلت في آخر مداخلة في ١٠/١٠/٢٠٠٥ في عمان، "الآن، لم يعد لديكم ناظماً مشتركاً في حال طغيان العصبية الصغيرة".

ولأن هذه الفقرة جاءت التزاماً، فقد أعلنت تأييدي، كمواطن سوري لهذا الإعلان، لأن فيه ما يحمي الفرد من الجماعة والأقلية من الأكثرية والحكوم من الحاكم ويعطي لمجموعة قيم إنسانية عالمية قوة الإلزام.

لقد ضاقت حلقة السلطة أكثر فأكثر، وأصبح في صلب الحلقة الأضيق عدداً من المتهمين بجرائم جسيمة داخل وخارج الحدود، ولم يعد بالإمكان المضي بعيداً بفريق استهلكه الفساد واستهلك المجتمع بالسرقة والاستبداد. وأصبح واجب كل مواطن أن ينتسب للمشروع الديمقراطي الكبير الذي يعيد أغلبية الناس للعمل السياسي والمدني دون أن يجرم الأقلية (بالمعنى السياسي والجغرافي والقومي والطائفي) من حق الوجود بقوة وفي أعلى مراكز القرار وفقاً للكفاءة والبرنامج السياسي والتضامن الشعبي مع هذه الشخصية أو التشكيلة السياسية أو تلك .. باعتبار المواطنة هي بطاقة الشرف الوحيدة لكل مولود على أرض سورية.

بعد فشل العنف السياسي في رسم معالم ديمقراطية جديدة بالاسم في بغداد، وبدء خريف بيروت قبل التمتع بريبعها، أصبح الأمل في دمشق، في أن تتعلم من دروس مناهضة العنف شرقاً ومناهضة الطائفية غرباً ما يقبها مخاطر البقاء خارج التاريخ. وحده النضال المشترك من أجل دولة مدنية ديمقراطية حديثة، يشكل مكافأة مقبولة لضحايا الاستبداد وهدية جميلة لأطفالنا.

## نقد إعلان دمشق ونقد نقده

### ياسين الحاج صالح

كان يمكن لبعض الانتقادات التي وجهت لـ"إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" أن تكون أكثر إقناعاً لو أنها كانت أقل تلهفاً على رميه بالطائفية، وأقل تسرعاً إلى اتهامه بالاستبعاد أو حتى الاستئصال، أي باختصار لو كانت أكثر تروياً وأقل غريزية. لقد وقعت ضحية تسرعها، لم تستطع إقناع أحد أنها جادة، ولا بالخصوص أن مصدرها أكثر وطنية وديمقراطية، من منقودهم.

يفترض أن الطائفية هي صفة للإعلان ذاته، فيما الاستبعاد والاستئصال صفتان لما يفترض أنه إغفال لقوى معارضة أخرى. **الصفة الأولى** إسقاطية ببساطة، تقول شيئاً عن مطلقها أكثر مما تقول أي شيء عن الإعلان والقوى التي أصدرته. وقد يناسب الإشارة إلى أن مستشهلي رمي المعارضة بهذه الصفة هم أنفسهم ممن لا تنتهي لجلجتهم و"بمجادلاتهم في المحسوس" عند تقييم النظام وسياساته. ليس الأمر ازدواج معايير على الأرجح بل شكل مساهمة ما في الصراع على السلطة.

**أما المأخذ الثاني**، الاستبعاد بل الاستئصال، فيحيل إلى لا توافق قديم في الحساسية الفكرية والتزعات النفسية والسياسية بين تيارات معارضة. وفي جانب منه هو أزمة ثقة عميقة وتباعد وجدائي ونفسي أعمق. وهو أكبر على مستوى الثقافة السياسية، أي التصورات والمعايير المؤسسة للتفكير السياسي والبرامج السياسية، منه على مستوى البرامج والمواقف المعلنة. استمرار هذه الحساسيات والبنى أكثر من ربع قرن يوحى بجذورها غير السياسية المحض. ونميل إلى الاعتقاد بأن الشاكين لن يشعروا بالارتياح، لا داخل إعلان دمشق ولا خارجه.

على أن مغزى تم الطائفية والاستئصال أهم من عدم صدقها المحتمل. إن القلق والعصبية واستسهال نثر الاتهامات ونشر ثقافة الكراهية والامتناع حتى عن بذل شيء من الجهد لإخفاء مشاعر العداوة حيال تيارات وجماعات أهلية وعقائد دينية، تسهم جميعاً في مفاخرة ما نسميه أزمة الثقة الوطنية. هذه الأزمة والأجواء المسمومة المميزة لها هي ما يتعين الاهتمام به من قبل ائتلاف إعلان دمشق كأكثر خطر على التغيير الديمقراطي في سوريا.

والأعراض هذه محسوسة في المجتمع الأهلي السوري وفي أوساط ناشطين ومهتمين بالشأن العام بدرجة ربما تفوق ما يلمس منها في سلوك النظام المعلن. ولا ريب أنها هي التي أملت بعض الفورانات الانفعالية التي قفزت فوراً نحو الطائفية والاستئصال. بعض آخر من الفوران، ربما أشد إسفافاً، صدر بلا ريب أيضاً عن وكلاء للنظام، أو بالضبط للمكون الإيديولوجي الأممي منه (تميزاً عن المكون الحزبي العسكري). وبالإيديولوجي لا أعني البعثي الذي يجمع بين الوطنية والفلاحية والمرتبطة بتجربة ١٩٦٣ المكونة (استيلاء بالقوة على السلطة) بل الفتوي المقنع بعلمانية متشددة والمرتبطة بتجربة مكونة أخرى هي ١٩٨٠ (استيلاء بالقوة على... المجتمع). "أكثرية" "وأقلية"، "آخرون" (وأولون) على أن أشد ما تحقق فيه الانتقادات التي وجهت لإعلان دمشق هو كشف ثغرات حقيقية في الإعلان. بالخصوص في الفقرة التي أثارها جدلاً واسعاً: "الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب. تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيداً عن التعصب والعنف والإقصاء. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أيًا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة". الفقرة ركيكة الأسلوب، نثرية اللغة، مشوشة الأفكار، وترتكب فوق هذا كله خطأين فكريين — سياسيين خطيرين.

الخطأ الكبير الأول أنها تقوم بنقل غير شرعي لمفهوم الأكثرية من مجال سياسة التعاقد إلى مجال سياسة الهوية. ينتمي مفهوم الأكثرية والأقلية إلى السياسة الحديثة القائمة على مبادئ المواطنة والمساواة الحقوقية والسياسية والانتخابات الحرة والشراكة الوطنية. وتكمن تحتها إجراءات ومعارف مثل علم السكان والإحصاءات الوطنية والتصويت وسر الرأي العام. الأكثرية والأقلية مفهومان متحولان في سياسة التعاقد لا مكان لهما في سياسة الهوية التي تقوم على الاختلاف والتمايز الوراثيين والثابتين، وفي أقصى الحالات على الأصنافية. ورغم أن علم الاجتماع السياسي يستخدم المفهومين إلا أنه يفعل ذلك في سياق تحليلي لا في سياق معياري كحال الوثيقة التي نناقشها هنا. أما الكلام على أكثرية وأقلية انتخابية أو برلمانية فلا يميل إلى هويات إلا عرضاً ومصادفة. ورغم أن "إعلان دمشق" ليس برنامجاً ولا دستوراً فإنه ينتمي إلى دائرة الوثائق العملية التأسيسية وليس الوثائق النظرية التحليلية. وفي هذا النوع من الوثائق يصح القول إن استخدام مفاهيم الأقلية والأكثرية الدينية خطأ فاحش ومنبع للتوحش وعدم الثقة. هناك مواطنون سوريون متساوون هنا كما يقول الإعلان ذاته في فقرة أخرى، لا أقلية ولا أكثرية، وواضعو الإعلان مطالبون بتصحيح خطئهم، لا بالصمت عليه. الشك في دوافع بعض من انتقدوا هذه الفقرة لا ينبغي أن يمنع من تصحيح ضروري. ونميل إلى الاعتقاد بأن ما فل الحس النقدي عند واضعي الإعلان شيئان: أولهما رغبة سياسية في "تأليف القلوب" حوله، والثاني هو ربما إرادة القطعية مع خطاب علمانوي لا نقدي ولا يعي شروط تكوينه. غير أن البقاء عند لحظة مراجعة أو تنقيح نزعات لا ديمقراطية لا يتيح تركيباً سياسياً وطنياً من النوع الذي طمح إليه الإعلان في توجهه العام وفي فقراته الأخرى.

**الخطأ الفكري السياسي الآخر واضح في الجملة التي تختتم بها الفقرة نفسها:** "مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أياً كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة". "الآخرين"؟ من هم الأولون إذن؟ هل هم المسلمون؟ أو ربما المسلمون السنيون فقط كما تيسر القول لبعض نقاد الإعلان ومهاجميه؟ وما وجه عطف الانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم؟ (اقتبس هنا بحرية ملاحظات وردت في مقالة لمحمد الحاج صالح بعنوان: "نعم، يجب تشريح ونقد إعلان دمشق"، موقع "الرأي"، ٢٠ تشرين الأول، ٢٠٠٥) سياق الإعلان يوحي أن المخاطبين هم السوريون جميعاً، فمن أين أتى الآخرون إذن؟ هنا أيضاً ينقل الإعلان مفهوماً ينتمي إلى رطانة حدائثة جوفاء إلى وثيقة سياسية يفترض أنها تأسيسية. يخفق أيضاً في رؤية الفرق بين سياق تحليلي، سواء كان تاريخياً أو سوسولوجياً، قد يمنح بعض الشرعية للمدركات المذكورة في الجملة المقتبسة، وبين سياق سياسي عملي لا يمكن أن تعني في إطاره إلا سياسات هيمنة دينية. هنا أيضاً ثمة فشل في التركيب. إذ لا ريب أن واضعي الإعلان يدركون حساسية المسألة الدينية والطائفية، لكنهم ربما سمحوا لمقتضيات التعبئة أن تشوش بصيرتهم. أرادوا إعلان تمردهم على التحريم السياسي السلطوي والعلمانوي فوقعوا في محذور أخطر: مفهوم ديني للأمة، مفهوم ينسف المفهوم التعاقدية للوطنية (بالتقابل مع المفهوم العقيدية) الذي يحاول "إعلان دمشق" ذاته أن يؤسس له. بعبارة أخرى، إذا كان غير المسلمين آخرين، فإن القوى الموقعة على "إعلان دمشق" توقع على إعلان نفوها وعدم الحاجة لها. هنا أيضاً يتعين إصلاح الإعلان وإعادة صياغته لمصلحة تصور تعاقدية للوطنية السورية ينأى بها عن سياسات الهوية والمفهوم العقيدية للوطنية.

يوم ١٠/٣٠ أعلنت "اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق" عن قيامها، وقالت إن الموقعين عليه "يتلقون بصدر رحب كل الانتقادات التي وضعت موضع العناية والاهتمام في إطار العمل المستقبلي". أول ما يتعين فعله في تقديرنا هو تصحيح الفقرة الثالثة من الإعلان، لا لتكون أكثر تطميناً للأطراف السورية اجمع، ولكن كذلك لتكون أقرب لروحية الإعلان العامة ذاتها. لا يصح أن يحول دون ذلك إسفاف بعض الانتقادات التي وجهت لها.

"المستقبل"

## مختارات من التغطية الصحفية و الإعلامية لإعلان دمشق

### معارضة الداخل في سورية تسعى إلى التوحد

### وتطلق «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي»

#### الرأي العام

في مسعى لتشكيل نواة توحد المعارضة السورية الناشطة في الداخل، أطلقت الأحد، وثيقة «إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي»، بعد خمسة أشهر من التفاوض انتهت إلى المطالبة بـ «التغيير الجذري» لكن «السلمي والشرعي والقانوني» ومن دون «الاستقواء بالخارج»، مع فتح الباب أمام من يرغب في التوقيع عليها، سواء من داخل النظام أو خارجه، أو من باقي أحزاب المعارضة، «مع احتفاظ الموقعين بحقهم في التنسيق أو عدم التنسيق مع الجهات التي تتبنى الوثيقة لاحقاً». وفور إعلان الوثيقة من دمشق، بدأت حملة التأييد لها، خصوصاً من معارضة الخارج، حيث اصدر المراقب العام لـ «الإخوان المسلمين» علي صدر الدين البيانوني من لندن، بياناً أعلن انضمام الجماعة إلى الموقعين على الوثيقة، وكذلك فعل المجلس الوطني السوري في الولايات المتحدة واللجنة السورية لحقوق الإنسان في لندن.

ورفض الكاتب والناشط في لجان إحياء المجتمع المدني ميشال كيلو، أن يكون حصل «أي تنسيق بين من صاغ الوثيقة في شكلها الأخير، وبين حركة الإخوان المسلمين»، وقال: «ليقبل الوثيقة من قبلها، وليس لدى القوى التي وقعت عليها صلاحية أن ترفض قبول احد للوثيقة وليس لديها الرغبة في فرض الوثيقة على احد ومن يقبل بها إنما يفعل ذلك على مسؤوليته الشخصية سواء جاء هذا القبول من أشخاص داخل النظام حالياً أو كانوا فيه أو من معارضة الخارج». وأوضح أن «ليس للموقعين الحق في منع احد من قبول الوثيقة، لكن لنا الحق في أن نمتنع عن التنسيق معه، وهذه القاعدة تنسحب على رفعت الأسد، وهما الغادري».

وكان من المقرر أن يعقد مؤتمر صحافي في مكتب الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض حسن عبد العظيم، لإطلاق الوثيقة أمام الصحفيين، إلا أن رجال الشرطة تدخلت ومنعت عقد المؤتمر وفرقت الصحفيين، لكن بعضهم عاد بعد فترة واخذ الوثيقة وبعض التصريحات ممن بقي من نشطاء المعارضة. وقال عبد العظيم إن «منع عقد المؤتمر الصحافي لهو دلالة على أن نهج السلطة وعقليتها لم تتغير، وهي محاولتها لوقف إي حراك سياسي أو ثقافي أو اجتماعي، بل إن هناك ميلاً للتشدد أكثر مما كان سابقاً». ووقع على «إعلان دمشق»، التجمع الوطني الديمقراطي في سورية (خمسة أحزاب معارضة)، ولجان إحياء المجتمع المدني، والتحالف الديمقراطي الكردي في سورية، والجهة الديمقراطية الكردية في سورية (اللذان يضمان ١١ حزبا كرديا)، وحزب المستقبل الذي أسسه في الجزيرة الشيخ نواف البشير، إضافة إلى شخصيات مستقلة، بينها النائب السجين رياض سيف والشيخ والعلامة جودت سعيد ورئيس جمعية حقوق الإنسان السابق هيثم المالح وابنة مؤسسة الحزب الاشتراكي العربي الذي كان احد جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم فداء أكرم الحوراني، وعبد الكريم الضحاك والأخيران ممن أنصار حركة ٢٣ فبراير في سورية. كيلو أكد أن «هذه الوثيقة ليست إعلان حرب على النظام وإنما تطوير لخط المعارضة الديمقراطية، ضمن الأطر التي تقول بالتغيير من خلال الحوار والتوافق والإطار القانوني والسلمي». وأضاف: «نحن ما زلنا ملتزمين بإيجاد مخرج توافقي تصالحي لمشاكل سورية بالتعاون مع النظام في ما لو رغب». ومعلقاً على توقيع «الإخوان» وإذا ما سيكون هناك إي تنسيق، قال: «نحن لا نقول نعم أو لا، وإذا ما وافقوا على الوثيقة فإن ذلك لا يعني بالضرورة فتح باب التنسيق معهم، وإنما يجب مشاهدة الأمور بظروفها وشروطها الخاصة». وجاء في الإعلان الذي تلقت «الرأي العام» نسخة منه عبر بريد حركة «الإخوان» الإلكتروني، أن الموقعين على الإعلان «يتعهدون العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذل كل ما يلزم لإفلاق عملية التغيير الديمقراطي»،

وشدد على أن «التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج»، على أن «إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه»، ورأى الموقعون على «الإعلان» أن «عملية التغيير قد بدأت، بما هي فعل ضرورة لا تقبل التأجيل نظراً لحاجة البلاد إليها».

وبينما تحدث «الإعلان» عن «فتح القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين كل مكونات الشعب السوري وفتاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق»، حدد «المنطلقات القاعدية» التي يستند إليها هذا الحوار، وأهمها «ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية»، و«العمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الأفيار والفضوى، التي قد تجرّها على البلاد عقلية التعصب والتأر والتطرف وممانعة التغيير الديمقراطي». وفي حين أكد الموقعون رفضهم «التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج»، عبروا عن «إدراكهم التام لحقيقة وموضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر، من دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة، والحرص على استقلالها ووحدة أراضيها». وتعتبر الوثيقة الجديدة أن «إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي، ويجب أن يكون سلمياً ومتدرجاً ومبنياً على التوافق، وقائماً على الحوار والاعتراف بالآخر»، ودعت إلى «تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه كل القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان».

وفي إطار التغيير المنشود، يتم «الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستوراً جديداً، يقطع الطريق على المغامرين والمتطرفين، يكفل الفصل بين السلطات، ويضمن استقلال القضاء»، حيث توافق الموقعون على «بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد، ينتج منه دستور ديمقراطي عصري»، حسب ما جاء في الإعلان الذي نص أيضاً على «إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاماً وطنياً كامل الشرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية وبرامجها». وكان لافتاً في «الإعلان»، أن «الإسلام الذي هو دين الأكثرية (،،،) مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم»، و«ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية». وشدد الموقعون على ضرورة «إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً». والصياغة السابقة دفعت إلى إعلان المنظمة الثورية الديمقراطية في سورية عن تحفظاتها على الإعلان ورفضت التوقيع عليه، وقال عضو المكتب السياسي سليمان يوسف، إننا «أيدنا الكثير من الأفكار والفقرات الواردة فيه، لكننا تحفظنا على طريقة عرضها وتناولها لموضع حقوق القوميات غير العربية في سورية وكذلك موضع الدين». وأضاف: «لقد اقتصرنا على ذكر (القومية الكردية) والاكتفاء بتعبير القوميات الأخرى إشارة إلى الآشوريين وغيرهم، بالطبع هذا لا يلي الحد الأدنى من رغبات المنظمة فيما يتعلق بهذا الموضوع، وهو ما يمثل كلاماً فضفاضاً وضبابياً غير محدد، ينطوي على انتقاص من حقوق والمكانة الوطنية للآشوريين السوريين». وفي موضوع الدين، ذكر يوسف أن «منظمتنا طالبت بعدم ذكر أو الإشارة إلى أي من الأديان في الإعلان من مبدأ فصل الدين عن الدولة وإبعاده عن السياسة، وعندما أصرت غالبية القوى المشاركة في الإعلان على ذكر (الإسلام) طالبت المنظمة بذكر (المسيحية) أيضاً باعتبارها ديانة سماوية سورية أصيلة داخلية في تركيبة وثقافة المجتمع السوري». وأوضح أن «ملاحظاتنا ومقترحاتنا لم تؤخذ بعين الاعتبار، ولاقت رفضاً من قبل بعض الأطراف في (التجمع الوطني الديمقراطي) المهيمنة على قوى المعارضة وقرارها، ولذلك امتنعت المنظمة عن التوقيع على وثيقة إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي». وعلق كيلو على من يمكن أن يوقع عليها من الخارج بالقول: «إذا قبلها رفعت الأسد مثلاً فنحن ليس لنا الحق في منعه من قبولها، لكن لنا الحق في أن نمتنع عن التنسيق معه، وهذا الأمر ينطبق على حزب نهاد الغادري في الولايات المتحدة، لكننا بالتأكيد لا نشبه حزب الغادري بحركة الإخوان المسلمين». وقال «إنما ستكون خطوة بل وأمر مهم أن توافق كل أطراف المعارضة عليها، وان تلتزم روحها التصالحية لأنه يريح البلد ويعطي رسالة للخارج إن سورية ليست جبهات مختلفة وليست بلداً يسهل اختراقه، والمعارضة لن تسمح باختراق بلدها ولن تفرط بمصالحه».

أكد كيلو «إن الوثيقة هي باب لتقوية الوضع في وجه الضغوط الخارجية، وإقناع النظام بأن النهج الأمني لن يعطي نتائج إيجابية وان من الأفضل له ولنا وللبلاد فتح باب الحوار والتصالح الوطني». وعلق على منع عقد المؤتمر الصحافي، وقال: «أخذوا علينا إننا لم نتقدم إلى وزارة الإعلام بطلب من أجل الحصول على موافقة مسبقة، ونحن على كل سنعمد على عقد مؤتمرات أخرى وسنعمل على طلب مثل هذه الرخصة المرات المقبلة». وعن السبب الذي دفع إلى إصدار هذه الوثيقة في الوقت الحالي، أوضح: «صار لنا نعمل به منذ أكثر من خمسة أشهر، وهو

تطوير لعملنا خلال الثلاثين سنة الأخيرة وهو نقلة نوعية فعلية لهذا العمل دون أن يعني ذلك انه شيء جديد بقدر انه جزء من خط قدم يتطور ويتنامى»، وأضاف أن «هذا الخط وخلال السنوات الخمس الأخيرة اغتنى كثيرا ونعتمد أن هذه الوثيقة تضم كل هذا الجديد». واعتبر أن الوثيقة «تمثل تحولا نوعيا في موقف المعارضة الوطنية الديمقراطية من حيث منظورها ومن حيث علاقاتها ببعضها خصوصا أن الإعلان يضم إليه القوى الجديدة التي تشكلت في المجتمع السوري خلال السنوات الخمس الأخيرة فضلا عن التجمع، وهو بذلك دفعة كبيرة للعمل الوطني الديمقراطي». وإذا ما كان يعتبر أن لجان المجتمع المدني صارت من صفوف المعارضة، أعلن: «لا إننا نعتبر أنفسنا أننا قوة مصالحة وطنية تعمل من اجل تحقيق أهدافها من موقف معترض، ونحن في مطالبنا في الوثيقة إنما تقدمنا بما باعتبارها مطالب للمصالحة الوطنية تتم في إطار الديمقراطية وتحت سقف القانون وبطرق شرعية»، وتابع: «إننا في المقابل لا نستطيع أن نقرر بدلا عن النظام كيف له أن يصنفا، وهو في الواقع ينظر بنا على أننا معارضة منذ فترة طويلة والطريقة التي عوملنا بها كانت على أننا أكثر من معارضة ونسعى إلى تجزئة سورية وتقسيمها وإلى ما إلى ذلك». وأكد كيلو أن «النقاط التي وردت في الوثيقة إنما تمثل الحد الأعلى المقبول من كل القوى»، موضحا انه «لم يغب إني طرف دعوي للمشاركة ولم يشارك، واحترنا بداية أن تكون هناك قوى محدودة تقدم هذه النسخة، على أن تطرح لاحقا للنقاش العام تمهيدا لانضمام قوى جديدة». وأكد أن «الباب مفتوح أمام جميع القوى للتوقيع والانضمام إلى الوثيقة ونحن لا نفرض على الآخرين ولكننا نعتقد أن هذا الإعلان إنما هو مسودة تمثل عصارة ما يقول به ويقبله ويفكر به كل قوى الطيف غير الرسمي حتى لا نقول انه المعارض، واعتقد أن جزءا كبيرا من القوى الرسمية بما فيها «البعثية» توافق على ما جاء في إعلان دمشق».

بدوره أكد عبد العظيم، إن «سورية اليوم على مفترق طرق خطير، وهي مهددة بشعبها ووطنها والنظام، وبالتالي فإن مشروع المعارضة المتوافق عليه والمفتوح أمام الكل في الداخل والخارج هو مشروع إنقاذي لسورية في مآزقها وأزماتها الحالية». وعما يمكن أن تذهب إليه بعض التحليلات من أن نشاط المعارضة حاليا في سورية إنما يساعد على ممارسة مزيد من الضغوط الخارجية، أعلن أن «هذه الضغوط الخارجية تتطلب إعادة ترتيب البيت الوطني وتتطلب إعادة تعزيز الجبهة الداخلية عبر الانفتاح ونهج الديمقراطية والتعددية وليس الإصرار على النهج الشمولي والاقتصائي ويزرع عوامل الاحتقان في المجتمع لتنفجر عن أول أزمة». وإذا ما كانت المعارضة مستعدة لدفع ضريبة تحدي السلطات التي زادت من تشدها الفترة الأخيرة تجاههم، قال: «إننا أمام قناعتنا بالتغيير الديمقراطي في التغيير السلمي المتدرج والهادئ والعلمي مستعدين لتحمل كل ما يترتب على عملنا الوطني من استحقاقات سواء كان اعتقالات أو ملاحقة أو مطاردة لأننا نتصرف عن قناعة وحس وطني عال». ونفى أن تكون هناك قنوات اتصال بين المعارضة والمجتمع المدني من جهة والسلطات الرسمية في سورية من جهة أخرى، أو أن تكون وثيقة إعلان دمشق قد تمت مناقشتها، وقال إن «المبادرة على الاتصال والحوار ينبغي أن تأتي من قوى الحكم وليس المعارضة لأننا نعمل علنيا وهم لا يعيرون انتباهها لأي حوار ولا يعترفون بقوى المعارضة». وفور صدور «الإعلان»، أعلنت جماعة «الإخوان» تأييدها وانضمامها إليه، ورأت فيه «مُتَطَلِّقاً للإجماع الوطني»، وقال المراقب العام في بيان، «إن التغيير الوطني الديمقراطي ضرورة حتمية، ويحمل كل القوى الوطنية في مجتمعنا مسؤولية المبادرة للانخراط في المشروع الوطني العام للتغيير السلمي الديمقراطي المنشود»، معتبرا أن «سورية اليوم في قوس الأزمة». ولم تكتف الجماعة بإعلان «تأييدها الكامل لـ «إعلان دمشق» للتغيير الوطني الديمقراطي، وانضمامها إلى الموقعين عليه، واعتباره خطوة متقدمة على طريق بناء الإجماع الوطني العام»، بل دعت «كل القوى والشخصيات السياسية، والمنظمات والهيئات الوطنية، داخل الوطن وخارجه، إلى الموقف الموحد، والانضمام إلى هذا الإعلان التاريخي، لإعادة بناء اللحمة الوطنية بكل أبعادها».

كما أصدر المجلس الوطني السوري في واشنطن بياناً، أعلن فيه «تأييده وانضمامه إلى بيان فصائل المعارضة»، واعتبر الناطق باسم المجلس نجيب الغضبان أن «الإعلان عن هذه الوثيقة لهو دليل على نضج طروحات المعارضة الوطنية، وبرهان على وحدة فصائلها الرئيسية، وخطوة مهمة وجريئة على طريق التغيير الجذري والحتمي للنظام الاستبدادي الفاسد لعائلة الأسد وطغمته الحاكمة». كما أعلنت اللجنة السورية لحقوق الإنسان (لندن) انضمامها لهذا الإعلان، «من أجل السعي الحثيث إلى إقامة نظام ديمقراطي تعددي تداولي يحترم حق المواطنة ويضمن للأفراد والجماعات حرية التعبير والمشاركة ويلغي التمييز القائم على أسس حزبية أو فئوية».

## إعلان دمشق اصطفاً جديداً في الساحة السياسية السورية بمعية الإخوان

يحذر من أن سورية تتعرض لأخطار لم تشهدنا من قبل

قوى سياسية ومجتمعية سورية تعلن برنامجاً للتغيير الجذري والشامل وتتعاهد علي العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد

"قدس برس"

في خطوة يرجح أنها ستترك آثاراً واسعة النطاق علي الحياة السياسية السورية، أعلنت قوى سياسية سورية وعدد من الشخصيات العامة في البلاد، عن التوصل إلي أرضية تفاهم من أجل ما سمته التغيير الوطني الديمقراطي في سورية، مؤكدة أن عملية التغيير قد بدأت . فقد دعت قوى سياسية ومجتمعية سورية أصدرت إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي ، ولقيت مساندة رسمية من جانب جماعة الإخوان المسلمين في سورية، إلي تعبئة جميع طاقات سورية الوطن والشعب، في مهمة تغيير إنفاذية، تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلي صيغة الدولة السياسية . واعتبرت هذه القوى أن ذلك ضرورة لكي تتمكن سورية من تعزيز استقلالها ووحدها، ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليده الأمور في بلاده والمشاركة في إدارة شؤونها بحرية ، كما جاء في الإعلان الصادر عنها.

القوى الموقعة علي الإعلان

والموقعون علي الإعلان من الأحزاب والمنظمات هم التجمع الوطني الديمقراطي في سورية، والتحالف الديمقراطي الكردي في سورية، ولجان إحياء المجتمع المدني، والجبهة الديمقراطية الكردية في سورية، وحزب المستقبل (الشيخ نواف البشير). ومن الشخصيات العامة السورية وقع علي الإعلان كل من رياض سيف، وجودت سعيد، ود. عبد الرزاق عيد، وسمير النشار، ود. فداء أكرم الحوراني، ود. كمال زكار، وعبد الكريم الضحاك، وهيثم المالح، ونايف قيسية.

أما جماعة الإخوان المسلمين في سورية فقد أعلنت من جانبها عن توافيقها مع إعلان دمشق ، معتبرة إياه منطلقاً للإجماع الوطني ، كما جاء في بيان صادر عنها بالتزامن مع صدور الإعلان. ولاحظت هذه القوى أن سورية تتعرض اليوم لأخطار لم تشهدنا من قبل، نتيجة السياسات التي سلكها النظام، وأوصلت البلاد إلي وضع يدعو للقلق علي سلامتها الوطنية ومصير شعبها ، معتبرة أنها اليوم علي مفترق طرق بحاجة إلي مراجعة ذاتها والإفادة من تجربتها التاريخية أكثر من أي وقت مضى ، حسب تقديرها.

تحولات مطلوبة في شتي المجالات

وحذر الإعلان من أن احتكار السلطة لكل شيء، خلال أكثر من ثلاثين عاماً: أسس نظاماً تسلطياً شمولياً فئوياً، أدى إلي انعدام السياسة في المجتمع، وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العام، مما أورث البلاد هذا الحجم من الدمار المتمثل بتهدك النسيج الاجتماعي الوطني للشعب السوري، والانهيار الاقتصادي الذي يهدد البلاد، والأزمات المتفاقمة من كل نوع. إلي جانب العزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المدمرة والمغامرة وقصيرة النظر علي المستوي العربي والإقليمي وخاصة في لبنان، التي بنيت علي أسس استنساخية وليس علي هدي المصالح الوطنية العليا .

وبينما شدد الإعلان علي أن التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلي تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج : فقد أكد الموقعون علي إعلان دمشق أن اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسؤولاً، يخرج البلاد من حالة الضعف والانتظار التي تسم الحياة السياسية الراهنة، ويجنبها مخاطر تلوح بوضوح في الأفق ، علي حد تحذيرهم.



## الموقف الديمقراطي ..... عدد خاص ..... أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٥

ورأت القوى السورية التي توصلت إلي هذا الإعلان أن الخروج به يأتي إيمانا منهم بأن خطأ واضحا ومتناسكا تجمع عليه قوي المجتمع المختلفة، ويزر أهداف التغيير الديمقراطي في هذه المرحلة، يكتسب أهمية خاصة في إنجاز هذا التغيير علي يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه، ويساعد علي تجنب الانتهازية والتطرف في العمل العام ، وفق تعبيرها.

أما النقاط التي تضمنها الإعلان باعتبارها إطارا لبرنامج سياسي مشترك: فيتمثل أولها في تأكيد أن إقامة النعم الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي. ويجب أن يكون سلميا ومتدرجا ومبنيا علي التوافق، وقائما علي الحوار والاعتراف بالآخر .

كما ينبذ الإعلان ما سماه الفكر الشمولي وأعرب عن تبنيه القطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستتصالية، تحت أي ذريعة كانت تاريخية أو واقعية، ونبد العنف في ممارسة العمل السياسي، والعمل علي منعه وتجنبه بأي شكل ومن أي طرف كان .

وفي ما يتعلق بالتوجهات العامة لمشروع التغيير والإصلاح ، شدد الإعلان علي أن الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب. تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيدا عن التعصب والعنف والإقصاء. مع الحرص الشديد علي احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح علي الثقافات الجديدة والمعاصرة .

### اعتماد الديمقراطية

وبالمقابل، أكد إعلان دمشق أنه ليس لأي حزب أو تيار حق الادعاء بدور استثنائي. وليس لأحد الحق في نبد الآخر واضطهاده وسلبه حقه في الوجود والتعبير الحر والمشاركة في الوطن ، معتبرا في الوقت ذاته أنه من الضروري اعتماد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس، يقوم علي مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة، من خلال انتخابات حرة ودورية، تمكن الشعب من محاسبة السلطة وتغييرها.

ويدعو إعلان دمشق إلي بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي علي عقد اجتماعي جديد. ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري يجعل المواطنة معيارا للانتماء، ويعتمد التعددية وتداول السلطة سلميا وسيادة القانون في دولة يتمتع جميع مواطنيها بذات الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الإثنية أو الطائفة أو العشيرة، ويمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة .

كما يتوجه الإعلان إلي جميع مكونات الشعب السوري، إلي جميع تياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية وفعالياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإفساح المجال أمامها للتعبير عن رؤاها ومصالحها وتطلعاتها، وتمكينها من المشاركة بحرية في عملية التغيير .

### الحقوق والحريات

كما يطالب الإعلان بضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة علي دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها، في إطار الدستور وتحت سقف القانون ، حسب ما جاء فيه.

وامتدادا لهذا المطلب، طالب الإعلان بإيجاد ما سماه حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية. بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، علي قاعدة وحدة سورية أرضا وشعبا. ولا بد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرّموا منها، وتسوية هذا الملف كليا.

وأعربت القوى السورية الموقعة علي الإعلان عن التزامها بسلامة المتحد الوطني السوري الراهن وأمنه ووحدته، ومعالجة مشكلاته من خلال الحوار، والحفاظ علي وحدة الوطن والشعب في كل الظروف. والالتزام بتحرير الأراضي المحتلة واستعادة الجولان إلي الوطن. وتمكين سورية من أداء دور عربي وإقليمي إيجابي فعال، علي حد وصفها.

كما تضمن المشروع ذاته المطالبة بإلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وجميع القوانين ذات العلاقة، ومنها القانون / ٤٩ / لعام ١٩٨٠ (الذي يقضي بالإعدام علي مجرد الانتساب إلي الإخوان المسلمين)، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسرا وطوعا عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي، برد المعالم إلي أهلها وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد .

وطالبت القوي الموقعة بتعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ علي روحه المهنية، وإبقائه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية، وحصر مهمته في صيانة استقلال البلاد والحفاظ علي النظام الدستوري والدفاع عن الوطن والشعب.

كما تضمن الإعلان المطالبة بتحرير المنعمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية. وتوفير شروط العمل الحر لها كمنظمات مجتمع مدني ، علاوة علي تبنيه لمطلب إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع .

ويطالب الإعلان أيضا بضمان حق العمل السياسي لجميع مكونات الشعب السوري علي اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية ، طبقا للبيان.

### سورية عربيا ودوليا

ومن البنود التي تضمنها الإعلان التأكيد علي انتماء سورية إلي المنظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيق الروابط الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي بالأمة إلي طريق التوحد. وتصحيح العلاقة مع لبنان، لتقوم علي أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين .

كما يتبني الإعلان الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية علي بناء نظام عالمي أكثر عدلا، قائم علي مبادئ السلام وتبادل المصالح، وعلي درء العدوان وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجه ضد المدنيين .

ورأي الموقعون علي هذا الإعلان، أن عملية التغيير قد بدأت، بما هي فعل ضرورة لا تقبل التأجيل نعرا لحاجة البلاد إليها، وهي ليست موجهة ضد أحد، بل تتطلب جهود الجميع. وهنا ندعو أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلي المشاركة معنا وعدم التردد والحذر، لأن التغيير المنشود لصالح الجميع ولا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد ، علي حد وصفهم.

أما في ما يتعلق بالخطوات التنظيمية والإجرائية: فقد تضمن الإعلان عدة خطوات، جاء في مقدمتها فتح القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب السوري وفئاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق وفق منطلقات قاعدية تمثل في ضرورة التغيير الحذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الحزبية أو الالتفافية، والعمل علي وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، التي قد تجرأها علي البلاد عقلية التعصب والتأثر والتطرف وممانعة التغيير الديمقراطي .

وأكدت القوي المصدرة للبيان رفضها للتغيير الذي يأتي محمولا من الخارج، مع إدراكنا التام لحقيقة وموضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر، دون دفع البلاد إلي العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة. والحرص علي استقلالها ووحدة أراضيها ، حسب تعبيرها.

وفي السياق أعرب الموقعون عن تشجيعهم لما سموه المبادرات للعودة بالمجتمع إلي السياسة، وإعادة اهتمام الناس بالشأن العام، وتنشيط المجتمع المدني ، بينما أوضحوا عزمهم علي تشكيل اللجان والمجالس والمنتديات والهيئات المختلفة، محليا وعلي مستوى البلاد، لتنظيم الحراك العام الثقافي

والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومساعدتها علي لعب دور هام في إنهاض الوعي الوطني وتنفيذ الاحتقانات، وتوحيد الشعب وراء أهداف التغيير .

ومن الخطوات التي تضمنها الإعلان خطوة التوافق الوطني الشامل علي برنامج مشترك ومستقل لقوي المعارضة، يرسم خطوات مرحلة التحول، ومعالم سورية الديمقراطية في المستقبل ، بالإضافة إلي تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع القوي الطامحة إلي التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلي التوافقات الواردة في هذا الإعلان، وعلي قاعدة ائتلاف وطني ديمقراطي واسع ، كما ورد فيه.

وبشكل متصل، أوضحت القوي التي أصدرت الإعلان أنه ستجري امتدادا لذلك الدعوة إلي انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستورا جديدا للبلاد، يقطع الطريق علي المغامرين والمتطرفين. يكفل الفصل بين السلطات، ويضمن استقلال القضاء، ويحقق الاندماج الوطني بترسيخ مبدأ المواطنة ، بينما سيتم بناء علي تلك الخطوة إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاما وطنيا كامل الشرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية وبرامجها ، كما قالت.

### خطوات عريضة لمشروع التغيير

ورأي الموقعون علي إعلان دمشق أن الأمر يتعلق بخطوات عريضة لمشروع التغيير الديمقراطي، كما نراه، والذي تحتاجه سورية، وينشده شعبها ، مؤكدين أنه يبقى مفتوحا لمشاركة جميع القوي الوطنية من أحزاب سياسية وهيئات مدنية وأهلية وشخصيات سياسية وثقافية ومهنية، يتقبل التزامهم وإسهاماتهم، ويظل عرضة لإعادة النظر من خلال ازدياد جماعية العمل السياسي وطاقاته المجتمعية الفاعلة ، وفق بياهم.

وبصيغة لا تفتقر إلي إبداء الجدية في تبني هذه المطالب والخطوات، خلص الإعلان إلي التعاهد علي العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذل كل ما يلزم لإقلاع عملية التغيير الديمقراطي، وبناء سورية الحديثة وطنا حرا لكل أبنائها، والحفاظ علي حرية شعبها، وحماية استقلالها الوطني ، بحسب تعبير الموقعين عليه.

### مساندة الإخوان المسلمين

ووفي وقت لاحق أمس، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين السورية، عن مساندتها لمطالب إعلان دمشق ، مشيرة إلي أن صدور الإعلان جاء في سياق مشاورات وحوارات شاركت فيها.

وأشارت الجماعة في بيان صادر عنها أمس الأحد إلي أنها تبنت مبدأ الحوار نهما أصيلا مع كافة القوي والتيارات السياسية، وأكدت ضرورة العمل الوطني المشترك، ودعت إلي وحدة الصف الوطني، للنهوض بأعباء التحرير ومقاومة الاستبداد، والسعي لإيجاد البديل الوطني الجامع، وذلك انطلاقا من رؤيتها الشرعية ومسؤوليتها الوطنية، فأصدرت ميثاق الشرف الوطني في شهر أيار ٢٠٠١، والمشروع السياسي لسورية المستقبل في شهر كانون الأول ٢٠٠٤، والنداء الوطني للإنقاذ في شهر نيسان ٢٠٠٥، وأيدت كل المبادرات الخيرة التي قامت بها مختلف القوي الوطنية داخل سورية وخارجها، وأجرت مع معظم هذه القوي حوارات مفيدة، ووصلت معها إلي توافقات وطنية ثنائية ومتعددة، يعتبر (إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي) الذي صدر في دمشق هذا اليوم، تنويجا لها .

وأضاف البيان إن جماعة الإخوان المسلمين في سورية، إذ تعلن اليوم تأييدها الكامل لـ(إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي)، وانضمامها إلي الموقعين عليه، وتعتبره خطوة متقدمة علي طريق بناء الإجماع الوطني العام، تمهيدا لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل، ومدخلا للتغيير الديمقراطي السلمي في بلدنا الحبيب.. لتدعو كافة القوي والشخصيات السياسية، والمنظمات والهيئات الوطنية، داخل الوطن وخارجه، إلي الموقف الموحد، والانضمام إلي هذا الإعلان التاريخي، لإعادة بناء اللحمة الوطنية بكل أبعادها ، حسب تعبيره.

## البيانوني: مبادرة للانخراط في المشروع الوطني العام

وفي البيان الذي حرره من لندن الحامي علي صدر الدين البيانوني، المراقب العام لجماعة الإخوان في سورية، جري تأكيد أن ما يجري علي ساحتنا الوطنية الداخلية، منذ أكثر من أربعة عقود، من انتهاك لحقوق المواطنين، ومصادرة للحريات الخاصة والعامة، وانتشار للعلم والفساد، وما يحيط بقطرنا من تحديات وأخطار وتهديدات، يضع أبناء شعبنا جميعا أمام مسؤوليتهم التاريخية، ويجعل التغيير الوطني الديمقراطي ضرورة حتمية، معتبرا أن هذا الواقع يحمل جميع القوي الوطنية في مجتمعنا، مسئولية المبادرة للانخراط في المشروع الوطني العام للتغيير السلمي الديمقراطي المنشود، فسورية اليوم في قوس الأزمة، ومجتمعها مزقته سياسات الاستبداد والإفساد، بعد أن كان مثالا رائعا لشعوب المنطقة في التلاحم والوحدة والحيوية المبدعة والإنجاز، علي حد تعبيره.

وحذر بيان الإخوان من أن الاستبداد حطم بني المجتمع (السوري)، وأفسد المستبدون كل ما لم يقدروا علي تحطيمه من مؤسسات المجتمع المدني، فعزلوا الشعب عن أي مشاركة حقيقية في الحياة العامة، وألغوا كل مرجعيات الرقابة وأدواتها، ليخلو الجو للفسادين والمفسدين، حسب ما ورد فيه.

واشتكي البيان من أن السلطة الحاكمة أعرضت عن كل دعوات الإصلاح، وأصمت آذانها عن كل النداءات المخلصة التي انطلقت تدعو للتسامي فوق المصالح الذاتية والفتوية، وتقديم مصلحة الوطن العليا، في مرحلة من أصعب المراحل التي يمر بها قطرنا، وكأن خسارة الوطن وكرامة أبنائه لا تعني لهم شيئا، وها هم أولاء لا يزالون مستعدين للمقاومة علي حساب الوطن ومستقبله، ووحدة أرضه وإنسانه، مقابل بقائهم متفردين في مواقعهم، يسومون شعبنا سوء العذاب، ويسوسون وطننا بسياسات الفساد والإفساد والتنازل والإذعان، وفق تعبيره.

ووصف الإخوان التحركات الجديدة بأنها نداء للتحرر من الذاتيات الضيقة، ومن نوازع الخوف والكراهية والتوجس التي أفرزتها سياسات المجموعة الحاكمة، واستجابة لضرورات بناء المجتمع السوري الحي المتآخي، وبناء سورية دولة حديثة لجميع أبنائها، دولة إيجابية قوية، تشارك في صنع الحضارة والسلم والاستقرار. إنها للحظة تاريخية لها ما بعدها، نسأل الله العلي القدير، أن تكون منطلقا لمرحلة جديدة في تاريخ بلدنا الحبيب، يسودها الحرية والعدل والحب والتعاون والبناء، كما جاء في بيانهم.

"قدس برس"

## في أوسع توافق يناله مشروع للتغيير الجذري في سورية

المعارضة تطرح "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" .. والإخوان المسلمون

يعلنون انضمامهم للوثيقة

"أخبار الشرق"

في وثيقة وقعتها معظم أحزاب المعارضة السورية، بما فيها الأحزاب الكردية، أطلق "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي". وفور طرح "الإعلان"، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في سورية والمجلس الوطني السوري في الولايات المتحدة واللجنة السورية لحقوق الإنسان (لندن) انضمامهم للوثيقة. واللافت أن الإعلان الجديد لا يتضمن أي "دعوة" أو "مناشدة" موجهة للسلطات السورية، كما جرت عليه العادة، إضافة إلى أنها المرة الأولى التي يتم فيها طرح مقولة "التغيير الجذري" من جانب المعارضة السورية في الداخل، دون الوقوف عند رفع حالة الطوارئ أو إطلاق المعتقلين السياسيين. وقد وجه الموقعون على الإعلان الدعوة إلى البعثيين وإلى "من يقبل من أهل النظام" للانخراط في هذا المشروع للتغيير.

و"الإعلان" الذي وقع عليه التجمع الوطني الديمقراطي في سورية (خمسة أحزاب معارضة) ولجان إحياء المجتمع المدني والتحالف الديمقراطي الكردي في سورية والجبهة الديمقراطية الكردية في سورية (الذتان يضمنان جميع الأحزاب الكردية باستثناء حزب واحد) وحزب المستقبل (الشيخ نواف البشير)، إضافة إلى شخصيات مستقلة، بينها النائب السجين رياض سيف وجودت سعيد وهيثم المالح .. مفتوح للتوقيع عليه من جانب أحزاب أو شخصيات أخرى، حسب ما جاء في "الإعلان" ذاته. وفي استباق للضغوط أو حتى الاعتقالات المتوقعة من جانب النظام السوري، "تعاهد" الموقعون على الإعلان "على العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذل كل ما يلزم لإفلاع عملية التغيير الديمقراطي".

وانطلق "الإعلان" الذي صدر في مؤتمر صحفي عقد في دمشق اليوم الأحد، من أن سورية تتعرض "اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل، نتيجة السياسات التي سلكها النظام، وأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها"، كما أشار إلى "العزلة الخائفة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المدمرة والمغامرة وقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي". وكانت الدعوة للمؤتمر الصحفي قد وجهت أصلاً من جانب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (عضو التجمع الوطني) الذي عقد مؤتمر العام قبل أيام، ولكن لم يسبق الكشف عن أن مثل هذا "الإعلان" سيتم إطلاقه. وشدد "الإعلان" على أن "التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج"، على أن "إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه". ورأى الموقعون على "الإعلان" أن "عملية التغيير قد بدأت، بما هي فعل ضرورة لا تقبل التأجيل نظراً لحاجة البلاد إليها". ودعا الموقعون على الإعلان "أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة معنا وعدم التردد والحذر؛ لأن التغيير المنشود لصالح الجميع ولا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد".

وبينما تحدث "الإعلان" عن "فتح القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب السوري وفتاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق"، حدد "المنطلقات القاعدية" التي يستند إليها هذا الحوار، وأهمها "ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترفيعة أو الجزئية أو الالتفافية"، والعمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، التي قد تجرأها على البلاد عقلية التعصب والتأثر والتطرف وممانعة التغيير الديمقراطي". وفي حين أكد الموقعون رفضهم "التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج"، عبروا عن "إدراكهم التام لحقيقة وموضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر، دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة، والحرص على استقلالها ووحدة أراضيها".

وتعتبر الوثيقة الجديدة أن "إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي، ويجب أن يكون سلمياً ومتدرجاً ومبنياً على التوافق، وقائماً على الحوار والاعتراف بالآخر". ودعت لـ "تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان". وفي إطار التغيير المنشود، يتم "الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستوراً جديداً للبلاد، يقطع الطريق على المغامرين والمتطرفين، يكفل الفصل بين السلطات، ويضمن استقلال القضاء"، حيث توافق الموقعون على "بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد، ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري"، حسب ما جاء في الإعلان الذي نص أيضاً على "إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاماً وطنياً كامل الشرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية وبرامجها".

ومن الملامح البارزة في "الإعلان"، على النص على أن "الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب (..) مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم"، و"ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والحفاظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية". وفي هذا السياق، شدد الموقعون على ضرورة "إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً". ولم ينسَ الموقعون أن يؤكدوا ضرورة "إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وجميع القوانين ذات العلاقة، ومنها القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً وطوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية". إضافة إلى "تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية". وفي حين عبر الموقعون عن التزامهم "بتحرير الأراضي المحتلة

واستعادة الجولان إلى الوطن"، ركزوا على "تعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على روحه المهنية، وإبقائه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية، وحصر مهمته في صيانة استقلال البلاد والحفاظ على النظام الدستوري والدفاع عن الوطن والشعب".

ورغم توقيع الأحزاب الكردية، إلا أن هذا لم يمنع من "التأكيد على انتماء سورية إلى المنظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيق الروابط الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي بالأمة إلى طريق التوحيد. وتصحيح العلاقة مع لبنان". وأعلن الموقعون التزامهم "بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظام عالمي أكثر عدلاً، قائم على مبادئ السلام وتبادل المصالح، وعلى درء العدوان وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجه ضد المدنيين".

وفور صدور "الإعلان"، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في سورية تأييدها وانضمامها إليه، ورأت فيه "مُنطَلَقاً للإجماع الوطني". وقال المراقب العام للجماعة المحامي علي صدر الدين البيانوني في بيان: إن "التغيير الوطني الديمقراطي ضرورة حتمية، ويحمل جميع القوى الوطنية في مجتمعنا مسؤولية المبادرة للانخراط في المشروع الوطني العام للتغيير السلمي الديمقراطي المنشود"، معتبراً أن "سورية اليوم في قوس الأزمة". ولم تكتف الجماعة بإعلان "تأييدها الكامل لـ"إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، وانضمامها إلى الموقعين عليه، وتعتبره خطوة متقدمة على طريق بناء الإجماع الوطني العام، تمهيداً لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل، ومدخلاً للتغيير الديمقراطي السلمي في بلدنا"، بل دعت "كافة القوى والشخصيات السياسية، والمنظمات والهيئات الوطنية، داخل الوطن وخارجه، إلى الموقف الموحد، والانضمام إلى هذا الإعلان التاريخي، لإعادة بناء اللحمة الوطنية بكل أبعادها".

كما أصدر المجلس الوطني السوري في واشنطن بياناً أعلن فيه "تأييده وانضمامه إلى بيان فصائل المعارضة الذي صدر اليوم في دمشق، الموافق للسادس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر". واعتبر المتحدث باسم المجلس نجيب الغضبان أن "الإعلان عن هذه الوثيقة هو دليل على نضج طروحات المعارضة الوطنية السورية، وبرهان على وحدة فصائلها الرئيسية، وخطوة هامة وجريئة على طريق التغيير الجذري والحتمي للنظام الاستبدادي الفاسد لعائلة الأسد وطغمته الحاكمة". ورغم ترحيب "المجلس بدعوة إعلان دمشق القوى الوطنية داخل النظام إلى الانضمام إلى صفوف الشعب وأخذ دورها الطبيعي في عملية التغيير"، أبدى رفضه رفضاً قاطعاً التعاون مع الشخصيات والقوى التي ارتكبت جرائم بحق الشعب السوري". وأعلنت اللجنة السورية لحقوق الإنسان (لندن) انضمامها لهذا الإعلان، "من أجل السعي الحثيث إلى إقامة نظام ديمقراطي تعددي تداولي يحترم حق المواطنة ويضمن للأفراد والجماعات حرية التعبير والمشاركة ويلغي التمييز القائم على أسس حزبية أو فئوية". وتوجهت اللجنة "لأنصارها ولكافة المواطنين السوريين أفراد وجماعات، نخب ومثقفين ومفكرين، للانضمام لهذا الإعلان، والعمل من خلاله لتحقيق التغيير المنشود" حسب تعبير اللجنة في بيان.

"أخبار الشرق"

## تعطيل مؤتمر صحفي للمعارضة لإشهار إعلان دمشق

### الحياة

عطلت السلطات السورية أمس المؤتمر الصحافي الذي تم فيه إشهار «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» الذي يدعو إلى تعبئة جميع الطاقات السورية في الداخل في مهمة «تغيير إنقاذية». وقال الناطق باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» المحامي حسن عبد العظيم أن السلطات أبلغته بضرورة إلغاء المؤتمر لعدم حصوله على «الرخصة المسبقة» من وزارة الإعلام ومنعته من إكمال المؤتمر الذي بدأه بكلمة ترحيبية بالصحافيين باعتبارهم «ممثل السلطة الرابعة التي تكشف العيوب والتجاوزات» وقراءة إعلان دمشق وبنوده. وأوضح عبد العظيم أن العمل في إعلان دمشق بدأ منذ أشهر، مشيراً إلى أنه سيتم في الأيام القليلة المقبلة تشكيل لجنة متابعة من القوى السياسية والفعاليات والأحزاب الموقعة على البيان لوضع الخطوات العملية لترجمة الإعلان على أرض الواقع «حتى لا يبقى إعلاننا نظرياً».

ووقع على الإعلان كل من «التجمع الوطني الديمقراطي في سورية» و«التحالف الديمقراطي الكردي في سورية» و«لجان إحياء المجتمع المدني» و«الجبهة الديمقراطية الكردية في سورية» و«حزب المستقبل» (الشيخ نواف البشير) ورياض سيف وجودت سعيد وعبد الرزاق عيد وسمير النشار والدكتورة فداء أكرم الحوراني والدكتور عادل زكار وعبد الكريم الضحاك وهيثم المالح ونايف قيسية.

والهدف من إعلان دمشق «شعور المعارضة بأن اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسؤولاً يخرج البلاد من حال الضعف والانتظار التي تسم الحياة السياسية الراهنة ويجنبها مخاطر تلوح بوضوح في الأفق». وأكد عبد العظيم لـ «الحياة» أن «الإعلان مفتوح لكل القوى الديمقراطية في الداخل والخارج وداخل السلطة وخارجها». ويرى الإعلان أن إقامة النظام الوطني الديمقراطي «المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي» ويدعو إلى نبذ الفكر الشمولي ويعتبر الإسلام دين الأكثرية وعقيدها، مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين ويوصي بإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية والمحكم الاستثنائية وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

"الحياة"

## "إعلان دمشق" لقوى معارضة و"الإخوان" يدعو إلى "تغيير جذري" في سوريا

السفير

دعت أحزاب معارضة في سوريا، في بيان بعنوان "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، أمس، إلى إجراء "تغيير جذري وديمقراطي" في البلاد، مشددة على ضرورة إقامة النظام الوطني الديمقراطي، الذي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي، وهو ما أيده جماعة الإخوان المسلمين في بيان منفصل. ووقع على إعلان دمشق، التجمع الوطني الديمقراطي، ولجان إحياء المجتمع المدني، والتحالف الديمقراطي الكردي، والجبهة الديمقراطية الكردية، وحزب المستقبل (الشيخ نواف البشير)، ورياض سيف، وجودت سعيد، وعبد الرزاق عيد، وسمير النشار، وفداء أكرم الحوراني، وكمال زكار، وعبد الكريم الضحاك، وهيثم المالح، ونايف قيسية. وأعلنت جماعة الإخوان، واللجنة السورية لحقوق الإنسان، ومقرها لندن، تأييدهما وانضمامهما إلى الإعلان.

واعتبر الإعلان أن "احتكار السلطة لكل شيء، خلال أكثر من ٣٠ عاماً، أسس نظاما تسلطيا شموليا فتويا، أدى إلى انعدام السياسة في المجتمع، وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العام، مما أورت البلاد هذا الحجم من الدمار المتمثل بتهتك النسيج الاجتماعي الوطني للشعب السوري، والانهيار الاقتصادي، إلى جانب العزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المدمرة والمغامرة والقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي، وخاصة في لبنان، التي بنيت على أسس استنساخية لا على هدى المصالح الوطنية العليا". وأشار الإعلان إلى أن الموقعين عليه اتفقوا على مجموعة من الأسس من بينها "إقامة النظام الوطني الديمقراطي، ونبذ الفكر الشمولي، والقطع مع جميع المشاريع الاقصائية والوصائية والاستصالية تحت أي ذريعة كانت تاريخية أو واقعية، ونبذ العنف في ممارسة العمل السياسي، والعمل على منعه وتجنبه بأي شكل ومن أي طرف كان". وشدد الإعلان على "تمكين جميع مكونات الشعب السوري من المشاركة بحرية في عملية التغيير، وضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والحفاظ على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها في إطار الدستور وتحت سقف القانون، وإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا". وأكد "الحفاظ على وحدة الوطن والشعب في كل الظروف، والالتزام بتحرير الأراضي المحتلة واستعادة الجولان إلى الوطن، وتمكين سوريا من أداء دور عربي وإقليمي إيجابي فعال". ودعا الإعلان إلى وقف العمل بقانون الطوارئ، وإبقاء الجيش خارج إطار الصراع السياسي، و"إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع". وأكد الإعلان "انتماء سوريا إلى المنظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيق الروابط الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي بالأمة إلى طريق التوحد، وتصحيح العلاقة مع لبنان، لتقوم على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين". واعتبر إعلان دمشق "أن عملية التغيير بدأت، ولا تقبل التأجيل نظرا لحاجة البلاد إليها، وهي ليست موجهة ضد احد، بل تتطلب جهود الجميع، وندعو أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة وعدم التردد والحذر، لأن التغيير المنشود لصالح الجميع، ولا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد". وأوضح الإعلان انه يمكن إجراء التغيير عبر "فتح القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب

السوري، وفق منطلقات قاعدية تتمثل في ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية، والعمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، ورفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج، وتمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي، والدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستوراً جديداً للبلاد، يكفل الفصل بين السلطات، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاماً وطنياً كاملاً شرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية وبرامجها".

واعترفت جماعة الإخوان، في بيان أصدره في لندن المراقب العام صدر الدين البيانوني، إعلان دمشق "خطوة متقدمة على طريق بناء الإجماع الوطني العام تمهيداً لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل ومدخلاً للتغيير الديمقراطي السلمي في سوريا"، داعية "كافة القوى والشخصيات السياسية والمنظمات والهيئات الوطنية، داخل الوطن وخارجه إلى الموقف الموحد، والانضمام إلى هذا الإعلان التاريخي، لإعادة بناء اللحمة الوطنية بكل أبعادها". ومن جانبها، اعتبرت اللجنة السورية لحقوق الإنسان الإعلان "خطوة مهمة متقدمة على طريق السعي لإيجاد مخرج من النفق المظلم، والأفق المسدود، الذي أوصل النظام الشمولي القمعي في سوريا الوطن والشعب إليه".

(السفير"، ا ف ب، يو بي آي)

## إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي يطلق أكبر تجمع للمعارضة السورية

### أصدرته أحزاب وقوي واسعة وتبناه الإخوان لاحقاً

باريس – لندن – القدس العربي:

أصدرت مجموعة من الأحزاب واللجان والشخصيات الوطنية السورية، عربية وكردية، ما أسمته إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، دعت فيه إلى بداية مرحلة جديدة في عمل المعارضة السورية، والانتقال من الواقع الحالي كمعارضات مبعثرة إلى واقع جديد، يتمثل بوجود معارضة سورية مؤتلفة في حركة واحدة وموحدة حول برنامج مشترك، مع التشديد على أن هذا الإعلان ليس نهاية المطاف. وكان مقرراً أن يتلى هذا الإعلان في مؤتمر صحافي يعقد في العاصمة السورية، إلا أن السلطات الأمنية منعت عقده.

والأطراف الموقعة هي التالية: التجمع الوطني الديمقراطي في سورية (ائتلاف خمسة أحزاب يسارية وقومية)، التحالف الديمقراطي الكردي في سورية، لجان إحياء المجتمع المدني، الجبهة الديمقراطية الكردية في سورية، وحزب المستقبل (الشيخ نواف البشير). كما وقعت عليه الشخصيات الوطنية التالية: رياض سيف، جودت سعيد، د. عبد الرزاق عيد، سمير النشار، د. فداء أكرم الحوراني، د. عادل زكار، عبد الكريم الضحاك، هيثم المالح، ونايف قيسية. وفي وقت لاحق أعلن علي صدر الدين البيانوني، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، ان جماعته إذ تعلن اليوم تأييدها الكامل (...)، وانضمامها إلى الموقعين عليه، وتعتبره خطوة متقدمة على طريق بناء الإجماع الوطني العام، تمهيداً لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل، ومدخلاً للتغيير الديمقراطي السلمي في بلدنا الحبيب... لتدعو كافة القوى والشخصيات السياسية، والمنظمات والهيئات الوطنية، داخل الوطن وخارجه، إلى الموقف الموحد، والانضمام إلى هذا الإعلان التاريخي، لإعادة بناء اللحمة الوطنية بكل أبعادها.

وحول إستراتيجية العمل طالب الإعلان بحشد جميع القوى السورية ذات المصلحة بالانتقال إلى النظام الديمقراطي، والتي تتوافق على الخطوط العريضة لبرنامج التغيير، وتقبل الاختلافات والتباينات الموجودة وتحترمها. وهذا يفرض استمرار الحوار فيما بينها، ومع القوى الاجتماعية الأخرى، وتقبل النقد والملاحظات من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والشخصيات الوطنية.



وقال الموقعون علي الإعلان: إننا نتطلع لمشاركة جميع القوي السياسية والاجتماعية والشخصيات الوطنية والثقافية للإقلاع في عملية التغيير. من هذا المنطلق، بقي الإعلان مفتوحاً للجميع، حتي لمن يقبل به من أهل النظام، ولم يستثن أحداً. إنه تطلع إلي خط ثالث، يقوم علي إمكان تقدم شعبنا ليأخذ مصيره بيديه، فلا يرضي باستمرار الاستبداد، ولا يقبل التفريط بالسيادة الوطنية والاستقلال .

كما أكدوا أنّ وحدة الشعب واستقلال البلاد لا يكفلهما إلا التغيير الوطني الديمقراطي، الذي يأتي محمولاً علي قوي الشعب ومن خلالها، وأنّ وسائل العمل من أجل التغيير الوطني الديمقراطي هي الوسائل السلمية والديمقراطية المتاحة، مثل التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات وأشكال العصيان المدني الأخرى، مع نبذ العنف بكل أشكاله ومن أي جهة أي .

ويتوجه الإعلان إلي الرأي العام السوري، إلي جميع المواطنين السوريين أولاً، لإعلامهم بأن قوة جديدة قد ولدت للعمل من أجل التغيير. وأن بإمكانهم أن ينخرطوا في هذه العملية، كما يتوجه إلي الرأي العام الخارجي، للقول بأن سورية ليست قوقعة فارغة سياسياً. فقد ولدت بعد الاستقلال، منذ ستين عاماً، جمهورية ديمقراطية ذات نظام برلماني قائم علي الانتخابات الحرة والتعددية السياسية وتداول السلطة. وهي تتمتع اليوم بوجود قوي شعبية لها تاريخ طويل في النضال الديمقراطي، جديدة بالثقة ويمكن الحوار معها. وهي موحدة وراء شعارها الرئيس التغيير الوطني الديمقراطي. ولها برنامجها الذي يتلاقى مع روح التجديد في هذا العصر. يرفض الهيمنة والاستبداد والعدوان، ويسعي إلي توطيد أسس السلم والعدالة والمساواة بين الشعوب، ويمكن سورية من لعب دور عربي وإقليمي إيجابي وفعال.

## إعلان دمشق يؤكد الأخطار التي تهدد دمشق هي نتيجة للسياسة السورية

دمشق: رزوق الغاوي

أصدرت مجموعة من الأحزاب والمنظمات والهيئات الأهلية غير المرخصة والشخصيات الوطنية في دمشق بياناً أمس أسموه «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي»، رأت فيه أن ما تعرض له سورية اليوم من أخطار هو نتيجة للسياسة السورية التي أوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها. وأكد الإعلان ضرورة تعبئة جميع الطاقات السورية في مهمة تغيير إنفاذية تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج، وأن اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسؤولاً، يجب البلاد مخاطرة تلوح بوضوح في الأفق. وطالب الإعلان بإقامة النظام الوطني الديمقراطي بطريقة سلمية ومتدرجة ومبنية على التوافق والحوار والاعتراف بالآخر، ونبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستتصالية، ونبذ العنف في ممارسة العمل السياسي والعمل على منعه وتجنبه بأي شكل ومن أي طرف كان.

ورأى الإعلان أن الإسلام، الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء، يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب وأن الحضارة العربية تشكلت في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في المجتمع بالاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك بعيداً عن التعصب والعنف والإقصاء، مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أيضاً كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة وعدم إعطاء أي حزب أو تيار حق الادعاء بدور استثنائي أو في نبذ الآخر واضطهاده وسلبه حقه في الوجود والتعبير الحر والمشاركة في الوطن. وطالب الموقعون على الإعلان باعتماد الديمقراطية وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ودورية، تمكن الشعب من محاسبة السلطة وتغييرها، والتوجه إلى جميع مكونات الشعب السوري بتياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية وفعالياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمشاركة بحرية في عملية التغيير، وضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها والحفاظ على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية في إطار الدستور وتحت سقف القانون.

"الشرق الاوسط"

## السلطات منعت اجتماعاً لها في العاصمة أحزاب من المعارضة السورية أطلقت "إعلان دمشق للتغيير الوطني"

دمشق - "النهار":

فرفت السلطات السورية اجتماعاً لبعض أحزاب المعارضة السورية كانت تنوي إطلاق برنامج سياسي تحت اسم "إعلان دمشق للتغيير الوطني".

وخلال الاجتماع الذي عقد في مكتب المحامي حسن عبد العظيم الناطق باسم التجمع الوطني المعارض في منطقة البرامكة، حضر عدد من رجال الشرطة وفرقوا المجتمعين. لكن بعض الأحزاب والشخصيات المشاركة أوصل "الإعلان" إلى وسائل الإعلام، ومما جاء فيه أن سوريا "تعرض اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل، نتيجة السياسات التي سلكها النظام، وأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها". ولا حظ إنها "على مفترق طرق". وقال إن "احتكار السلطة لكل شيء خلال أكثر من ثلاثين عاماً، أسس نظاماً تسلطياً شمولياً فئوساً أدى إلى انعدام السياسة في المجتمع وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العام". ودعت الأحزاب والشخصيات المشاركة في الاجتماع إلى "تعبئة جميع طاقات سوريا الوطن والشعب، في مهمة تغيير إنقاذية تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية، لتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليده الأمور في بلاده والمشاركة في إدارة شؤونها بحرية".

وقال الموقعون إن إرادتهم اجتمعت على الأسس الآتية:

"إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي، ونبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الاقتصادية والصناعية والاستثمارية، وأن الإسلام الذي هو دين الأكثرية مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم، وليس لأي حزب أو تيار حق ادعاء دور استثنائي، واعتماد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس، إلى بناء دولة حديثة يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد، وضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، إلى إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية على قاعدة وحدة سوريا أرضاً وشعباً، إضافة إلى إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة بوقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وتعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على روحه المهنية وإبقائه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية، كذلك تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية، وإطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع، وضمان حق العمل السياسي لجميع مكونات الشعب السوري على اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية".

وخلص الموقعون إلى أن عملية التغيير قد بدأت، بما هي فعل ضرورة لا تقبل التأجيل نظراً إلى حاجة البلاد إليها، وهي ليست موجهة ضد أحد، بل تتطلب جهود الجميع. أما الأحزاب والشخصيات الموقعة فهي: الأحزاب والمنظمات: التجمع الوطني الديمقراطي في سورية، التحالف الديمقراطي الكردي في سورية، لجان إحياء المجتمع المدني، الجبهة الديمقراطية الكردية في سورية، حزب المستقبل (الشيخ نواف البشير)، الشخصيات الوطنية: رياض سيف، جودت سعيد، الدكتور عبد الرزاق عيد، سمير النشار، الدكتور فداء أكرم الحوراني، الدكتور عادل زكار، عبد الكريم الضحاك، هيثم المالح، نايف قيسية.

## قوى عديدة تنضم إلى إعلان دمشق

### إيلاف

**هبة مارديني من دمشق:** أعلن المجلس الوطني السوري، ومقره الولايات المتحدة الأميركية، عن تأييده وانضمامه إلى بيان فصائل المعارضة الذي صدر اليوم في دمشق، ورأى المجلس "أن الإعلان عن هذه الوثيقة هو دليل على نضج طروحات المعارضة الوطنية السورية، وبرهان على وحدة فصائلها الرئيسية، وخطوة مهمة وجريئة على طريق التغيير الجذري والحتمي للنظام الاستبدادي الفاسد، وهو الهدف الرئيس للمجلس". ورحب المجلس في بيان، تلقت إيلاف نسخة منه، بدعوة إعلان دمشق إلى القوى الوطنية داخل النظام إلى الانضمام إلى صفوف الشعب وأخذ دورها الطبيعي في عملية التغيير، رافضاً "رفضاً قاطعاً التعاون مع الشخصيات والقوى التي ارتكبت جرائم بحق الشعب السوري". وأوضح البيان "انه استمراراً للدور الذي لعبه المجلس في التواصل مع بعض فصائل المعارضة الرئيسية، والذي مر بالتوقيع على توافقات ثنائية وجماعية، وأمر إعلان دمشق، استمراراً لهذا الدور، فقد دعا المجلس جميع القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات السياسية المستقلة السورية إلى الانتقال إلى الخطوة العملية القادمة المتمثلة في عقد مؤتمر وطني موسع يحول إعلان دمشق إلى برنامج للتغيير الديمقراطي، ويقدم بديلاً للنظام القمعي المتهاووي"، بحسب تعبير البيان. وكان المجلس الوطني السوري التقى جماعة الإخوان المسلمين في سورية في لندن واتفقوا على توافقات عدة كانت ثمراً لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الذي أعلنه اليوم في دمشق التجمع الوطني الديمقراطي المؤلف من خمسة أحزاب معارضة والجبهة والتحالف الكرديين المؤلفين من أحزاب كردية عدة ولجان إحياء المجتمع المدني وحزب المستقبل برئاسة الشيخ نواف البشير والعديد من أسماء الشخصيات الوطنية. أما حزب الإصلاح السوري الذي يرأسه فريد الغادري ويتخذ من الولايات المتحدة مقراً له، فقد أيد إعلان دمشق وقال الغادري اليوم انه يعتبره "خطوة كبيرة على درب الوفاق الوطني والتغيير الديمقراطي"، وأعلن انضمامه إلى الموقعين عليه، ودعا كافة الفعاليات السورية من حزبية وشخصيات عامة، ومنظمات ومؤسسات وطنية، في الوطن وخارجه لتوحيد مواقفها، كما دعا كافة الأطراف الحزبية والمؤسسات والهيئات المدنية المنضوية تحت لواء التحالف الديمقراطي السوري للانضمام إلى هذا الإعلان والانخراط في العمل المشترك من أجل سوريا حرة وطناً موحداً فيه متسعاً لكل السوريين. وأضاف الغادري في تصريح، تلقت إيلاف نسخة منه،: "نعتبر إعلان دمشق رسالتنا ونساند بكل جهودنا هذه الخطوة وسنكون جسراً له مع المجتمع الدولي، فالوطن ليس بخير في ظل الوضع السائد، ولا بد من العمل بتوافق لتوجيه سفينة التغيير نحو بر الأمان". وأكد انه لا بد من التسامح عن "الأنا" الضيقة بكل أشكالها، والتحرر من الذاتية الضيقة وهواجس الخوف من الآخر التي غرسها النظام، ونماها فسوريا للجميع وهي بحاجة لجهودنا جميعاً. وتقديم مصلحة الوطن العليا، وكلنا معني بتحمل مهامه الوطنية من موقعه ووفقاً لقدراته دون أن يألو جهداً، وساند الغادري مضمون "إعلان دمشق" فالتغيير يتطلب تعبئة جميع طاقات سورية الوطن والشعب، في مهمة التغيير والإنقاذ، لإخراج البلاد من ربكة الدولة البوليسية إلى دولة المؤسسات، ولتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها، ويتمكن شعبها من المشاركة في إدارة شؤونها بحرية، وبالتالي التغيير في مختلف جوانب الحياة، لتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، ومن ثم السياسات السورية في الداخل والخارج. وقال الغادري: "هذا الوقت العصيب يتطلب من الجميع موقفاً وطنياً شجاعاً موحداً وعلى قدر عال من المسؤولية من كافة قوى المجتمع المختلفة ولتيم التغيير بأيد سورية بحجة لا بد من تكاتفنا وتوحيد كلمتنا، وإنجاز التغيير المنشود على يد الشعب السوري بعيداً عن الاستفراد أو الإقصائية والتطرف في العمل العام". واعتبر الغادري إن التغيير صار واقعاً، والترتث أو الانتظار ليس في صالح أحد، مشيراً إلى أن حزب الإصلاح أمام مهمة جسيمة ومسؤولية المبادرة للانخراط في المشروع الوطني لا تحتاج دعوة من أحد. وصرح علي الحاج حسين الناطق الرسمي باسم حزب الإصلاح السوري أن سورية تمر اليوم في واحدة من أصعب مراحل تاريخها منذ الاستقلال الأول، ورغم ما آل إليه وضع البلد على شتى الأصعدة بفعل سياسات النظام مازال نظام دمشق يصر على نهجه المدمر، ورغم العزلة الدولية والإقليمية والمحلية، يصر على أنه الأفضل والأصلح، واضعاً مصالح الأسرة الحاكمة فوق مصلحة الوطن العليا، ويدفع بالبلد نحو كارثة تلوح في الأفق. وأكد الحاج حسين انه اليوم وأكثر من أي وقت مضى يشدد حزب الإصلاح السوري على التمسك بالشوابت الوطنية التي توحد كل السوريين على مختلف مشاربهم ومناهلهم من كافة مكونات المجتمع. ودعا مجدداً كافة قوى الشعب السوري للتلاحم والتوافق ملتفتين حولها لتأسيس البديل الديمقراطي الوطني دون إيعاز أو أوامرية أو تبعية لأحد سوى التبعية لسوريا أرضاً وشعباً. واعتبر مضمون "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" الذي صدر في دمشق اليوم نتيجة موضوعية تسعى نحوها كل القوى الوطنية في سوريا. وشدد أن حزب الإصلاح على ثقة أن الشعب السوري جدير بحريته وقادر على استردادها. من جانبها رحبت اللجنة السورية لحقوق الإنسان بقيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي أكد عليها "إعلان دمشق" من قبل تيارات وطنية رئيسة في سورية. وأعلنت اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ومقرها لندن، في بيان، تلقت إيلاف نسخة منه، عن انضمامها لهذا الإعلان، من أجل السعي الحثيث إلى إقامة نظام ديمقراطي تعددي تداولي يحترم حق المواطنة ويضمن للأفراد والجماعات حرية التعبير والمشاركة ويلغي التمييز القائم على أسس حزبية أو فئوية. واعتبر البيان "إعلان دمشق" خطوة مهمة متقدمة على طريق السعي لإيجاد مخرج من النفق المظلم والأفق المسدود الذي أوصل النظام الشمولي القمعي في سورية الوطن والشعب إليه. وتوجهت اللجنة السورية لحقوق الإنسان لأنصارها ولكافة المواطنين السوريين أفراداً وجماعات، نخباً ومنتقنين ومفكرين للانضمام إلى هذا الإعلان، والعمل من خلاله لتحقيق التغيير المنشود.

## محتويات العدد

- أولاً- إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي / توضيحات حول إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي - جورج صبرة/ تصريح الهيئة العامة للجبهة والتحالف الكرديين - عزيز داود / محمد موسى محمد.
- ثانياً- بيانات و توضيحات صدرت عن اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق
- ثالثاً- مقالات الموقف الديمقراطي:
- ١- قصة إعلان دمشق - حازم نهار
  - ٢- إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي من منظور مختلف - غالب عامر
  - ٣- إعلان دمشق: المعارضة السورية تفتح أفقاً جديداً للعمل الوطني - سليمان الشمر
  - ٤- إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي ٠٠٠ طريق للخلاص - محمد جبر المسالمة
- رابعاً- صدى إعلان دمشق: مواقف الأحزاب و الجمعيات و الشخصيات العامة و الأفراد داخل سورية و خارجها:
- ١- بيان من جماعة الإخوان المسلمين في سورية
  - ٢- حزب العمل الشيوعي ينضم لإعلان دمشق
  - ٣- بيان من المجلس الوطني السوري حول إعلان دمشق
  - ٤- حزب الحداثة و الديمقراطية لسورية (الانضمام)
  - ٥- بيان من تجمع البعثيين الديمقراطيين الوجوديين
  - ٦- بيان من الهيئة التأسيسية لتحالف الوطنيين الأحرار
  - ٧- بيان صحفي لحركة الحرية والتضامن الوطني
  - ٨- بيان الجبهة الديمقراطية لتحرير سورية حول الإعلان
  - ٩- حزب الإصلاح السوري يدعم "إعلان دمشق"
  - ١٠- بيان اللجنة السورية للعمل الديمقراطي
  - ١١- بيان اللجنة السورية للعمل الديمقراطي - فرع ألمانيا
  - ١٢- انضمام الوفاق الديمقراطي الكردي السوري
  - ١٣- بيان التجمع السوري الديمقراطي / كندا
  - ١٤- تأييداً للإعلان / الجمعية الوطنية السورية-كندا
  - ١٥- بيان المنظمة الأتورية الديمقراطية حول الإعلان
  - ١٦- بيان اللجنة السياسية لحزب يكتي الكردي
  - ١٧- بيان تيار المستقبل الكردي في سوريا
  - ١٨- مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية
- خامساً- مختارات من الصحافة العربية تناولت إعلان دمشق:
- ١- إعلان دمشق: موجبات التأييد و دوافع الرفض - إحسان طالب
  - ٢- إعلان دمشق جدير بالتحية - أدونيس
  - ٣- إعلان دمشق يستبق تقرير ميليس - أديب طالب - جورج كتن
  - ٤- سحر إعلان دمشق - أكرم البني
  - ٥- نعم يجب تشريح ونقد الإعلان - محمد حاج صالح
  - ٦- إعلان دمشق المولود المنتظر ولكن - محمود جديد
- سادساً- مختارات من التغطية الصحفية و الإعلامية لإعلان دمشق (الحياة، السفير، النهار، أخبار الشرق، القدس العربي، .....)
- ٧- تبدل التوازنات السياسية الداخلية في سورية بعد إعلان دمشق - معقل زهور عدي
  - ٨- بيان دمشق من الناحية الدستورية و القانونية و السياسية - موسى موسى
  - ٩- نعم إنه "إعلان دمشق" - ميشال كيلو
  - ١٠- إعلان دمشق أو دينامية الوحدة و الاختلاف - هيثم مناع
  - ١١- نقد إعلان دمشق و نقد نقده - ياسين الحاج صالح